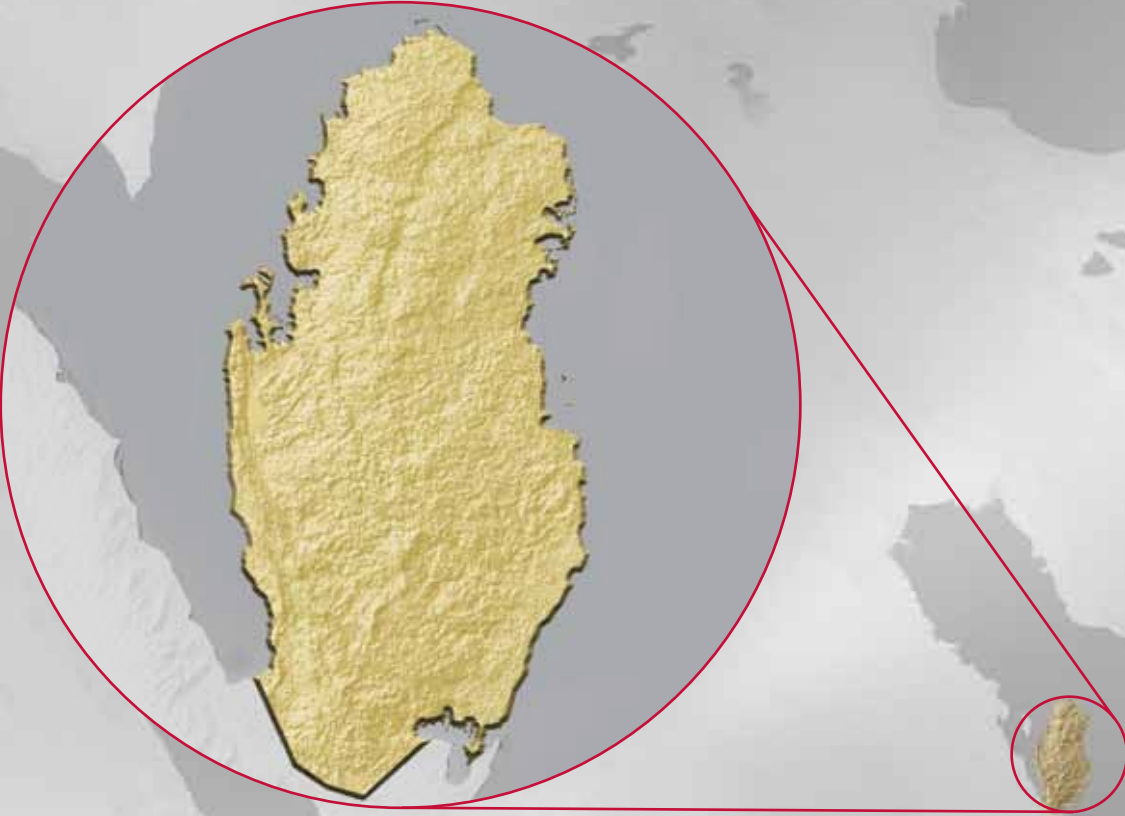
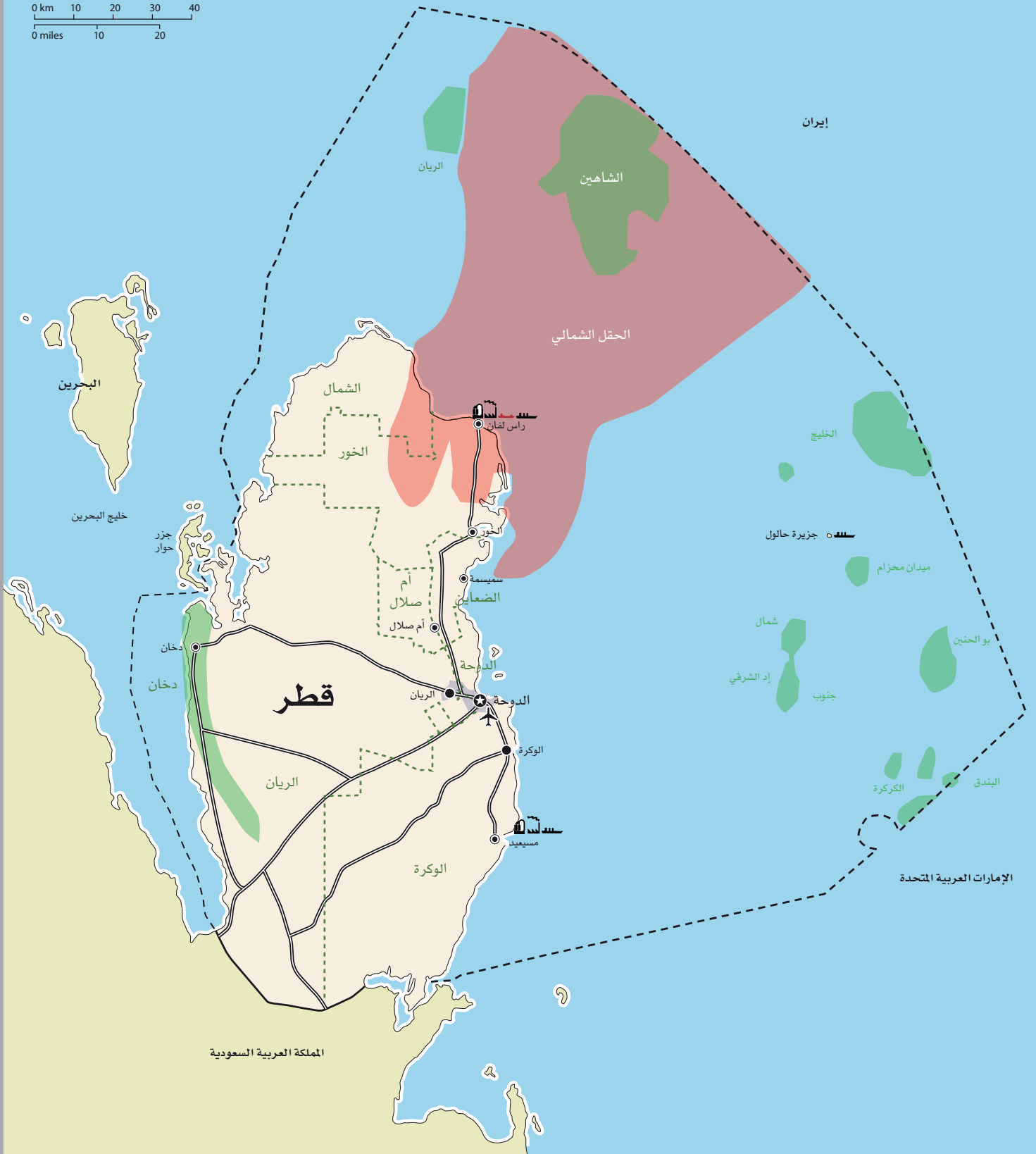
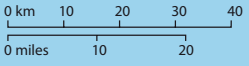


ديسمبر 2011

قطر - نظرة اقتصادية



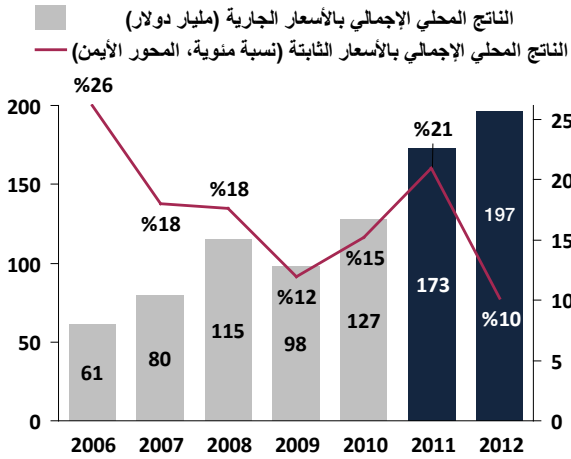
- طريق رئيسي
- مطار دولي
- عاصمة
- مدينة رئيسية
- مدينة أخرى
- حدود برية
- حدود بحرية
- حدود داخلية
- حقل نفط رئيسي
- حقل غاز رئيسي
- صناعة
- غاز طبيعي مسال
- محطة تكرير نفط
- تصدير نفط



ملخص التوقعات خلال عامي 2011 و 2012

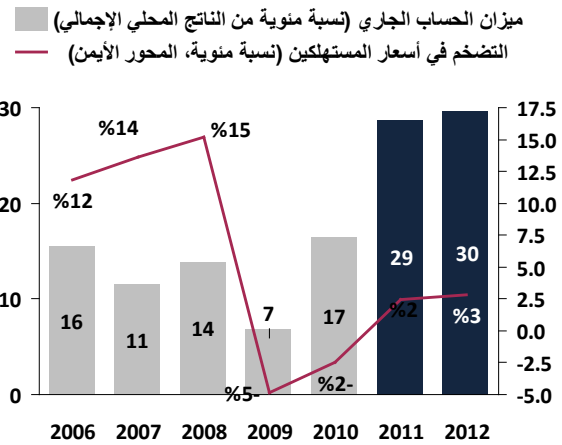
- بلغ عدد سكان قطر 1.7 مليون نسمة في تعداد 2010، بمعدل نمو بلغ 14% سنوياً منذ 2006. ويمثل المواطنون القطريون 14% من عدد السكان. ويتوقع تحليل Capital تحقيق معدل نمو معتدل يصل إلى 3.2% خلال عامي 2011-12
- تحقق قطر أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم حيث بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 16% خلال الفترة 2006-10. وسيستمر هذا النمو السريع خلال 2011 بمعدل 21% ومن المتوقع وصوله إلى 10% خلال 2012. وقد تضاعف حجم الاقتصاد خلال الفترة 2006-10 وتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 197 مليار دولار في 2012
- تخطط قطر لاستثمار 225 مليار دولار خلال الفترة 2011-16 لمشاريع تنموية والتي تضم مشاريع في إطار الاستعدادات لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، وتعكس عملية التنمية المستدامة التي أقرتها رؤية قطر الوطنية 2030
- تمتلك دولة قطر ثالث أكبر مخزون للغاز الطبيعي في العالم والذي يتواجد بشكل رئيسي في حقل الشمال البحري والذي يبلغ 894 تريليون قدم مكعب من الغاز. وتمتلك قطر أيضاً ما يقارب 26 مليار برميل من مخزون النفط والمكثفات
- بلغ إنتاج المواد الهيدروكربونية السائلة بما في ذلك النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي 1.6 مليون برميل يومياً في 2010 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 1.9 مليون برميل يومياً في 2012. وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي 11.3 مليار قدم مكعب يومياً في 2010 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 15.9 مليار قدم مكعب يومياً في 2012، وهذا يشتمل على إنتاج 77.1 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً
- يتم تصنيع كميات متزايدة من المواد الهيدروكربونية الخام لإنتاج وقود مكرر ومنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل ومواد بتروكيماوية وأسمدة. ويوفر الغاز أيضاً الطاقة لصناعات أخرى مثل صهر الألومنيوم وتحلية المياه
- يشهد أيضاً القطاع غير النفط والغاز نمواً سريعاً، حيث من المتوقع أن يتضاعف قطاع الإنشاء ثلاث مرات خلال الفترة 2006-12. نظراً لمشاريع البنية التحتية والمشاريع السكنية والتجارية الضخمة التي يتم إنشاؤها حالياً. كما حقق قطاع الخدمات نمواً بمعدل 23% خلال الفترة بين عامي 2006-10، بفضل النمو القوي في الخدمات المالية

الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: هيئة الإحصاء ومصرف قطر المركزي و*توقعات QNB Capital

التضخم والحساب الجاري



- من المتوقع أن يرتفع الفائض في الحساب الجاري إلى 29% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2011-12 نتيجة لارتفاع عائدات التصدير. وحقت قطر فوائض لسنوات متتالية مما ساعدها على توسيع احتياطياتها وأصولها الأجنبية
- تتوقع ارتفاع معدل التضخم إلى 2.4% في 2011 و2.8% في 2012، بعد أن شهد التضخم انكماشاً خلال العامين الماضيين بسبب تراجع تكلفة الإيجارات
- عائدات النفط والغاز تعزز الفوائض المالية لتصل إلى متوسط سنوي 8 مليار دولار (4.4% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عامي 2011-12
- ارتفعت موجودات القطاع المصرفي بنسبة 31% سنوياً منذ 2006 لتصل إلى 157 مليار دولار بنهاية 2010. ويتم إدارة القطاع المصرفي بحكمة لذلك فهو يتمتع بحماية جيدة مع أقل معدل للقروض المتعثرة في منطقة مجلس التعاون الخليجي
- بلغت القيمة السوقية في سوق الأسهم 122 مليار دولار في نهاية النصف الأول من 2011. وحقق السوق أفضل أداء بين أسواق المنطقة منذ بداية 2010
- تحتل قطر المرتبة 17 على مستوى العالم والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. وجاء ترتيب قطر في المركز الثاني على مستوى العالم في فئة دفع الضرائب على مؤشر ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي



1	ملخص التوقعات لعامي 2011 و 2012	
3	جدول الأشكال	
4	نظرة عامة على الدولة والتوزيع السكاني	الفصل 1
9	النتاج المحلي الإجمالي	الفصل 2
13	الإنتاج حسب القطاعات	الفصل 3
20	القطاع الخارجي	الفصل 4
26	السياسات النقدية	الفصل 5
30	المالية العامة	الفصل 6
33	القطاع المصرفي	الفصل 7
38	سوق الأسهم	الفصل 8
42	بيئة الأعمال	الفصل 9
43	المؤشرات الرئيسية	

جدول الأشكال

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
	السياسات النقدية		نظرة عامة على الدولة والتوزيع السكاني
26	الشكل 1.5: أسعار الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة أشهر	4	الشكل 1.1: سكان مجلس التعاون الخليجي (2010)
27	الشكل 2.5: عرض النقد (2006-12)	4	الشكل 2.1: ثروة النفط والغاز في مجلس التعاون الخليجي (2009)
27	الشكل 3.5: مؤشر أسعار المستهلكين (2000-12)	5	الشكل 3.1: أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم (2006-10)
28	الشكل 4.5: مؤشر أسعار المستهلكين (2005-12)	6	الشكل 4.1: النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي (2006-10)
28	الشكل 5.5: مؤشر أسعار المنتجين (2010-11)	6	الشكل 5.1: تصنيف السكان حسب العمر والجنس (2010)
	المالية العامة	7	الشكل 6.1: القوى العاملة حسب الجنسية (2004-10)
30	الشكل 1.6: الموازنات في دول مجلس التعاون الخليجي (2000-10)	7	الشكل 7.1: توزيع القوى العاملة حسب القطاع (2010)
30	الشكل 2.6: عائدات الموازنة (من 2006/07 إلى 2010/11)	8	الشكل 8.1: البطالة بين القطريين طبقاً للجنس والتعليم (2010)
31	الشكل 3.6: الإنفاق الحكومي (2010/12)		النتائج المحلي الإجمالي
32	الشكل 4.6: الدين العام (من 2008/09 إلى 2011/12)	9	الشكل 1.2: الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (2010)
	القطاع المصرفي	9	الشكل 2.2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأسعار النفط (2006-12)
33	الشكل 1.7: الموجودات المصرفية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي	10	الشكل 3.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية (2001-10)
33	الشكل 2.7: موجودات القطاع المصرفي في مجلس التعاون الخليجي	10	الشكل 4.2: أقسام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (2006-10)
33	الشكل 3.7: التعرض للائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي	11	الشكل 5.2: النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون الخليجي
34	الشكل 4.7: حجم ومعدلات القروض المتعثرة	11	الشكل 6.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب القطاعات
34	الشكل 5.7: موجودات القطاع المصرفي (من 2006 إلى يونيو 2011)		الإنتاج حسب القطاعات
35	الشكل 6.7: التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي	13	الشكل 1.3: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (2010)
35	الشكل 7.7: الائتمان للقطاع الخاص (يونيو 2011)	13	الشكل 2.3: احتياطات الغاز المؤكدة في العالم (2010)
35	الشكل 8.7: الودائع في القطاع المصرفي (من 2006 إلى يونيو 2011)	13	الشكل 3.3: الإنتاج العالمي من الغاز (2010)
36	الشكل 9.7: أرباح وعائدات القطاع المصرفي (2006-10)	14	الشكل 4.3: إنتاج الغاز الطبيعي (2000-12)
36	الشكل 10.7: حصص البنوك المحلية في السوق حسب إجمالي الأصول	15	الشكل 5.3: إنتاج النفط الخام والمكثفات وتحويل الغاز إلى وقود سائل
	سوق الأسهم	16	الشكل 6.3: إنتاج الأسمدة (2001-10)
38	الشكل 1.8: القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي (2010)	18	الشكل 7.3: الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الإنشاء
39	الشكل 2.8: القيمة السوقية لبورصة قطر (2001-10)	19	الشكل 8.3: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في قطاعات الخدمات
39	الشكل 3.8: أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي	19	الشكل 9.3: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطاعات الخدمات
39	الشكل 4.8: قيمة الأسهم المتداولة (2004-10) القطاع الخارجي		القطاع الخارجي
40	الشكل 5.8: تصنيف المستثمرين حسب النوع (يونيو 2011)	20	الشكل 1.4: ميزان المدفوعات (2006-12)
40	الشكل 6.8: أداء القطاعات في بورصة قطر حسب القيمة السوقية	20	الشكل 2.4: الاحتياطات الدولية (يناير 2009- يونيو 2011)
41	الشكل 7.8: القيمة السوقية وقيمة التداولات (2010)	20	الشكل 3.4: الحساب الجاري (2006-12)
	بيئة الأعمال	21	الشكل 4.4: الميزان التجاري (2006-12)
42	الشكل 1.9: ترتيب التنافسية في دول مجلس التعاون الخليجي (2010-11)	21	الشكل 5.4: الواردات (2006-12)
42	الشكل 2.9: ترتيب التنافسية حسب الفئات (2010-11)	22	الشكل 6.4: مصادر الواردات (2010)
	الجداول	22	الشكل 7.4: إجمالي الصادرات (2006-12)
4	الجدول 1.1: السيناريو الاقتصادي الأساسي لإستراتيجية التنمية الوطنية	22	الشكل 8.4: الصادرات المرتبطة بالغاز (2006-12)
5	الجدول 2.1: تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي طويل الأجل (2011)	23	الشكل 9.4: الصادرات غير النفط والغاز (2006-12)
17	الجدول 1.3: إنتاج البتروكيماويات من المصانع الكبيرة (2011)	23	الشكل 10.4: وجهات الصادرات (2010)
18	الجدول 2.3: أكبر المشاريع في القطاع غير النفط والغاز (2011)	24	الشكل 11.4: حساب المدفوعات غير العينية (2006-12)
29	الجدول 1.5: أعلى القطاعات من حيث الرواتب (2010)	24	الشكل 12.4: حساب الخدمات (2006-10)
41	الجدول 1.8: أكبر الشركات من حيث القيمة السوقية (أغسطس 2011)	24	الشكل 13.4: حساب رأس المال (2006-10)
		25	الشكل 14.4: الدين الخارجي (2007-10)

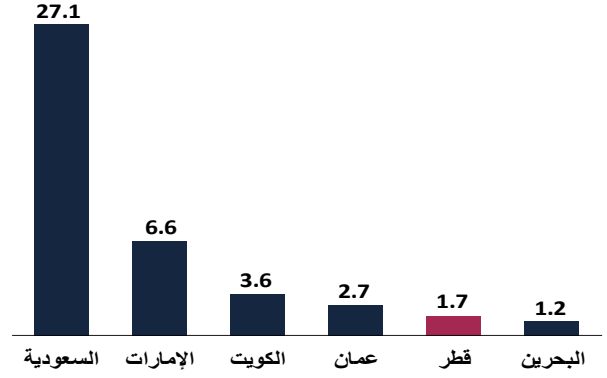


1. نظرة عامة على الدولة والتوزيع السكاني

أ- نظرة عامة على دولة قطر

بلغ عدد سكان دولة قطر 1.7 مليون نسمة في أبريل عام 2010 (الشكل 1.1) حيث يُمثّل المواطنون 14% من إجمالي السكان. وتعتبر قطر ثاني أصغر دولة في مجلس التعاون الخليجي بعد البحرين من حيث عدد السكان، حيث تمثل 3.8% من إجمالي عدد سكان دول الخليج.

الشكل 1.1: سكان مجلس التعاون الخليجي (2010)
(مليون)

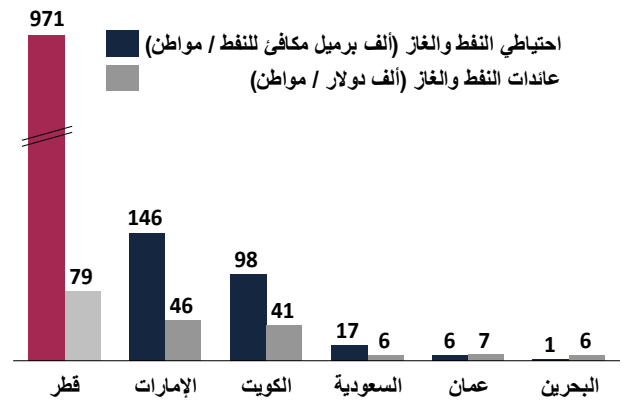


المصدر: تعداد السكان لسنة 2010 في كل من البحرين وعمان وقطر والسعودية، وتقديرات QNB Capital للكويت والإمارات¹

قطر تحظى بأعلى معدل لمخزون وعائدات النفط والغاز بالنسبة لكل مواطن في دول مجلس التعاون الخليجي

تمتلك دولة قطر ثالث أكبر مخزون مؤكد من الغاز الطبيعي في العالم، فضلاً عن مخزون مهم من النفط والمكثفات، الأمر الذي يضمن لها ثروة هائلة مقارنة مع عدد السكان القليل. ولذلك فإن معدل مخزون وعائدات النفط والغاز لكل مواطن قطري أعلى بكثير من المعدل في بقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الشكل 2.1: ثروة النفط والغاز في مجلس التعاون الخليجي (2009)



المصدر: بريتيش بيتروليوم، صندوق النقد الدولي، تحليل QNB Capital

خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، حققت قطر أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم ولذلك بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحساب تعادل القوى الشرائية أعلى المعدلات العالمية حالياً. وسيطر قطاع النفط والغاز على الاقتصاد حيث يمثل ما يقارب 62% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في 2010. وأصبحت دولة قطر أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم منذ 2006، حيث استحوذت على 26% من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال 2010.

¹ لم تقف الإمارات تعداد سكاني كان مقرراً في 2010 لكنها قامت بتعديل تقديراتها لعدد السكان في 2010 ليرتفع إلى 8.3 مليون نسمة من 5.1 مليون نسمة (بناءً على بيانات إصدار وإلغاء تأشيرات الإقامة). تعتبر تقديرات عدد السكان الجديدة مرتفعة جداً ولا تتناسب مع بيانات عدد السكان في كل إمارة. لذلك تم استخدام متوسط تقديرات عدد السكان القديمة والجديدة، والذي يقرب من تقديرات أطراف أخرى.



الحكومة تتولى مهمة حيوية في دعم الاقتصاد عن طريق إعادة توزيع عائدات النفط والغاز

تتراكم عائدات صادرات النفط والغاز لدى الحكومة التي تقوم بإعادة ضخ هذه الثروة في الاقتصاد الوطني. وعادة ما تقوم الحكومة بإنفاق ما يقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً من خلال الموازنة العامة، وبناءً عليه فإن الحكومة تقوم بدور حيوي في دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي.

ووضعت دولة قطر أهدافها بعيدة المدى في عام 2008 عندما أطلقت رؤية قطر الوطنية 2030 والتي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقوى البشرية. وسيتم تطبيق الرؤية من خلال سلسلة من الخطط متوسطة الأجل. وقدمت هذه الرؤية الإطار لإستراتيجية التنمية الوطنية (إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16)² التي صدرت مؤخراً، وهي خطة لمدة ست سنوات تغطي الفترة بين 2011-16.

ولتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 تتوقع الإستراتيجية الحاجة إلى استثمار ما يقارب 225 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2011-16. وبشكل عام سيذهب نصف هذه الاستثمارات إلى قطاعات غير النفط والغاز. وتُقدّر الإستراتيجية قيام الحكومة بإنفاق 95 مليار دولار أو 42% من إجمالي الاستثمارات لوضع البنية التحتية للقطاع الخاص حتى يتمكن من ضخ باقي الاستثمارات والتي تصل إلى 130 مليار دولار. وتم وضع الإستراتيجية بناءً على توقعات اقتصادية موضحة في (الجدول 1.1).

وسترتفع وتيرة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية المتطورة مع استعداد قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022. ويعتبر مشروع المترو والسكك الحديدية بتكلفته تبلغ 29 مليار دولار هو أكبر هذه المشاريع، حيث سيتم التنفيذ على ثلاث مراحل تنتهي في 2022. كما ستركز الاستثمارات على قطاعات الطرق والمناطق الصناعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول 1.1: السيناريو الاقتصادي الأساسي لإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16

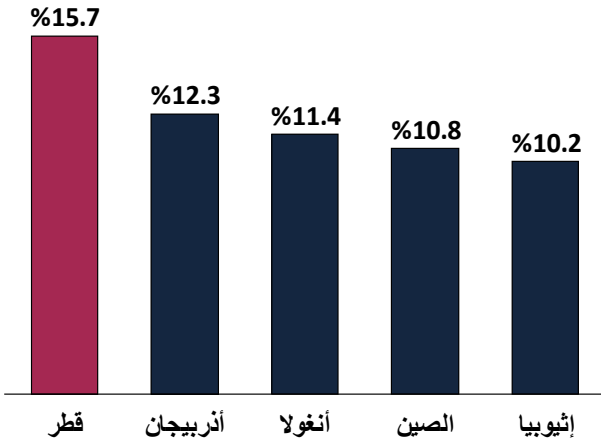
2011	السيناريو الأساسي في الفترة بين 2011-16
افتراض سعر برميل النفط عند 86 دولار / برميل	105* دولار
متوسط سعر الغاز عند 9.6 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية	9.8 دولار
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عند 6.9%	16%
معدل نمو القطاعات غير النفط والغاز عند 9.1%	9.5%
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفرد عند 5.3%	14%
متوسط الاستثمار العام الثابت عند 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي	10.1%
قطاع الخدمات يمثل 40% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2016	26*%

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي وإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16، وتقديرات

* QNB Capital

² قامت الأمانة العام للتخطيط التنموي بوضع رؤية قطر الوطنية 2030 وإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16

الشكل 3.1: أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم (2006-10)
(معدل النمو السنوي المركب في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)



المصدر: صندوق النقد الدولي وتحليل QNB Capital

قطر تحصل على أعلى تصنيف ائتماني سيادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول 2.1: تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي طويل الأجل (2011)

الدولة	ستاندرد أند بورز	موديز	فيتش
البحرين	BBB	Baa1	BBB
الكويت	AA	Aa2	AA
عمان	A	A1	N/R
قطر	AA	Aa2	N/R
السعودية	AA-	Aa3	AA-
الإمارات	N/R	Aa2	N/R
اليابان	AA-	Aa3	AA
سنغافورة	AAA	Aaa	AAA
المانيا	AAA	Aaa	AAA
الولايات المتحدة	AA+	Aaa	AAA

المصدر: ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش وتحليل QNB Capital

تحتل قطر حالياً بأعلى تصنيف ائتماني⁶ في منطقتي مجلس التعاون الخليجي، بالتساوي مع الكويت (الجدول 2.1)، وتتفوق أيضاً تصنيفات بعض من أكثر الاقتصاديات تقدماً على مستوى العالم.

الاتنوع متأصل في مميزات قطر التنافسية

استفاد النمو الاقتصادي السريع في قطر مؤخراً من نجاح برنامج الاستثمار طويل الأجل في قطاع النفط والغاز الذي يظهر جلياً في الارتفاع الكبير في عائدات التصدير. ويقترب حالياً إنتاج النفط والغاز من المستويات المستهدفة، وبالتالي سيحدث تباطؤ في معدلات النمو في الإنتاج. لذلك سيعتمد النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في المستقبل على التنوع الاقتصادي في القطاعات غير الهيدروكربونية.

وقامت قطر بتطوير صناعات جديدة تستفيد من وفرة المواد الخام الهيدروكربونية ومصادر الطاقة الرخيصة نسبياً، بما في ذلك صناعة البتروكيماويات والأسمدة والمعادن.

هذا بالإضافة إلى قدرة شركات قطرية صاحبة علامات متميزة في قطاع الخدمات، مثل الخطوط الجوية القطرية وقناة الجزيرة، على المنافسة العالمية. كما نجح مركز قطر للمال في جذب شركات عالمية رائدة³، مما ساعد على توسيع قطاع الخدمات المالية، خاصة في مجالات الاستثمارات المالية والتأمين وإدارة الأصول وإدارة الثروات.

الاستثمار في التعليم والبحث العلمي يهدف لتطوير اقتصاد المعرفة

يُعتبر تطوير اقتصاد المعرفة هدف محوري في رؤية قطر الوطنية 2030 لدفع التنمية الاقتصادية في قطر. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنفاق على الأبحاث والتطوير لتصل إلى 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وتُمثل واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وهي مبادرة تابعة لمؤسسة قطر، ركيزة رئيسية في تحقيق هذا الهدف، حيث تضم حالياً أكثر من 30 مؤسسة، بينها شركات أبحاث رائدة عالمياً في التقنيات الدقيقة.

وحظي قطاع التعليم باستثمارات ضخمة لتطوير جامعة قطر وجذب أرقى الجامعات الأجنبية لإنشاء فروع لها في الدوحة في المدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر⁴. وتشير تقديرات QNB Capital إلى أن الإنفاق على التعليم بلغ 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011، وهو من أعلى المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي.

قطر تحقق حالياً أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم

تعتبر قطر أسرع الاقتصاديات نمواً على مستوى العالم، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة⁵ 15.7% خلال الفترة بين عامي 2006-12 (الشكل 3.1). وساهمت الاستثمارات الضخمة التي ضختها الدولة في قطاع الغاز الطبيعي والقطاعات الأخرى في تحقيق معدلات نمو سريعة مع تنوع في الاقتصاد.

وستستمر قطر في تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم خلال 2011، حيث من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 21%.

³ يوجد حالياً 144 شركة مسجلة أو مُرخصة من مركز قطر للمال، وهذا يشمل بنك باركليز ومورغان ستانلي ودويتش بنك وسيتي بنك وغولدمان ساكس وبنك جي بي مورغان تشايز.

⁴ قامت ست جامعات أميركية وجامعة من كل من فرنسا والمملكة المتحدة بإنشاء فروع لها في المدينة التعليمية في قطر. وهذا يشمل كلية ويل كورنيل الطبية في قطر، وجامعة كارنغي ميلون في قطر وجامعة نورثويسترن في قطر.

⁵ هذا هو معدل النمو السنوي المركب والذي يعتبر معدل هنديسي. بشكل عام، ما لم يرد غير ذلك في النص، جميع معدلات النمو لعدة سنوات التي ترد في هذا التقرير تشير إلى معدل النمو السنوي المركب وليس المعدل الحسابي (المتوسط). ودائماً ما يكون معدل النمو السنوي المركب أقل من المعدلات الحسابية.

⁶ يتم منح التصنيفات الائتمانية للدول والشركات والأدوات المالية (يشار إليهم بالمُصدرين)، وهي تعكس الرأي في قدرة واستعداد المُصدرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية. عادة ما يتم تقسيم التصنيفات إلى ثلاثة فئات رئيسية: فئة جيدة للاستثمار وفئة مضاربات وفئة متفردة. تأتي تصنيفات قطر ضمن أعلى جزء من فئة الاستثمار، مما يعكس متانة الوضع المالي للحكومة. وهناك عدد من وكالات التصنيف المختلفة، تضم وكالات التصنيف الأساسية ستاندردز أند بورز وموديز وفيتش.

الذكور في الفئة العمرية بين 20 و 49 سنة يمثلون 61% من السكان

بلغ عدد الذكور نسبة 76% وبلغ عدد الإناث 24% من إجمالي السكان في 2010. ويرجع هذا الفرق الكبير إلى أن أغلب الوافدين في قطر، خاصة في قطاعات الإنشاء والخدمات، من الذكور غير المتزوجين.

كما أن العمالة الوافدة أدت إلى اختلال توزيع الفئات العمرية من السكان، حيث يمثل الذكور في الفئة العمرية العاملة الأساسية بين 20-40 عاماً ما يقارب 61% من السكان (الشكل 5.1).

يتركز معظم السكان حول العاصمة الدوحة والتي كانت مركز التوسع السريع في الدولة. وتمثل بلدية الدوحة وحدها 47% من إجمالي السكان. وعند إضافة البلديات المحيطة بالدوحة (الريان والوكرة وأم صلال) سترتفع النسبة إلى 86% من السكان. وتعتبر بلدية الخور التي تبعد 50 كيلومتراً إلى الشمال من الدوحة أكبر البلديات خارج منطقة الدوحة، حيث تمثل 11% من عدد السكان. ويصل التوزيع السكاني في قطر إلى 149 شخص لكل كيلومتر مربع، مما يجعلها من أعلى معدلات الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى سبيل المثال، يصل المعدل في المملكة العربية السعودية إلى 14 شخصاً لكل كيلومتر مربع.

الشكل 5.1 : تصنيف السكان حسب العمر والجنس (2010)

العمر	الذكور (76%)	الإناث (24%)
0-4	2.7	2.6
5-9	2.4	2.2
10-14	2.0	1.9
15-19	2.0	1.6
20-24	9.1	2.2
25-29	12.9	3.5
30-34	12.7	3.2
35-39	11.4	2.4
40-44	8.8	1.7
45-49	5.6	1.3
50-54	3.2	0.8
55-59	1.7	0.5
60-64	0.6	0.2
65-69	0.2	0.1
70+	0.2	0.2

المصدر: جهاز الإحصاء وتقديرات QNB Capital

القوى العاملة

يمثل الوافدون 94% من القوى العاملة والقطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لنمو الوظائف

بلغ معدل النمو في القوى العاملة 19% خلال الفترة بين تعداد عام 2004 و تعداد عام 2010، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الفئة النشطة اقتصادياً ثلاث مرات (الشكل 6.1). وهذا النمو اعتمد أساساً على تدفق الوافدين للعمل في النشاط الاقتصادي المزدهر، بحيث بلغت العمالة الوافدة 94% من إجمالي القوى العاملة. كما أن القوى العاملة القطرية شهدت نمواً خلال هذه الفترة من 52,895 في 2004 إلى 74,087 في 2010.

كما كانت قطر ضمن دول قليلة جداً تم رفع تصنيفها السيادي في 2010. وقامت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني برفع تصنيف قطر السيادي الخاص بالعملة الأجنبية والمحلية على المدى الطويل في يوليو عام 2010 من AA- إلى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأشارت الوكالة إلى أن رفع التصنيف جاء بناءً على القوة التي تتمتع بها الحسابات المالية والخارجية، فضلاً عن توقعات النمو القوية مع استكمال مشاريع الغاز في عامي 2010-12.

ب - التوزيع السكاني

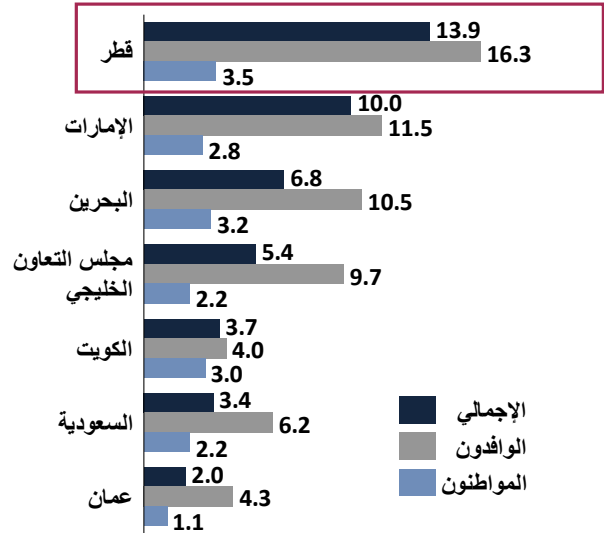
السكان

النمو في إجمالي عدد السكان يبلغ 14% خلال الفترة بين 2006-10

بلغ إجمالي عدد السكان 1.7 مليون نسمة في التعداد السكاني الذي جرى في أبريل 2010، حيث بلغ معدل النمو 14% خلال السنوات الخمس السابقة. ونتوقع أن يصل معدل النمو حالياً إلى مستويات أكثر استمرارية عند 3.2% في عامي 2011-12 بحيث يصل عدد السكان إلى 1.8 مليون نسمة. تأتي توقعاتنا بتراجع معدل النمو نتيجة لتراجع النشاط في مشاريع التنمية، مما يقلص الطلب على العمالة الوافدة.

تشير تقديراتنا إلى أن عدد المواطنين القطريين بلغ حوالي 240,000 نسمة ويمثلون 14% من السكان في 2010، حيث بلغ معدل النمو في عدد المواطنين خلال الفترة بين عامي 2004-10 ما يقارب 3.5% سنوياً، وهو من أعلى معدلات النمو في المنطقة بعد البحرين (الشكل 4.1).

الشكل 4.1: النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي (2006-10)
(النسبة المئوية للنمو السنوي)



المصدر: هيئات الإحصاء الوطنية وتقديرات QNB Capital

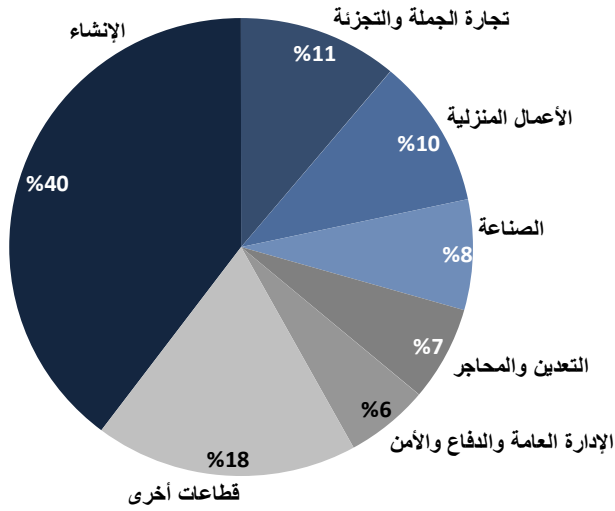
بلغ عدد السكان الوافدين 1.5 مليون نسمة في 2010، حيث يمثلون 86% من إجمالي السكان. وبلغ معدل النمو في عدد الوافدين حوالي 16% سنوياً خلال السنوات الخمس السابقة. وكان النمو الاستثنائي في الاقتصاد القطري العامل الرئيسي في زيادة عدد الوافدين خلال سنوات الطفرة تلك.

ومن المتوقع أن تتباطأ معدلات النمو بشكل طفيف في المستقبل لذلك نتوقع أن يصل معدل النمو في عدد الوافدين 3.3% خلال عامي 2011-12.



- تشجيع المبادرات والدراسات لدعم الابتكارات
- إزالة العوائق أمام عمل المرأة في القطاع الخاص
- تقليص الفوارق في الرواتب والمميزات بين القطاع العام والخاص

الشكل 7.1: توزيع القوى العاملة حسب القطاع (2010)



المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital

مستوى مهارات القوى العاملة

الاستثمارات الحكومية تساعد في تطوير مهارات القوى العاملة

تستثمر الحكومة بقوة في التعليم حيث خصصت ما يقارب 14% من موازنة السنة المالية 2011-12 للتعليم ورعاية الشباب، وهو مستوى يقارب معدل الاستثمار في التعليم خلال العقد الماضي. وأدت هذه الاستثمارات إلى زيادة مهارات القوى العاملة الوطنية، حيث ارتفعت نسبة المواطنين الحاصلين على تعليم جامعي من 17.7% في 2004 إلى 20.3% في 2010. كما ارتفع عدد المواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي إلى 27.9% من 19.4% في 2004. وارتفعت نسبة العمالة القطرية التي بلغت مستوى الاحتراف أو أعلى من ذلك من 50% في 2004 إلى 55% في 2010.

ونتيجة لتحسن مهارات المواطنين القطريين فسيكون بمقدورهم تولي بعض الوظائف التي تحتاج حالياً للعمالة الوافدة. غير أن نطاق التوسع الاقتصادي الكبير يجعل من الصعب على المواطنين تولي العملية بمفردهم وبالتالي ستستمر العمالة الوافدة في لعب دور أساسي في الاقتصاد، سواء على مستوى المحترفين أو العمالة شبه الماهرة، نظراً لمشاريع الإنشاء الضخمة التي يتم تنفيذها حالياً أو المخطط تنفيذها مستقبلاً.

البطالة

معدلات البطالة ترتفع بين الفئات ذات المؤهلات العالية وبين الإناث

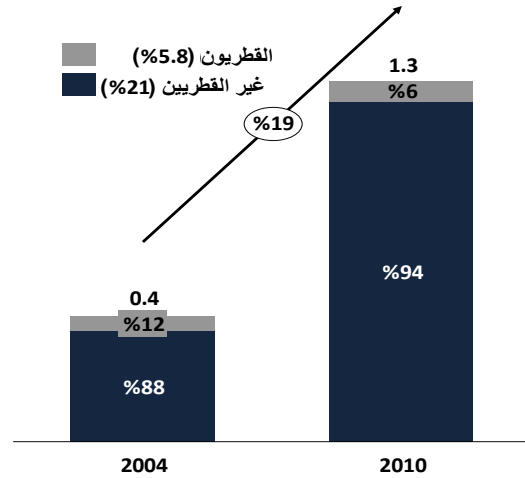
يبلغ معدل البطالة بين المواطنين القطريين 4.1%، وهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ولدى الحكومة القدرة على توفير معظم القطريين الذين يرغبون في العمل أو تقديم فرص لاستكمال تعليمهم، الأمر الذي يقلص من معدل البطالة إلى أدنى المستويات.

ويضم القطاع الخاص ما يقارب ثلاثة أرباع الوظائف وهو المحرك الرئيسي في نمو سوق العمل، حيث ارتفع عدد الوظائف في القطاع الخاص بنسبة 356% خلال الفترة 2004-10، مما يمثل تقريباً ثلاثة أضعاف النمو في الوظائف الحكومية خلال تلك الفترة.

ويمثل غير القطريين 99.4% من القوى العاملة في القطاع الخاص، كما تمثل العمالة غير الماهرة في قطاع الإنشاء الجزء الأكبر من العاملين في هذا القطاع (42%)، حيث تم توظيفهم في إطار الاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية في الدولة. وكان التوسع الاقتصادي وبرامج الاستثمار الضخمة العامل الأساسي وراء نمو القوى العاملة في القطاع الخاص.

الشكل 6.1: القوى العاملة حسب الجنسية (2004-10)

(مليون، معدل النمو السنوي الركب يظهر في النسبة المئوية)



المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital

تسعى إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16 لزيادة نسبة القطريين في القطاع الخاص إلى 15%

تتركز القوى العاملة القطرية في القطاع العام (84%) بالإضافة إلى نسبة 5% يعملون في القطاع شبه الحكومي (الشركات التي تمتلك الحكومة جزء منها)، بينما يعمل 8% فقط من القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص. وتبلغ نسبة القوى العاملة الوطنية التي تبحث عن عمل أو التي لا تسعى للحصول على وظيفة ما يقارب 3% من إجمالي القوى العاملة. كما تمثل الإناث 37% من القوى العاملة القطرية.

يأتي قطاع التعليم كثاني قطاع بعد القطاع الإداري الحكومي يعمل به القطريون (11% من القوى العاملة الوطنية)، ثم قطاع التعدين والمحاجر (6.9% من القوى العاملة الوطنية). وتمتلك الحكومة جزء كبير من هذه القطاعات.

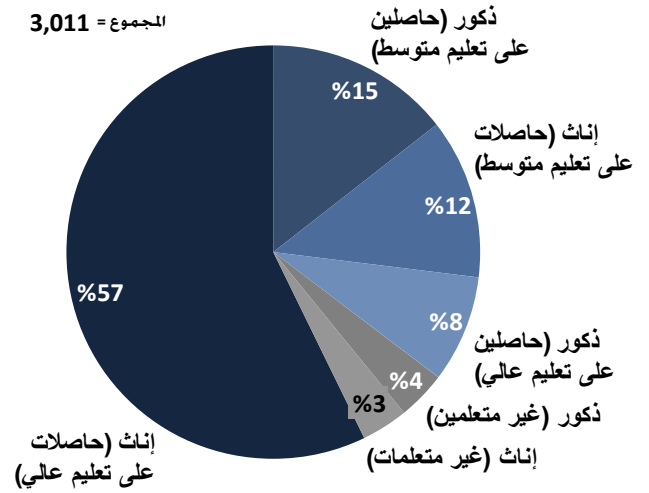
وطبقاً لإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16، يوفر نظام الرواتب في سوق العمل حوافز قوية للقطريين للعمل في القطاع العام، الذي يقدم رواتب أعلى ومميزات أكثر.

وتهدف إستراتيجية التنمية الوطنية إلى زيادة نسبة القطريين العاملين في القطاع الخاص إلى 15% من إجمالي القوى العاملة القطرية بحلول 2016. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إصلاحات متنوعة منها:



لكن بيانات البطالة تُظهر أن 73% من العاطلين عن العمل بين القطريين هم من الإناث (الشكل 8.1)، كما أن 57% من العاطلين هم من الإناث اللواتي تلقين مستوى تعليمي عالي (مهني أو فوق المتوسط، أو جامعي). وإجمالاً فإن 66% من القطريين العاطلين عن العمل سواء الذكور أو الإناث حصلوا على تعليم جامعي أو أعلى.

الشكل 8.1 : البطالة بين القطريين طبقاً للجنس ومستوى التعليم (2010)



المصدر: جهاز الإحصاء، وتحليل QNB Capital⁷

وتتخفف معدلات البطالة بين القوى العاملة الوافدة بشدة إلى 0.2%، وذلك بسبب ارتباط تصاريح إقامة الوافدين بوظائفهم.

⁷ الاختلافات في النسب عن النص بسبب التقريب.



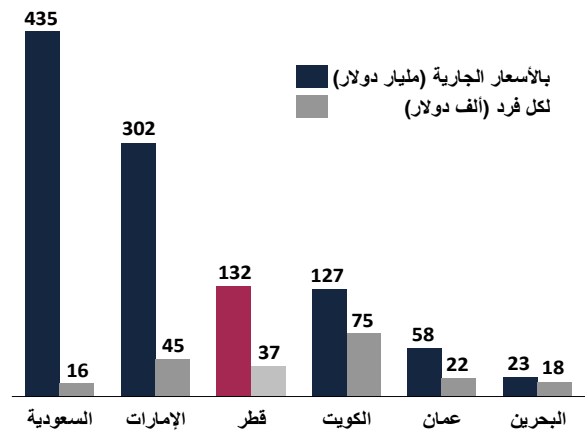
2. الناتج المحلي الإجمالي

أ- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

تعتبر قطر رابع أكبر اقتصاد في مجلس التعاون الخليجي وهي أغنى دول المنطقة من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة قطر نمواً بلغت نسبته 30% في 2010 ليصل إلى 127 مليار دولار. وتحتل قطر المركز الرابع بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل 1.2)، كما استحوذت على 12% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في 2010. وقد اقترب معدل النمو بالأسعار الجارية من نسبة 38% سنوياً التي حققتها خلال فترة الطفرة بين عامي 2005-08.

الشكل 1.2: الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (2010)



المصدر: صندوق النقد الدولي وتقديرات QNB Capital

كما تعتبر قطر أغنى دولة في المنطقة حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بسبب ارتفاع معدل إنتاج النفط والغاز مقارنة مع عدد السكان القليل.

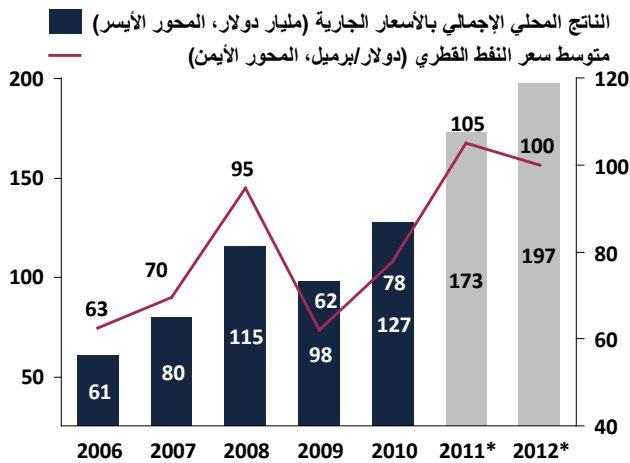
النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يأتي بشكل رئيسي من زيادة صادرات الغاز وارتفاع أسعار الطاقة

بلغ متوسط مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي 61% خلال الفترة 2006-10. وأصبح قطاع الغاز يمثل جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتطوير حقول الغاز القطرية وصناعة الغاز الطبيعي المسال والمنتجات الأخرى المرتبطة بالغاز⁸، حيث ارتفعت مساهمة الصادرات المرتبطة بالغاز من 38% من إجمالي الصادرات في 2006 إلى 60% في 2010 (الفصل 4). كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال منفردة بمعدل 31% خلال الفترة 2006-10.

ويتم بيع الغاز الطبيعي المسال في الغالب عن طريق عقود طويلة الأجل مع ربط الأسعار بأسعار النفط. وتتحرك أسعار الغاز في أسواق العقود الفورية عموماً في نفس اتجاه أسعار النفط مع إمكانية وجود بعض الاختلافات حسب مستويات العرض والطلب على الغاز. لذلك يوجد ارتباط قوي بين أسعار النفط العالمية ومتوسط سعر بيع الغاز الطبيعي المسال من قطر.

وأدت القفزة في أسعار كل من النفط والغاز الطبيعي المسال خلال 2008 إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 45% ليصل إلى 115 مليار دولار (الشكل 2.2). كما أن تراجع الأسعار في 2009 أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% ليصل على 98 مليار دولار بالرغم من ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسال في تلك السنة. وفي 2010، عاود سعر النفط القطري الارتفاع بنسبة 25% ليصل إلى 78 دولار للبرميل، بالإضافة إلى توسعات جديدة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، الأمر الذي أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 30% خلال 2010.

الشكل 2.2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأسعار النفط (2006-12)



المصدر: جهاز الإحصاء وتوقعات QNB Capital

بلغ متوسط سعر برميل النفط القطري خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2011، 108 دولار. وتشير توقعات QNB Capital إلى تراجع أسعار النفط بشكل طفيف خلال الجزء المتبقي من العام حيث سيؤدي الضعف في الاقتصاد العالمي إلى تداعيات سلبية على الطلب. وبالتالي فإن متوسط سعر برميل النفط القطري متوقع أن يبلغ 105 دولار على مدار 2011، ومن ثم يتراجع إلى 100 دولار للبرميل في 2012.

بناءً على هذه الأسعار القوية للنفط والارتفاع المهم في إنتاج الغاز الطبيعي فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيرتفع إلى 36% في 2011 ليصل إلى 173 مليار دولار. وفي 2012، سيؤدي الارتفاع في إنتاج النفط والغاز والنمو في القطاع غير النفطي إلى تغطية التراجع في أسعار النفط وبالتالي سيواصل الناتج المحلي الإجمالي النمو بنسبة 14% ليصل إلى 197 مليار دولار. وتشير توقعات QNB Capital إلى أن قطاع النفط والغاز سيرتفع بنسبة 53% خلال 2011 ليصل إلى 101 مليار دولار، ثم ينمو بنسبة 14% ليصل إلى 115 مليار دولار في 2012.

كما أن القطاع غير النفطي سيتلقى الدعم من العائدات المرتفعة التي تدفق إلى الاقتصاد من قطاع النفط والغاز، مما سيؤدي إلى نمو قوي في القطاع غير النفطي بمعدل 17% خلال 2011، ونمو بنسبة 14% في 2012. ومن المتوقع أن ينمو قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات بنسبة 15% خلال 2011 ليصل إلى 20 مليار دولار، بالإضافة إلى نمو بنسبة 22% في 2012 ليصل إلى 24 مليار دولار نتيجة للاستثمارات العامة والخاصة في عدد من المشاريع الضخمة. ومن المتوقع أيضاً أن ينمو قطاع الصناعة بنسبة 26% ليصل إلى 17 مليار دولار في 2011، ويرتفع بنسبة 11% ليصل إلى 19 مليار دولار في 2012 نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات وزيادة الإنتاج من مصانع البتروكيماويات والمعادن والأسمدة الجديدة.

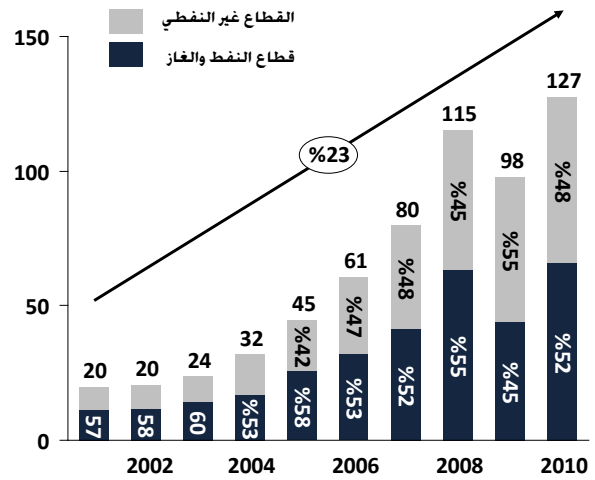
⁸ لا تشمل المنتجات المرتبطة بالغاز الطبيعي المسال والغاز الذي يتم نقله عن طريق الأنابيب فقط، بل تشمل أيضاً المكثفات ومنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل والتي يتم استخراجها من الغاز الخام. لقد استبعدنا المنتجات التي لا تستخدم كوقود مثل الأسمدة والبتروكيماويات حيث يتم إنتاجها باستخدام الغاز كمادة خام.

حصة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ترتفع إلى 58% خلال عامي 2011-12

تراوح متوسط حصة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين 45% و60% خلال الفترة بين عامي 2001-10 (الشكل 3.2). وارتفعت الحصة إلى 55% في عام 2008 عندما ارتفع متوسط أسعار النفط قبل أن تنقل إلى 45% في 2009 عندما تراجعت أسعار النفط.

الشكل 3.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية (2011-10)

(الإجمالي بالمليار دولار، متوسط معدل النمو المركب)



المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital

ارتفعت حصة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي إلى 57% خلال الربع الأول من 2011 نتيجة لارتفاع متوسط أسعار النفط. ومع التوقعات بارتفاع متوسط أسعار النفط في عامي 2011-12، فإن حصة القطاع في الاقتصاد ستواصل الارتفاع، لذلك نتوقع أن يصل متوسط حصة النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 58% خلال عامي 2011-12.

حجم القطاع غير النفط والغاز يرتفع أكثر من حجم قطاع النفط والغاز

ارتفعت حصة القطاع غير النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي من متوسط 42% خلال الفترة 2001-05 إلى متوسط 49% خلال الفترة 2006-10. جاء ذلك نتيجة لنمو القطاع غير النفط والغاز بوتيرة أسرع وصلت إلى 27% في الفترة 2006-10، مقارنة مع متوسط نمو في قطاع النفط والغاز بلغ 20% في نفس الفترة. وأضاف القطاع غير النفط والغاز 43 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس تلك في حين أضاف قطاع النفط والغاز 40 مليار دولار.

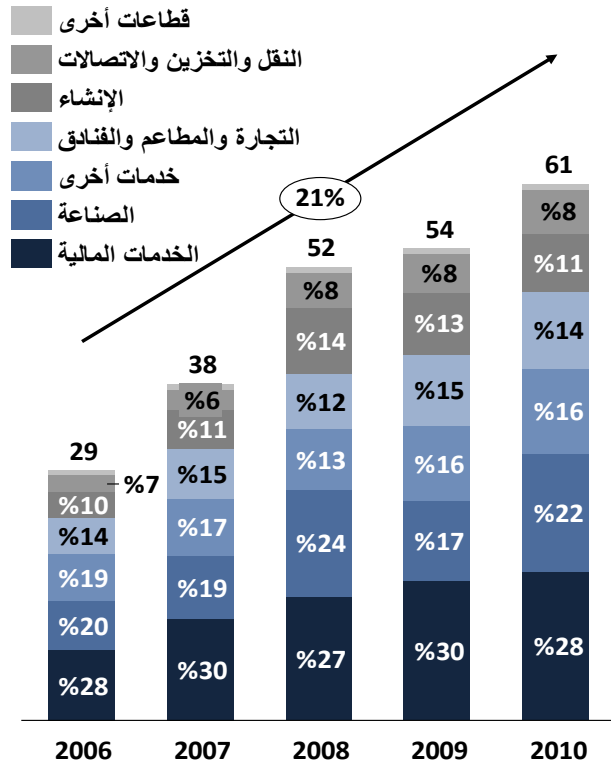
حققت الخدمات الاجتماعية أعلى معدل نمو في القطاع غير النفط والغاز بنسبة 37% خلال الفترة 2006-10، نتيجة لارتفاع الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم. كما ساهمت تجارة الجملة والتجزئة بقوة في هذا النمو، حيث أدى ارتفاع العائدات الهيدروكربونية إلى طفرة في تجارة التجزئة. وحققت الخدمات المالية نمواً بلغ 33% بحيث أضافت 13 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات الخمس، حيث جاء الدعم لهذا القطاع من تدفقات العائدات الهيدروكربونية وزيادة النشاط الاقتصادي. كما إنه يمثل أيضاً أكبر مكون في القطاع غير النفطي (الشكل 4.2).

ويأتي قطاع الصناعة كثاني أكبر مكون في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفط والغاز، حيث بلغ متوسط معدل النمو في القطاع 25% خلال الفترة 2006-10. وتمثل عملية إنتاج مشتقات النفط والغاز جزءاً كبيراً من قطاع الصناعة. فعلى سبيل المثال، تعتمد جميع عمليات تكرير النفط وإنتاج البتروكيماويات والأسمدة وتحويل الغاز إلى وقود سائل (تحويل الغاز إلى وقود سائل، الجزء 3 أ) على النفط والغاز كمواد خام. وتم وضع القيمة المضافة من هذه العمليات ضمن قطاع الصناعة، والذي قمنا بتصنيفه كجزء من القطاع غير النفط والغاز.

إن تحليل المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي من القطاع غير النفط والغاز يُشير إلى أن جزءاً كبيراً من النمو اعتمد على النفط والغاز. وتقوم الحكومة والبنوك ومؤسسات القطاع الخاص المرتبطة بقطاع النفط والغاز بإعادة توزيع عائدات النفط والغاز والمنتجات المرتبطة بهما في الاقتصاد مما يقدم دعماً قوياً للقطاع غير النفط والغاز.

الشكل 4.2: أقسام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (2006-10)

(مليار دولار، متوسط معدل النمو السنوي المركب)



المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital

ج- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

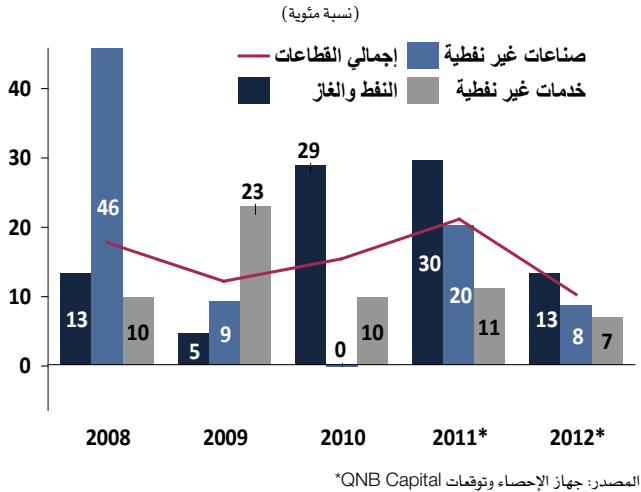
110% من حصتها في حين كان متوسط إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة 119% من سقف الإنتاج المقرر خلال عام 2010.

من جانب آخر استمر النمو في إنتاج الغاز الطبيعي خلال 2009 حيث ارتفع بنسبة 16% نظراً لأن تأثير الأزمة المالية العالمية وحالة الركود كان محدوداً على خطط التطوير التي شارفت على الانتهاء. وهذا النمو تجاوز التراجع في إنتاج النفط، الأمر الذي حافظ على استمرار النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز.

لكن تأثير الركود العالمي وتباطؤ قطاع النفط والغاز ظهر في تباطؤ الاقتصاد القطري ككل خلال 2009، حيث أدت التوقعات الضعيفة للاقتصاد العالمي إلى تراجع بعض الاستثمارات بالرغم من استمرار تنفيذ المشاريع الضخمة. وتدهورت طفرة قطاع الإنشاء حيث تراجع معدل النمو من 79% في 2008 إلى 6.9% في 2009. وبشكل عام تباطأ النمو في قطاع الصناعات غير النفط والغاز، بما في ذلك الإنشاء، من 46% في 2008 إلى 9.1% في 2009.

أثر التباطؤ الاقتصادي على قطاع الخدمات بصورة أقل، حيث حقق القطاع معدلات نمو بنسبة 23% خلال 2009، وهي تقريباً نفس المعدلات التاريخية، حيث أدى توسع في الخدمات الحكومية إلى دعم هذا النمو خلال 2009-2009. ارتفع قطاع الإدارة العامة بنسبة 24% وارتفعت الخدمات الاجتماعية بنسبة 22%. كما حققت الخدمات المالية نمواً بلغ 26% خلال 2009.

الشكل 6.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب القطاعات الرئيسية (2008-12)



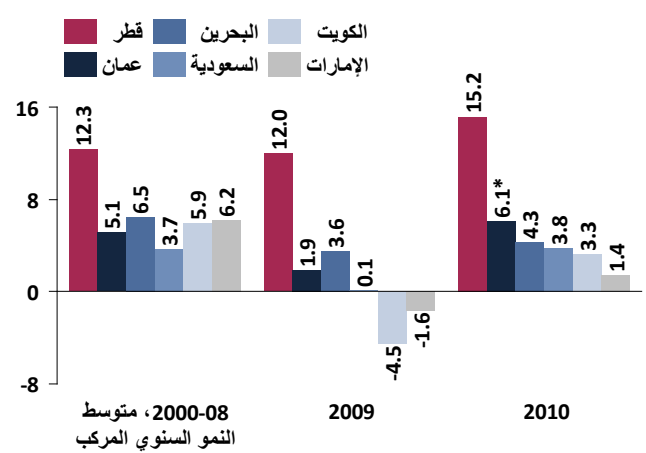
الاقتصاد القطري يحقق معدلات نمو أعلى من بقية دول مجلس التعاون الخليجي لعدة سنوات

بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 12% خلال الفترة 2000-08، وهذا يعتبر أكثر من ضعف معدل النمو في أي من بقية دول مجلس التعاون الخليجي الخمس (شكل 5.2). واستمر الاقتصاد القطري أيضاً في النمو بمعدلات أفضل من الدول الأخرى خلال فترة الركود العالمي ومرحلة التعافي في عامي 2009-10.

وأدى الارتقاء المستمر في إنتاج النفط والغاز إلى النمو القوي في الاقتصاد القطري خلال العقد الماضي، حيث بلغ متوسط النمو في قطاع النفط والغاز 15% خلال الفترة 2006-10، وهذا أدى إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية للدولة وساعد على حدوث طفرة في قطاع الإنشاء الذي حقق معدلات نمو بلغت 38% بين عامي 2005-09 حين تم تنفيذ مشاريع عملاقة في قطاعات الصناعة والبنية التحتية والإسكان.

ويساعد الإنفاق الحكومي على بناء الثقة في الاقتصاد ويعتبر محرك مهم للنمو حيث بلغ متوسط معدل الإنفاق الحكومي 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي. غير أن جزء كبير من هذا الإنفاق يذهب إلى استيراد أدوات الإنتاج والبضائع وإلى رواتب الوافدين الذين يقومون بتحويل جزء من رواتبهم إلى دولهم الأصلية. هذه العوامل تقلص بشكل طفيف تأثير الإنفاق الحكومي على نمو الاقتصاد المحلي.

الشكل 5.2: النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون الخليجي (2000-10)



نمو القطاع غير النفطي يعادل التراجع في القطاع النفطي خلال 2009

تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 12% خلال 2009 مقارنة مع 18% في عام 2008 (الشكل 6.2). جاء ذلك بسبب تراجع النمو في قطاع النفط والغاز من 13% إلى 4.5% نتيجة لانخفاض إنتاج النفط بنسبة 7% بعد أن قامت منظمة أوبك⁹ بتقليص حصص الإنتاج للدول الأعضاء في أواخر 2008. وعقب الأزمة المالية في 2008 تزايدت مخاوف المنظمة من انهيار أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي لذلك قامت بتخفيض حصص الإنتاج للدول الأعضاء. وتلتزم دولة قطر بشكل نسبي بحصص الإنتاج المقررة حيث بلغ إنتاج قطر

⁹ تضم منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) 12 دولة بهدف تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط وضمان دخل ثابت للدول المنتجة للنفط، إمدادات آمنة للدول المستهلكة للنفط، وعائدات عادلة للمستثمرين في قطاع النفط. تمثل أوبك أكثر من 40% من إنتاج النفط العالمي ولذلك فهي قادرة على التأثير في أسواق النفط العالمية عن طريق تنسيق الإنتاج وخصص إنتاج الدول الأعضاء.

كانت المحركات الرئيسية للنمو في قطاع الخدمات خلال 09-2005 هي:

- نمو تجارة الجملة بمعدل 35% نظراً للنمو في عدد السكان وزيادة الاستهلاك
- نمو قطاع المواصلات والتخزين والاتصالات بنسبة 32% بسبب الزيادة الكبيرة في استخدام الهواتف المتحركة
- نمو الخدمات المالية بنسبة 28%، حيث استمدت من الأداء القوي والنمو الائتماني في الاقتصاد

ارتفع إنتاج النفط بنسبة 2.6% خلال عام 2010. تشير تقديراتنا إلى أن الارتفاع في إنتاج الغاز بلغ 31%. ونتيجة للتعافي في القطاعات الأخرى فقد ارتفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 15%.

نتوقع أن يبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 21% في عام 2011 ويصل إلى 10% في 2012

نتوقع ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 21% في 2011 نتيجة للمشاريع الهائلة قيد التنفيذ في القطاعين الخاص والعام. كما نتوقع أن تصل نسبة النمو إلى 10% في عام 2012 نتيجة لالتهاء من عدد من هذه المشاريع.

لايعتمد حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على التغير في الأسعار، بل يعتمد على التغير في حجم الإنتاج، ولذلك نتوقع أن يصل متوسط إنتاج النفط إلى 809 ألف برميل يومياً خلال 2011، بارتفاع قدره 1% عن عام 2010.

وقامت منظمة أوبك بتخفيض حصص الإنتاج للدول الأعضاء في أكتوبر من عام 2008 في إطار رد الفعل على الأزمة المالية. وبحلول عام 2010، بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي من الركود الذي حدث في 2009، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط وزيادة الإنتاج للوفاء بهذا الطلب. غير أن أوبك لم تقم بتعديل حصص الإنتاج رغم أن الإنتاج ارتفع فوق سقف الإنتاج المستهدف في 2008.

من جانب آخر، حقق إنتاج الغاز الطبيعي الخام نمواً قوياً، ونحن نتوقع أن يستمر في النمو بمعدل 18% خلال عامي 2011-2012. وتشير توقعات QNB Capital إلى أن قطاع النفط والغاز سيحقق نمواً بمعدل 30% خلال 2011 وبمعدل 13% خلال 2012 بسبب التغير في الإنتاج للوفاء بالطلب المتزايد في مشاريع قطاع الغاز التي تم الانتهاء منها مؤخراً.

نتوقع أن يصل النمو في القطاع غير النفط والغاز إلى 14% في 2011 ويبلغ 7.4% في 2012. ويقود هذا النمو الزيادة في عدد السكان وتنفيذ عدد متزايد من المشاريع الخاصة والعامة، مع ارتفاع معدلات الثقة نتيجة لارتفاع أسعار النفط. كما من المتوقع أن يحقق قطاع الصناعة معدل نمو يصل إلى 28% في 2011 و8.5% في 2012 نتيجة للزيادة في إنتاج الأسمدة والبتروكيماويات ومنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل.



3. الإنتاج حسب القطاعات

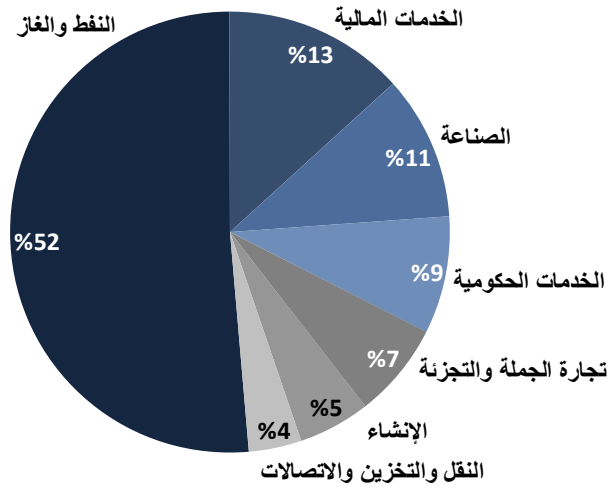
النفط والغاز (الجزء أ) والذي يعتبر أكبر مكون في الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية، حيث استحوذ على 52% في 2010 (الشكل 1.3). ويشتمل على إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي الخام.

الصناعة (الجزء ب) يمثل 11% من الناتج المحلي الإجمالي ويتركز في تكرير النفط وصناعة البتروكيماويات والأسمدة والحديد والالومنيوم.

الإشياء (الجزء ج) يمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن يشهد نمواً قوياً نظراً للاستثمارات في مشاريع التنمية العملاقة.

الخدمات (الجزء د) استحوذت على 32% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 ويضم القطاع الخدمات المالية، والخدمات الحكومية، وتجارة الجملة والتجزئة، والمواصلات والتخزين والاتصالات.

الشكل 1.3: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (2010)



المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital

أ. الغاز والنفط

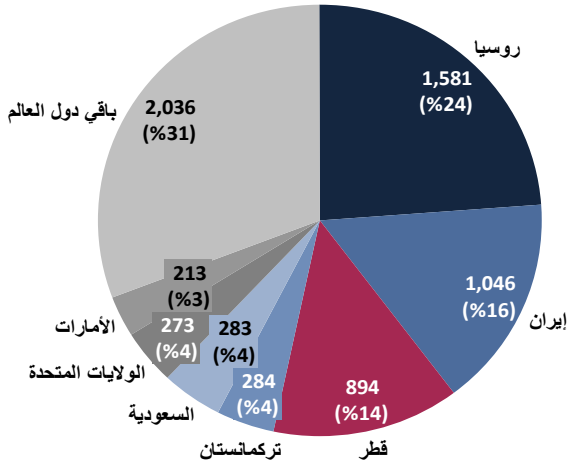
الغاز الطبيعي

مخزون الغاز يمكن أن يستمر لأكثر من 200 سنة عند مستويات الإنتاج الحالية

تمتلك دولة قطر ثالث أكبر مخزون مؤكد من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران حيث يصل مخزونها إلى 894 تريليون قدم مكعب حسب شركة بريتيش بتروليوم (الشكل 2.3). ويمكن أن يستمر هذا المخزون لأكثر من 200 سنة عند مستويات الإنتاج الحالية، لكن معدل الإنتاج بالنسبة للمخزون سينخفض نظراً للزيادة المتوقعة في الإنتاج خلال السنوات القليلة القادمة، لكنه سيظل أعلى من مستوى 100 عام.

اكتشفت قطر الحجم الكامل لمخزون الغاز من وقت قريب نسبياً. فقد تم اكتشاف حقل الشمال البحري في عام 1971، لكن المخزون المؤكد في الحقل لم يصل مستوى 300 مليار قدم مكعب إلا في عام 1995. ويعتبر الحقل حالياً أكبر حقل للغاز الطبيعي غير المصاحب في العالم وهو يمثل ما يقارب 99% من المخزون في قطر. والجزء الباقي من المخزون المؤكد يأتي مصاحباً للنفط ويتم فصله من حقول النفط.

الشكل 2.3: احتياجات الغاز المؤكدة في العالم (2010)

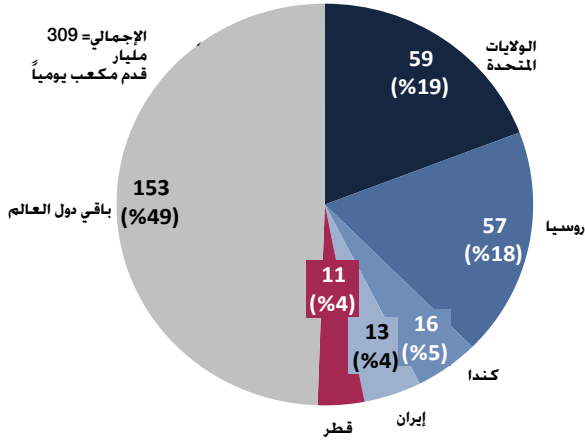


المصدر: تقرير بريتيش بتروليوم السنوي للطاقة العالمية في يونيو 2011، وتحليل QNB Capital

إنتاج الغاز يرتفع 23% سنوياً خلال الفترة بين عامي 2006-10

أدت المشاريع الضخمة في حقل الشمال إلى زيادة كبيرة في إنتاج الغاز، مما جعل قطر تأتي في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي الخام (الشكل 3.3). وتعتبر حصة قطر في الإنتاج العالمي للغاز صغيرة نسبياً مقارنة مع مخزونها نظراً لأن عمليات تطوير الحقول بدأت خلال العقد الماضي فقط. ومن المتوقع أن يتقدم موقع قطر في المستقبل إلى المركز الرابع أو الثالث من حيث إنتاج الغاز على مستوى العالم.

الشكل 3.3: الإنتاج العالمي من الغاز (2010)



المصدر: تقرير بريتيش بتروليوم السنوي للطاقة العالمية، وتحليل QNB Capital

ارتفع إجمالي إنتاج الغاز في قطر بمعدل 21% سنوياً من 37 مليون طن سنوياً¹⁰ في 2006 إلى 86 مليون طن سنوياً في 2010، حيث يذهب ما يقارب 65% من إجمالي الغاز لإنتاج الغاز الطبيعي المسال. وتشير تقديراتنا إلى أن هذه النسبة ستستمر خلال عامي 2011-12 (الشكل 4.3)، حيث أن قطر تقوم بزيادة الإنتاج في منشآت الغاز الطبيعي المسال وأيضاً زيادة ضخ الغاز في أنابيب الغاز من أجل التصدير والاستهلاك المحلي.

¹⁰ استخدمنا معايير القدم المكعب يومياً لتوضيح بيانات الإنتاج اليومي والطن سنوياً لتوضيح بيانات الإنتاج السنوي

وهذا يتجاوز ضعف الطاقة الإنتاجية في 2008 والتي بلغت 31 مليون طن سنوياً، حيث تم تشغيل خمسة خطوط إنتاج جديدة منذ 2008. وهناك عدد من الشركات الأجنبية التي تشارك في مختلف مشاريع الغاز الطبيعي المسال. على سبيل المثال، تمتلك شركة ايكسون موبيل حصة في قطر للغاز ورأس غاز، منها 10% في قطر للغاز¹³ و25% في رأس غاز¹⁴، بالإضافة إلى حصة في مشاريع أخرى. ويتم بيع الغاز الطبيعي المسال من خلال عقود بيع وشراء مع شركات في عدد من الدول، وعادة ما تمتلك الشركات المشترية حصة صغيرة في خطوط الإنتاج التي توفر الغاز الطبيعي المسال لها. وتمتلك مؤسسة كوريا للغاز، وهي شركة الغاز الحكومية في كوريا الجنوبية، حصة تبلغ 5% في رأس غاز 1.

التوسع في منشآت الغاز الطبيعي المسال أدى إلى زيادة المرونة في عقود البيع

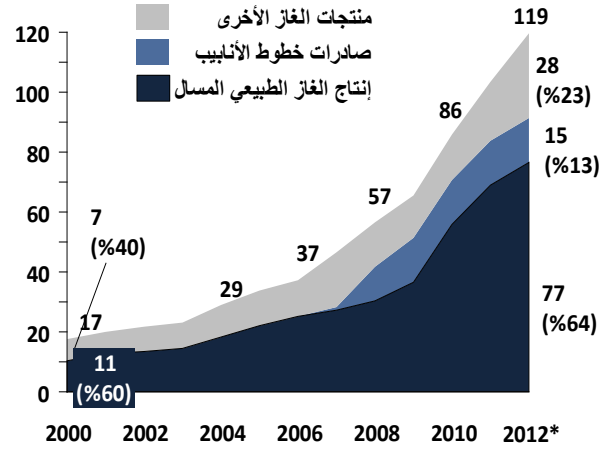
تميز سوق الغاز الطبيعي المسال في البداية بالعقود طويلة الأجل والتي ألزمت المشتري والبايع بسعر متفق عليه. جاء ذلك لتغطية التكاليف الاستثمارية الكبيرة لتشييد خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال والشحن وإقامة منشآت تحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية مرة أخرى. وخلال السنوات الماضية تم بناء المزيد من منشآت الغاز الطبيعي المسال حول العالم، وهذا يشمل منشآت التخزين مثل محطة فليكسيز في زيبروغ في بلجيكا والتي تستطيع تخزين 0.14 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال (ما يوازي حمولة ثلاث سفن)، ومحطة تحت الإنشاء في سنغافورة بطاقة تخزين تصل إلى 0.25 مليون طن. وأدى التوسع في منشآت الغاز الطبيعي المسال إلى زيادة المرونة في العقود وتحويل بالتالي من عقود طويلة الأجل إلى عقود متوسطة الأجل.

وما زال يتم بيع أغلب الغاز الطبيعي المسال القطري عن طريق عقود البيع والشراء وليس في سوق الغاز الطبيعي المسال الفوري. غير أن عقود البيع والشراء الحالية يوجد بها بنود أكثر مرونة في الأسعار تسمح بتغيير وجهات الشحنات في حال كان المشتري لديه فائض. وساعدت هذه المرونة قطر في فتح أسواق جديدة وفي الاستثمار في محطات تحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية بحيث تستطيع استقبال صادرات الغاز القطري. فمثلاً عندما أصبح لدى الولايات المتحدة فائض من الغاز الطبيعي المسال بسبب زيادة إمدادات الغاز الصخري تمكنت قطر من تحويل صادراتها إلى دول أخرى بما في ذلك الصين واليابان. وقد ارتفع الطلب من هذه الدول بقوة بسبب النمو الاقتصادي القوي في الصين والزلازل وأمواج المد البحري التي ضربت اليابان وأدت إلى إغلاق محطات الكهرباء التي تعمل بالطاقة النووية. ودخلت قطر أيضاً إلى أسواق جديدة حيث وقعت عقود طويلة الأجل مع الأرجنتين وترسل شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى البرازيل. كما تبحث قطر عن الأسواق المحتملة في دول أميركا الجنوبية والبحر الكاريبي.

وبلغت صادرات قطر 55.7 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في 2010 حسب بيانات سيديفغاز. وكانت أكبر وجهات صادرات الغاز الطبيعي المسال في 2010 إلى:

- المملكة المتحدة (10.2 مليون طن)
- الهند (7.7 مليون طن)
- كوريا الجنوبية (7.5 مليون طن)
- اليابان (7.5 مليون طن)

الشكل 4.3: إنتاج الغاز الطبيعي (2000-12)
(مليون طن سنوياً)



المصدر: بريتيش بتروليوم، قطر للبترول، رأس غاز، وتحليل QNB Capital

تقوم قطر أيضاً بتصدير ما يوازي 15 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي إلى الإمارات عن طريق خط أنابيب مشروع دولفين. وتشير تقديرات QNB Capital إلى أن 24% من إنتاج الغاز الطبيعي الخام سيذهب إلى استخدامات أخرى منها:

- توليد الكهرباء
- كمواد خام لصناعات البتروكيماويات والأسمدة
- مشاريع تحويل الغاز إلى وقود سائل، حيث تقوم بتحويل الغاز الطبيعي بوسائل كيميائية إلى وقود سائل في درجات الحرارة العادية
- توصيل الغاز للمناطق السكنية من أجل الاستخدام المنزلي

إجمالي إنتاج الغاز من المتوقع أن يرتفع بمعدل 18% سنوياً خلال عامي 2011-12

من المتوقع استمرار الارتفاع في إنتاج الغاز القطري للوفاء بالزيادة في الطلب المحلي والعالمى. ونتوقع ارتفاع الإنتاج إلى ما يقارب 120 مليون طن سنوياً في 2012 مقارنة مع 86 مليون طن سنوياً في 2010 للوفاء باحتياجات المشاريع الضخمة المقرر الانتهاء منها العام المقبل، الأمر الذي يمثل زيادة في الإنتاج بمعدل 18% سنوياً. وهذه الزيادة ستكون العامل الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عامي 2011-12. غير أن الاستثمارات في تطوير قطاع الغاز بدأت تتراجع مع اقتراب وصول مشاريع الغاز الطبيعي المسال وتحويل الغاز إلى وقود سائل إلى ذروة الإنتاج المستهدف بحلول 2012. وهناك حالياً تعليق لمشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة حيث تتم دراسة إعادة تقدير المخزون في حقل الشمال لضمان التزام قطر بتعاقدات الغاز الطبيعي المسال الحالية. ونتيجة لذلك فإن أي زيادة في إنتاج الغاز ستكون للاستهلاك المحلي فقط وهذا سيعتمد على نتائج الدراسة.

الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال تتضاعف من 31 مليون طن سنوياً في 2008 إلى 77 مليون طن سنوياً في 2011

تمتلك مؤسسة قطر للبترول¹¹ مجموعة شركات منها شركتي قطر للغاز ورأس غاز اللتين تقومان بتشغيل أربعة عشر خط¹² لإنتاج الغاز الطبيعي المسال للتصدير. وعندما بدأ تشغيل خط الإنتاج السابع في قطر للغاز في فبراير 2011، بلغ إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال 77.1 مليون طن سنوياً.

¹³ قطر للغاز 1 يضم مشروعين رئيسيين: مشروع مشترك للاستخراج (منشآت استخراج بحرية ومنشآت استقبال برية) ومشروع صناعي مشترك (منشأة بوية لإنتاج الغاز الطبيعي المسال)

¹¹ قطر للبترول هي مؤسسة مملوكة للدولة وتبني كافة مراحل صناعة النفط والغاز في قطر
¹² خط إنتاج الغاز الطبيعي المسال هو مصطلح يستخدم لمنشآت إسالة الغاز. وغالباً ما تسمى أكبر خمسة خطوط إنتاج في قطر، طاقة كل واحدة تبلغ 7.8 مليون طن سنوياً، بخطوط الإنتاج العملاقة.

مخزون النفط متوقع أن يستمر لمدة 45 سنة عند مستويات الإنتاج الحالية

وتعمل قطر أيضاً على زيادة مساهمتها في قطاع النفط والغاز العالمي من خلال إنشاء شركة قطر للبترول الدولية للقيام باستثمارات إستراتيجية في سلسلة إنتاج الطاقة حول العالم. وهي شركة تابعة لمؤسسة قطر للبترول تعمل على إدارة محطة استثمارات تُقدر بعدة مليارات من الدولارات في مشاريع استخراج وإنتاج الطاقة. ووقعت الشركة عدة مذكرات تفاهم مع شركات عالمية ومحلية حول العالم بهدف استكشاف فرص الاستثمار في مجال الطاقة. وتشمل مشاريعها وأنشطتها حالياً:

- مشروع مشترك مع شركتي نوفاتيك وغازبروم لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في شبة جزيرة يامال في شرق روسيا
- حصص في عدد من محطات إعادة الغاز الطبيعي المسال إلى الحالة الغازية مثل محطة ثاوث هوك في المملكة المتحدة، ومحطة أدرياتك في إيطاليا ومحطة غولدن باس في الولايات المتحدة
- مشاريع مشتركة في صناعة البتروكيماويات بما في ذلك مشروع مشترك مع شركة شل في سنغافورة، ومشروع لونغ سن في فيتنام، ومجمع تحت الإنشاء في الصين
- حصة في مشروع مشترك مع شركة توتال للتقريب عن النفط في موريتانيا
- الدخول في مناقصات مع شركاء يابانيين لإنشاء محطتي طاقة مستقلتين في سلطنة عمان

توقعات

نتوقع ارتفاع حصة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي من 52% في 2010 إلى 58% في 2012

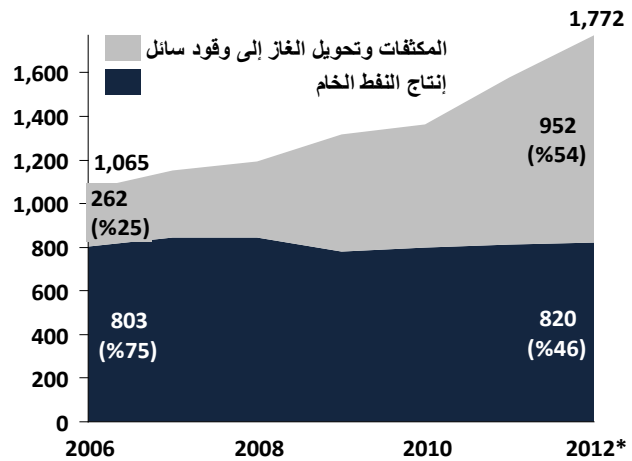
بلغ متوسط سعر النفط القطري 78 دولاراً للبرميل في 2010، وهو سعر مُقارب للأسعار المرجعية العالمية. ونتوقع أن يصل متوسط سعر النفط القطري إلى 105 دولاراً للبرميل في 2011، بزيادة قدرها 35% مقارنة مع 2010. هذا سيعزز عائدات النفط وأيضاً عائدات قطاع الغاز نظراً لأن أسعار الغاز الطبيعي المسال مرتبطة بأسعار النفط. كما نتوقع أن يصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطاع النفط والغاز إلى 53% في 2011 بفعل النمو في الإنتاج وزيادة الأسعار في آن واحد. ونتوقع أيضاً تراجع أسعار النفط بشكل طفيف إلى 100 دولاراً للبرميل في 2012. غير أن زيادة الإنتاج ستؤدي إلى نمو الأسعار الجارية في القطاع بما يقارب 12%، بحيث ترتفع حصة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي إلى 58% في 2012، مقارنة مع 52% في عام 2010.

ب. الصناعة

حقق قطاع الصناعة نمواً قوياً خلال 2010 بلغ 47% ليصل إلى 13 مليار دولار، ومن المتوقع استمرار هذا النمو القوي بفعل التوسعات الجارية في إنتاج الأسمدة والبتروكيماويات والمعادن، حيث تم إنشاء مجمع صناعي يضم مصانع للأسمدة والبتروكيماويات في مسيبيد جنوب الدوحة. ويمثل الغاز مصدر الطاقة لكل هذه الصناعات وفي نفس الوقت مادة خام مهمة لبعضها.

يُقدر مخزون¹⁵ قطر المؤكد من النفط والمكثفات¹⁶ بـ 26 مليار برميل في نهاية 2010، حسب شركة بريتيش بتروليوم، وهو ما يمثل 1.9% من مخزون النفط العالمي المؤكد ويجعل قطر تحتل المركز 13 على مستوى العالم. وبلغ إنتاج النفط والمكثفات وعمليات تحويل الغاز إلى وقود سائل في 2010 ما يقارب 1.6 مليون برميل يومياً، من بينها 800 ألف برميل يومياً من النفط الخام والباقي من المكثفات وتحويل الغاز إلى وقود سائل. وحسب بريتيش بتروليوم يمثل هذا 1.7% من إنتاج النفط العالمي خلال 2010. ومن المتوقع أن يستمر مخزون النفط والمكثفات المؤكد في قطر لمدة 45 عاماً عند هذه المستويات من الإنتاج.

الشكل 5.3: إنتاج النفط الخام والمكثفات وتحويل الغاز إلى وقود سائل (2006-12) (آلاف برميل/يومياً)



المصدر: أوبك، بريتيش بتروليوم، توقعات QNB Capital

تمتلك قطر حقلاً برياً واحداً للنفط في دخان والذي ينتج حالياً ما يقارب 250 ألف برميل يومياً من الخام، بينما يأتي باقي إنتاج النفط من الحقول البحرية. وبسبب حصص إنتاج النفط التي تفرضها منظمة أوبك (المكثفات لا تخضع لحصص الإنتاج)، فإن قطر تنتج حالياً أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية والتي تتجاوز مليون برميل يومياً. وقد خصصت مؤسسة قطر للبترول في خطتها للتنمية في الفترة بين عامي 2010-14 مبلغ 6.6 مليار دولار لمشاريع النفط. وهذه الاستثمارات أدت وستؤدي إلى تعزيز الإنتاج في بعض الحقول مثل حقل الشاهين، الأمر الذي سيغطي تراجع الإنتاج في الحقول القديمة مثل حقل دخان.

من المتوقع ارتفاع إنتاج النفط للوفاء بالطلب المحلي والعالمي

يتم استهلاك ما يقارب 150 ألف برميل يومياً من النفط محلياً ويتم تصدير الباقي، بشكل رئيسي إلى شرق آسيا (الفصل 4). وخلال النصف الأول من 2011 بلغ متوسط الإنتاج 809 ألف برميل يومياً بزيادة قدرها 1% عن متوسط الإنتاج اليومي في 2010. ويشهد الإنتاج في معظم الدول الأعضاء في منظمة أوبك ارتفاعاً بطيئاً يتجاوز حصص الإنتاج المقررة نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار مما شجع المُنتجين على زيادة الإنتاج. ونتوقع استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة بسبب استمرار الطلب العالمي في النمو ببطء. لذلك نتوقع أن يرتفع متوسط إنتاج قطر من النفط من 809 ألف برميل يومياً في 2011 إلى 820 ألف برميل يومياً في 2012.

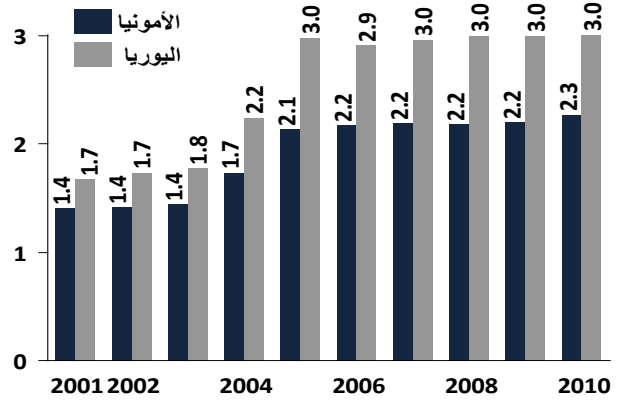
¹⁵ تُعرف بريتيش بتروليوم مخزون النفط والمكثفات المؤكد على أنه: "الكميات التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية بدرجة يقين مقبولة إلى إمكانية استخراجها في المستقبل من الحقول المعروفة في ظل الظروف الاقتصادية والتشغيلية الحالية"
¹⁶ تتكون المكثفات من مواد هيدروكربونية خفيفة توجد على هيئة غازات تحت الأرض لكنها تتحول إلى سوائل في درجات الحرارة ومعدلات الضغط الجوي العادية فوق سطح الأرض. عادة ما يصاحبها شوائب قليلة وقيمتها غالباً ما تكون أفضل من النفط

التوسعات في منشآت صناعة الأسمدة ستكون محركاً رئيسياً للنمو

تنتج شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) في مسيبيد أضخم كمية من الأسمدة من مصنع واحد في العالم، حيث تمتلك مؤسسة صناعات قطر نسبة 75% من شركة قافكو والتي تم إنشاؤها في 1969 وبدأ تشغيل أول مصانعها في 1973. وتمتلك الشركة حالياً أربعة خطوط إنتاج متكاملة بطاقة تبلغ 6,150 طن يومياً من الأمونيا و8,700 طن يومياً من اليوريا¹⁷. وخلال 2010 أنتج المصنع 2.3 مليون طن من الأمونيا، حيث تم استخدام 1.7 مليون طن منها لإنتاج اليوريا (الشكل 6.3) والأمونيا السائلة والميلامين. وتم تصدير 0.6 مليون طن المتبقية بشكل رئيسي إلى الهند والأردن وجنوب أفريقيا. كما أنتجت قافكو 3 مليون طن من اليوريا خلال 2010 وتم تصدير 2.9 مليون طن بمتوسط سعر 295 دولاراً للطن. حيث ذهبت اغلب الصادرات إلى أستراليا وتايوان والولايات المتحدة.

الشكل 6.3: إنتاج الأسمدة (2001-10)

(مليون طن في العام)



المصدر: قافكو وتحليل QNB Capital

من المقرر أن يبدأ تشغيل خط إنتاج خامس خلال الربع الأخير من 2011 بتكلفة تقديرية تصل إلى 3.2 مليار دولار، حيث سيُنتج 1.3 مليون طن من الأمونيا و1.3 مليون طن من اليوريا سنوياً. كما يتم إنشاء خط سادس لإنتاج 1.3 مليون طن من اليوريا ومن المتوقع الانتهاء منه في 2012 بتكلفة تقديرية تصل إلى 610 مليون دولار.

ستؤدي هذه التوسعات إلى زيادة إنتاج الأمونيا بنسبة 55% بين عامي 2010 و2012 لتصل إلى 3.8 مليون طن، في حين سيرتفع إنتاج اليوريا بنسبة 87% ليصل إلى 5.6 مليون طن. وتسعى قافكو إلى تحقيق عائد صافي يبلغ 1.3 مليار دولار في 2011، ونحن نتوقع أن يمثل هذا العائد ما يقارب 7.6% من إجمالي العائدات في قطاع الصناعة.

قطاع البتروكيماويات يشهد توسعات سريعة

يمثل قطاع البتروكيماويات مُكوّناً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة وسوف تحقق التوسعات في صناعة البتروكيماويات قيمة مضافة لمصادر دولة قطر من المواد الهيدروكربونية (جدول 1.3). كما تشجع على تنويع الاقتصاد من خلال زيادة عدد المنشآت الصناعية التي تعتمد على المواد الخام المتاحة في قطر لإنتاج المواد البلاستيكية والمنتجات الأخرى.

تمتلك مؤسسة قطر للبتروكيمياويات حصة كبيرة في جميع صناعات البتروكيماويات في قطر، سواء ملكية مباشرة أو من خلال حصتها التي تبلغ 70% في مؤسسة صناعات قطر. وتعتبر شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) أكبر مُنتج للبتروكيماويات، وتمتلك صناعات قطر حصة الأغلبية بنسبة 80% بينما تمتلك شركة نوتال للبتروكيماويات حصة 20%. وتعتبر قابكو أكبر مُنتج لمادة البولي إيثيلين المنخفض الكثافة في منطقة الشرق الأوسط حيث يبلغ إنتاجها 40 ألف طن سنوياً. وتدخل مادة البولي إيثيلين المنخفض الكثافة في صناعات مختلفة حيث تُستخدم غالباً في صناعات الأكياس البلاستيكية والزجاجات والأنابيب وبعض أجزاء أجهزة الحاسوب.

أنتجت قابكو أيضاً 800 ألف طن من الإيثيلين و46 ألف طن من الكبريت خلال عام 2010. ومن المتوقع البدء في تشغيل مصنع قابكو الثالث لإنتاج البولي إيثيلين المنخفض الكثافة خلال الربع الأخير من 2011 ليضيف 300 ألف طن من البولي إيثيلين المنخفض الكثافة سنوياً. ودخلت قابكو في عدة مشاريع مشتركة بهدف تنويع وتوسيع قاعدتها الصناعية حيث تمتلك حصة 63% في شركة قانوفين وهي مصنع بدأ العمل في 2010 بطاقة إنتاجية تصل إلى 450 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين المنخفض الكثافة الخطي (مادة البولي إيثيلين المنخفض الكثافة الخطي هي سلسلة كيميائية أقصر من البولي إيثيلين المنخفض الكثافة وتستخدم عادة في إنتاج الأكياس البلاستيكية ومواد التغليف).

أُنشئت شركة قطر للكيماويات المحدودة في نوفمبر 1997 كمشروع مشترك بين مؤسسة قطر للبتروكيمياويات وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات. وقد بدأت وحدة تكسير الإيثان التابعة للشركة للعمل في 2004 حيث بلغت تكلفتها 1.2 مليار دولار وبطاقته إنتاجية تبلغ 500 ألف طن سنوياً من الإيثيلين، و453 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين العالي الكثافة (مادة البولي إيثيلين العالي الكثافة هي مادة بلاستيكية أقوى من مادة البولي إيثيلين المنخفض الكثافة)، و47 ألف طن سنوياً من مادة هكسين - 1 و36 ألف طن سنوياً من الكبريت. ودشنت الشركة المصنع الثاني في 2010 بتكلفة بلغت مليار دولار مما رفع الإنتاج بمعدل 350 ألف طن سنوياً من مادة أوليفينات ألفا التي تستخدم لإنتاج 350 ألف طن من البولي إيثيلين المنخفض الكثافة. وتم إنشاء المصنع الثاني في رأس لفان ويضم وحدة لتكسير الإيثان بطاقة إنتاجية تبلغ 1.3 مليون طن من الإيثيلين حيث يتم استخدام جزء منه كمواد خام لخطوط الإنتاج في المصنع الثاني.

كما قامت مؤسسة قطر للبتروكيمياويات وشركة شل بتوقيع خطاب نوايا في 2005 لبناء وحدة ثانية لتكسير الإيثان، وبطاقة إنتاجية تبلغ أيضاً 1.3 مليون طن سنوياً من الإيثيلين، حيث من المتوقع أن تصل تكلفة المشروع المشترك إلى ملياري دولار ويتم الانتهاء منها في 2016.

تعمل قطر أيضاً على زيادة القيمة المضافة في صناعة البتروكيماويات عن طريق التحول من إنتاج البتروكيماويات الأولية إلى تصنيع منتجات أكثر تعقيداً. وتمتلك شركة قابكو نسبة 32% من شركة قطر فينيل، وهي مشروع مشترك مع شركات أجنبية، وتنتج حالياً 730 ألف طن سنوياً من الصودا الكاوية، فضلاً عن 200 ألف طن سنوياً من ثاني كلوريد الإيثيلين و330 ألف طن سنوياً من مونومر كلوريد الفينيل والتي تستخدم في صناعة الصودا الكاوية. كما تنتج الشركة أيضاً كميات من البولي فينيل كلوريد.

تعتبر شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك) مشروعاً مشتركاً مهماً في صناعة البتروكيماويات حيث تمتلك صناعات قطر فيها حصة تبلغ 50% والباقي لشركاء أجانب. وبدأت الشركة العمل في 1999 حيث تنتج 832,500 طن سنوياً من الميثانول، ويتم تصدير 600 ألف طن في حين يتم استخدام الباقي لإنتاج 610 ألف طن سنوياً من مادة ميثيل بيوتيل الأثير العالي. كما يُنتج الميثانول من الغاز الطبيعي وله استخدامات متنوعة بالإضافة إلى استخدامه كمصدر نظيف للطاقة. ويتم إنتاج ميثيل بيوتيل الأثير العالي عن طريق البيوتان والميثانول حيث يُضاف إلى البنزين لتقليل التلوث. وتقوم كفاك بتصدير معظم إنتاجها من الميثانول إلى دول الشرق الأقصى وأوروبا والهند ومجلس التعاون الخليجي.

¹⁷ تجاوز إنتاج الأمونيا واليوريا المعلقة الإنتاجية الأصلية في بعض الحالات نظراً لزيادة كمية عمليات الإنتاج في المنشآت

الجدول 1.3: إنتاج البتروكيماويات من المصانع الكبيرة (2011)

المنتج	الطاقة الإنتاجية الحالية (طن سنوياً)	التوسعات تحت الإنشاء (طن سنوياً)
الإيثيلين	2,600,000	1,300,000
أوليفينات ألفا		350,000
إجمالي المنتجات الأولية	2,600,000	1,650,000
الصودا الكاوية	730,000	350,000
البولي إيثيلين العالي الكثافة	453,000	
البولي إيثيلين المنخفض الكثافة الخطي	450,000	
البولي إيثيلين المنخفض الكثافة	420,000	300,000
الكبريت	82,000	
هكسين-1	47,000	
إجمالي المنتجات النهائية	2,182,000	650,000

المصدر: قابكو و قطر للكيماويات المحدودة وصناعات قطر وتحليل QNB Capital

شهدت صناعة البتروكيماويات زيادة سريعة في حجم الإنتاج وتنوع المنتجات خلال السنوات القليلة الماضية، كما أن التوسعات الحالية ستضمن استمرار النمو في هذا القطاع. ورغم أن عدة دول في المنطقة تعمل على توسيع صناعة البتروكيماويات لديها، وبخاصة المملكة العربية السعودية، إلا أن قطر لديها ميزة تنافسية في التكاليف بسبب المصادر الضخمة من الغاز الطبيعي.

توقعات بارتفاع الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير

خصصت مؤسسة قطر للبتروكيمياويات استثمارات بقيمة 4.1 مليار دولار لمشاريع تكرير النفط وتحويل الغاز إلى وقود سائل في خطتها الخمسية خلال الفترة 2010-14. وتمتلك قطر حالياً مصفايتين للنفط، الأولى في مسعيد جنوب الدوحة بطاقة تصل إلى 200 ألف برميل يومياً وتستطيع تكرير النفط الخام والمكثفات. والثانية مصفاة للمكثفات في رأس لفان بطاقة تبلغ 146 ألف برميل يومياً حيث تقوم بتكرير الغاز الطبيعي من حقل الشمال لإنتاج النافثا ووقود الطائرات وزيت الغاز وغاز البترول المسال. وقد تم تدشين العمل في المصفاة في 2009 حيث تمتلك قطر للبتروكيمياويات 51% من الشركة. وهذا يعني أن قطر تمتلك طاقة تكريرية تكفي الطلب المحلي بالإضافة إلى فائض للتصدير، كما أن قطر للبتروكيمياويات لا تزال تستثمر لتوسيع طاقتها التكريرية. وفي أغسطس 2011، تم التوقيع على اتفاق مبدئي للتصميم والأعمال الهندسية لمشروع توسيع مصفاة رأس لفان وزيادة طاقتها بمعدل 292 ألف برميل يومياً ومن المقرر الانتهاء من المشروع في 2016.

وقامت قطر للبتروكيمياويات بدراسة مشروع إنشاء مصفاة جديدة تبلغ طاقتها التكريرية 250 ألف برميل يومياً في 2009. ومن المحتمل أن يتم إحياء فكرة إنشاء مصفاة ضخمة في وقت لاحق.

قطر تعتبر أكبر مُنتج في العالم لمنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل وما زالت تتوسع في الإنتاج

تشهد مشاريع تحويل الغاز إلى وقود سائل حالياً توسعات ضخمة رغم أن قطر هي بالفعل أكبر مُنتج في العالم. وقد مكنت مشاريع تحويل الغاز إلى وقود سائل الدولة من تحقيق قيمة مضافة لمصادر الغاز الطبيعي عن طريق تحويل الغاز إلى وقود سائل يسهل تسويقه ونقله إلى كل مكان في العالم. وكان مشروع أوريكس، وهو مشروع مشترك بين قطر للبتروكيمياويات وشركة ساسول من جنوب أفريقيا، أول مشاريع تحويل الغاز إلى وقود سائل في قطر حيث بدأ تشغيله في 2006 وكان أكبر مشروع من نوعه في العالم في ذلك الوقت. ويقوم المشروع الذي بلغت تكلفته مليار دولار بتحويل 330 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً لإنتاج 24 ألف برميل يومياً من الديزل عالي الجودة و9,000 برميل يومياً من النافثا وألف برميل يومياً من غاز البترول المسال.

كما أن مشروع اللؤلؤة يعتبر أكبر، وهو مشروع مشترك بين قطر للبتروكيمياويات وشركة شل، حيث بدأ تشغيل الوحدة الأولى في 2011 بطاقة إنتاجية تبلغ 70 ألف برميل يومياً من الوقود السائل. ومن المقرر تشغيل الوحدة الثانية لإنتاج 70 ألف برميل يومياً من الوقود السائل في 2012. كما أن المشروع سينتج 120 ألف برميل يومياً من سوائل الغاز الطبيعي والإيثان. وتصل التكلفة الإجمالية للمشروع ما يقارب 19 مليار دولار.

وتعتبر شركة قطر ستيل شركة مملوكة بالكامل لمؤسسة صناعات قطر ويقع مقرها في مسعيد، حيث تم تدشين الشركة في 1978 كأول مصنع متكامل لصناعة الصلب في منطقة الخليج. وتنتج الشركة حالياً:

- 1.5 مليون طن من الحديد المُقولَّب الساخن، والذي يُشار إليه أيضاً بالحديد المُنتج بالاختزال المباشر
- 1.7 مليون طن من كُتل الصُّلب
- 1.6 مليون طن من قضبان الصُّلب المُقوى
- 0.2 مليون طن من لفائف الصُّلب

وتعمل قطر ستيل على توفير الطلب المتزايد على الصُّلب من قطاعات الإنشاء في قطر والدول الأخرى في المنطقة حيث أقامت منشآت لإنتاج الصُّلب في دبي. وبدأت الشركة في بناء توسعات في مارس 2011 حيث يتم إنشاء مصنع للصُّلب بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.1 مليون طن سنوياً في مسعيد. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل المصنع في 2013.

مصنع جديد للألومنيوم يرفع الإنتاج بقوة في 2011

بدأ الإنتاج في أول مُصهر للألومنيوم تابع لشركة أومنيوم قطر في أغسطس 2010. والشركة مملوكة مناصفة بين مؤسسة قطر للبتروكيمياويات وشركة نورسك هايدرو وبلغت تكلفة المشروع ما يقارب 6 مليارات دولار. وكان من المتوقع أن يصل إنتاج المصنع في المرحلة الأولى إلى 585 ألف طن من الألومنيوم سنوياً، غير أنه بسبب بعض التأخيرات بلغ الإنتاج 70% حالياً من الطاقة الإنتاجية المستهدفة. وقد ساهم المصنع في نمو قطاع الصناعة خلال 2010 ومن المتوقع أن يسهم في مزيد من النمو خلال 2011.

توقعات بنمو قطاع الصناعة بنسبة 18% خلال عامي 2011-12

حقق قطاع الصناعة نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 15% خلال الفترة 2006-10 وبلغ ذروته عند 22% في 2010. ونظراً لانتهاء مشاريع التوسعات في صناعات الأسمدة والبتروكيماويات وتحويل الغاز إلى وقود سائل، فإننا نتوقع أن يرتفع معدل النمو في الصناعة إلى 27% خلال 2011. في حين سيتباطأ النمو في 2012 إلى 8.5%. حيث أن معظم المشاريع الجديدة ستبدأ العمل خلال 2011.

ج. قطاع الإنشاء

قطاع الإنشاء ينمو بمعدلات كبيرة بلغت 46% بين عامي 2005-08

بلغ متوسط مساهمة قطاع الإنشاء في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5.8% خلال الفترة 2006-10، مرتفعاً من نسبة 5.1% خلال الفترة 2001-05. وجاء هذا الارتفاع في مساهمة قطاع الإنشاء رغم النمو القوي في مساهمة قطاع النفط والغاز بفعل ارتفاع الأسعار. وحقق قطاع الإنشاء أسرع معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية في دولة قطر خلال الفترة 2006-10 حيث بلغت نسبة النمو بالأسعار الثابتة 23%. كما بلغ معدل النمو 46% في فترة الطفرة خلال 2005-08، حيث بلغ القطاع ذروته في 2008، سواء على أساس الأسعار الثابتة أو الأسعار الجارية (الشكل 7.3). لكن حركة الإنشاء تراجعت عقب الأزمة المالية والتباطؤ في الاقتصاد العالمي، حيث انخفض حجم القطاع إلى 6.6 مليار دولار في 2010.

بالإضافة إلى ما يقارب 300 ألف متر مربع من المساحات التجارية. كما يهدف مشروع مشيرب إلى تطوير مساحة 750 ألف متر مربع في مركز مدينة الدوحة من خلال إقامة مباني متعددة الأغراض بتصميم مستوحى من التراث المعماري القطري. وتشمل المراحل من 2-4 من المشروع إنشاء مراكز تسوق وفنادق ومباني مكتبية وشقق سكنية ومحلات تجارية.

الجدول 2.3: المشاريع التنموية الكبرى خارج قطاع النفط والغاز

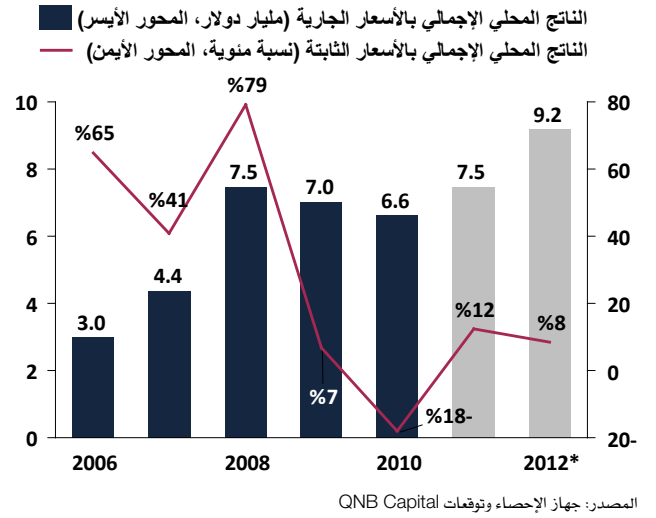
المشروع	التكلفة (مليار دولار)	تاريخ الإنشاء
السكك الحديدية القطرية	29.0	2020
ميناء الدوحة الجديد	7.0	2027
مشروع لوسيل متعدد الأغراض	6.3	2014
محطة كهرباء كهرماء	5.0	2016
مشيرب (المراحل 1-2)	4.1	2017
لوسيل: مجمع السدرة السكني حول ملعب الغولف	3.5	2013
توسيع محطة رأس لافان للمياه والكهرباء	3.0	2014
مطار الدوحة الدولي	2.8	2012
المدينة التعليمية: مركز السدرة للطب والبحوث	2.5	2012
شبكة نقل الركاب الآلية في الخليج الغربي	2.2	2020

المصدر: ميد وتحليل QNB Capital

المشاريع العملاقة تدفع قطاع الإنشاء إلى النمو من جديد

تدعم الحكومة بقوة معظم هذه المشاريع وستؤدي أسعار الطاقة المرتفعة خلال عامي 2011-2012 إلى زيادة العائدات الهيدروكربونية وبالتالي ستضمن استمرار الدعم لمشاريع الإنشاء. لذلك نتوقع أن يستعيد قطاع الإنشاء النمو بالأسعار الثابتة بعد أن شهد انكماشاً بلغ 18% في 2010، ليصل النمو إلى 12% في 2011 ومن ثمّ يتباطأ إلى 8.5% في 2012 بسبب التراجع الطفيف في أسعار النفط.

الشكل 7.3: الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الإنشاء



من المتوقع أن يشهد العقد القادم مشاريع بقيمة 185 مليار دولار

يقود الطفرة في قطاع الإنشاء في قطر مجموعة كبيرة من المشاريع العقارية الضخمة. وحسب تحليل QNB Capital لبيانات ميد حول المشاريع، فإن القيمة الإجمالية للمشاريع تحت الإنشاء حالياً أو المزمع إنشاؤها في قطر تصل إلى 185 مليار دولار (الجدول 2.3). وتتركز معظم المشاريع الضخمة في قطاعات البنية التحتية والبناء والمياه والكهرباء. وأكبر هذه المشاريع حالياً هو مشروع تطوير شبكة السكك الحديدية والتي تهدف إلى تخفيف الازدحام المروري في الدوحة وتم تخطيط المشروع ليشمل:

- 300 كيلومتر من خطوط المترو في الدوحة
- خط سكك حديدية على الساحل الشرقي يربط بين المجمع الصناعي في رأس لافان والميناء الجديد في مسيعيد مروراً بالدوحة لخدمة حركة المسافرين والبضائع
- خط سكك حديدية سريع يربط بين المطار الدولي الجديد ومركز مدينة الدوحة ويتجه إلى البحرين عن طريق الجسر المزمع إنشاؤه
- خط سكك حديدية للبضائع يتجه إلى المملكة العربية السعودية كجزء من شبكة السكك الحديدية الخليجية
- خطوط سكك حديدية خفيفة لنقل الركاب تربط بين لوسيل والمدينة التعليمية والخليج الغربي

ولا يزال المشروع في مرحلة التصميم ومن المتوقع أن يتم طرحه على مدار عدة سنوات بحيث ينتهي بحلول عام 2020.

كما تم تصميم ميناء الدوحة الجديد لتخفيف الازدحام في العاصمة حيث يقع الميناء الرئيسي الحالي في قلب الدوحة بينما سيتم إنشاء ميناء الدوحة الجديد عن طريق توسيع الميناء الحالي في مسيعيد. وسيتم تنفيذ هذه التوسعات على ثلاث مراحل بحيث ترتفع طاقة مناولة الحاويات في الميناء لتصل إلى 12 مليون حاوية نمطية سنوياً.

ويقدم النمو في قطاع الإنشاء أيضاً مشاريع تطوير تجارية وسكنية متعددة الأغراض مثل لوسيل ومشيرب. ويتم إنشاء مشروع لوسيل على بحيرة التطفيفية شمال الدوحة لاستيعاب 200 ألف نسمة. ويشمل المشروع بناء فنادق ومنازل وشقق سكنية



د. قطاع الخدمات

2011-12 ولكن بوتيرة أبطأ عند 6.3% بسبب استكمال بعض المشاريع الكبيرة التي أدت إلى النمو القوي في السنوات الماضية.

حققت الخدمات المالية أداءً قوياً خلال السنوات الماضية حيث بلغ معدل النمو بالأسعار الثابتة 25% سنوياً خلال الفترة 2006-10، وحل هذا القطاع مكان الإدارة العامة كأكبر مكوّن في قطاع الخدمات منذ 2007. وقدم النمو السريع في الاقتصاد القطري والمشاريع الاستثمارية الضخمة والنمو السكاني فرصاً هائلة لنمو الخدمات المالية. وتمثل الخدمات العقارية أكبر جزء في قطاع الخدمات المالية، حيث استحوذت على 60% من إجمالي القطاع في 2009. وقد استقادت الخدمات العقارية من طفرة الإنشاء في قطر حيث حققت معدل نمو بلغ 30% خلال الفترة 2005-09¹⁸

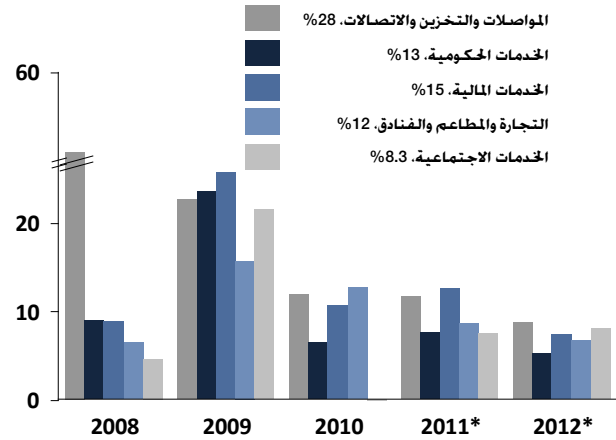
يمثل قطاع الخدمات عادةً 30% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، في حين بلغ النمو السنوي بالأسعار الثابتة 23% خلال الفترة 2006-10، وهو ما يتماشى مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ككل. ويلعب النمو السريع في عدد السكان بالإضافة إلى النمو القوي في الاستهلاك دوراً مهماً في دفع النمو في قطاع الخدمات. وسيؤدي تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان إلى تباطؤ مماثل في نمو قطاع الخدمات. وتشير توقعات QNB Capital إلى أن النمو بالأسعار الثابتة في القطاع سيصل إلى 11% في 2011 وبلغ 6.8% خلال 2012.

المواصلات والتخزين والاتصالات تحقق أعلى معدلات النمو في قطاع الخدمات

حقق قطاع المواصلات والتخزين والاتصالات أعلى معدلات النمو بين القطاعات الفرعية في قطاع الخدمات خلال الفترة بين عامي 2008-10، حيث بلغ متوسط النمو بالأسعار الثابتة 28% وبلغ ذروته عند 51% في 2008 (الشكل 8.3). واستفاد هذا القطاع الفرعي من الاستثمارات الضخمة في توسعة شبكة المواصلات ومن النمو القوي في مجمل الاقتصاد. كما استفاد أيضاً من ارتفاع مبيعات السيارات والنمو القوي في الأسواق المرتبطة بالاتصالات الخلوية وشبكة الإنترنت.

الشكل 8.3: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في القطاعات الفرعية للخدمات (2008-12)

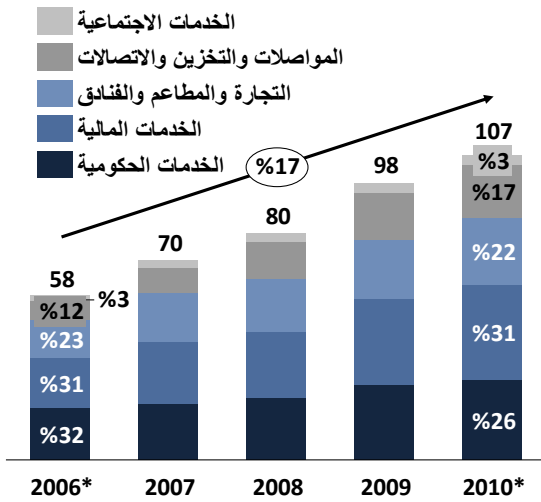
(نسبة التغيير، معدل النمو السنوي المركب يظهر في العنوان التفسيري)



المصدر: جهاز الإحصاء وتوقعات QNB Capital

الشكل 9.3: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في القطاعات الفرعية للخدمات (2006-10)

(مليار دولار، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital، لا تصل إلى نسبة 100% بسبب التقريب

تمثل التجارة والمطاعم والفنادق قطاعاً فرعياً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات حيث بلغت 22% في عام 2010. وتستحوذ تجارة الجملة والتجزئة على معظم هذا القطاع الفرعي حيث بلغت 91% من الإجمالي في 2010. كما حقق نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 28% خلال الفترة 2006-10. ولعبت تامي القوة الشرائية لسكان قطر دوراً أساسياً في نمو تجارة الجملة والتجزئة، في حين أدى تحول الدوحة إلى مركز تجاري وسياحي إلى نمو الخدمات الفندقية.

نتوقع أن يصل النمو في المواصلات والتخزين والاتصالات إلى حوالي 10% سنوياً خلال عامي 2011-12، حيث ستستمر مشاريع توسعة المطارات والموانئ والسكك الحديدية والطرق في زيادة النمو في قطاع المواصلات. كما أن النمو السكاني وزيادة نسبة مستخدمي الهواتف الذكية سيدعم التوسع في الاتصالات. وقد استمر التوسع في عدد مستخدمي الهواتف الجواله بالرغم من أن معدل الاستخدام مرتفع بالفعل حيث بلغ عدد المستخدمين ما يقارب 3 مليون مستخدم. وقد ارتفع معدل المستخدمين من 120% من السكان في 2009 إلى 150% في 2010. كما ارتفع استخدام إنترنت النطاق العريض الجوال بنسبة 139% سنوياً منذ 2008 ليصل ما يقارب 37 ألف مستخدم في 2010.

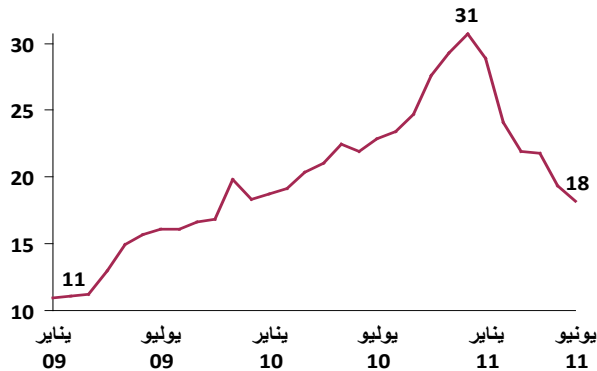
كانت الخدمات الحكومية، والتي تشمل الرعاية الصحية والتعليم، تمثل أكبر مكوّن في قطاع الخدمات في 2006. ورغم أن حصة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات تراجعت من 32% في 2006 إلى 26% في 2010، إلا أنها حققت نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 22% سنوياً خلال تلك الفترة. ونظراً للاهتمام الحكومي القوي فإننا نتوقع استمرار النمو بالأسعار الثابتة في القطاع خلال عامي

¹⁸ بيانات عام 2010 غير متوفرة

4. القطاع الخارجي

أ. ميزان المدفوعات

الشكل 2.4: الاحتياطيات الدولية (يناير 2009 – يونيو 2011) (مليار دولار)



المصدر: صندوق النقد الدولي وتحليل QNB Capital

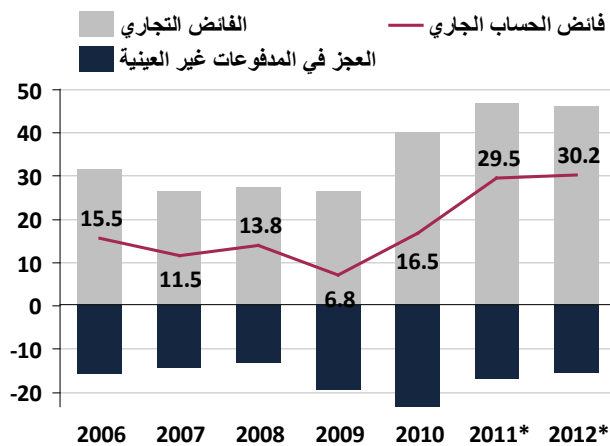
ب. الحساب الجاري

توقعات بارتفاع فائض الحساب إلى متوسط معدل يبلغ 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2011-12

تُهيمن التجارة في البضائع العينية على المدفوعات الجارية في قطر والتي تسجل باستمرار فائضاً كبيراً. وبلغ متوسط الفائض التجاري 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-10 (الشكل 3.4). وعلى النقيض، يسجل ميزان المدفوعات غير العينية، والذي يتكون من مدفوعات الخدمات وتحويلات الدخل والتحويلات الجارية، عجزاً كبيراً بشكل عام، حيث بلغ متوسط معدل 18% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-10، مما أدى إلى معادلة جزء من الفائض التجاري.

الشكل 3.4: الحساب الجاري (2006-12)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مصرف قطر المركزي وتوقعات QNB Capital

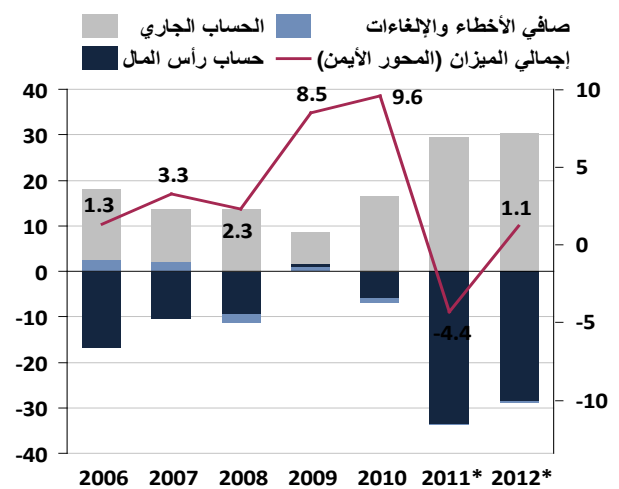
تراجع الفائض في الحساب الجاري في 2009 إلى أدنى مستوى له خلال ما يقارب من عقد من الزمان، حيث بلغ 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة للتراجع الشديد في أسعار النفط في ذلك العام. غير أن الفائض تعافى بسرعة خلال 2010 وتوقع أن يرتفع إلى ذروته خلال عامي 2011-12 ليصل إلى متوسط معدل 30% من الناتج المحلي الإجمالي بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي المسال والصادرات الأخرى.

الفوائض في ميزان المدفوعات تؤدي إلى ارتفاع سريع في الاحتياطيات الدولية خلال عامي 2009-10

يسجل ميزان المدفوعات الكلي، وهو مجموع صافي التدفقات من النقد الأجنبي في الحساب الجاري وحساب رأس المال¹⁹، متوسط فائض بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-10 (الشكل 1.4). جاء الفائض من عائدات قطر المتصاعدة من تصدير النفط والغاز، في حين تعمل الواردات والتدفقات غير العينية ورؤوس الأموال إلى الخارج على معادلة جزء من هذا الفائض. وسيتم استعراض جميع هذه العوامل كل على حدة في الفقرات القادمة.

الشكل 1.4: ميزان المدفوعات (2006-12)

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مصرف قطر المركزي، توقعات QNB Capital

تمثل فوائض ميزان المدفوعات الزيادة في الاحتياطيات الدولية لدى مصرف قطر المركزي، والتي ارتفعت بما يقارب ست مرات من 5.3 مليار دولار بنهاية 2006 إلى 31 مليار دولار في نهاية 2010. وجاء معظم هذه الزيادة خلال عامي 2009-10 (الشكل 2.4) بسبب الصعوبات التي واجهتها الأسواق العالمية، مما جعل دولة قطر تحتفظ بجزء أكبر من عائدات النفط والغاز كأصول أجنبية بدلاً من استثمارها في الخارج.

تحول هذا التوجه خلال 2011 حيث تراجعت الاحتياطيات بشدة إلى 18 مليار دولار في نهاية يونيو نظراً لتزايد تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. وهذه الاحتياطيات تغطي واردات دولة قطر لمدة 10 أشهر مقارنة مع مستوى بلغ 17 شهراً في نهاية 2010، وهو معدل متميز جداً من الاحتياطيات مقارنة مع أغلب الدول الأخرى.

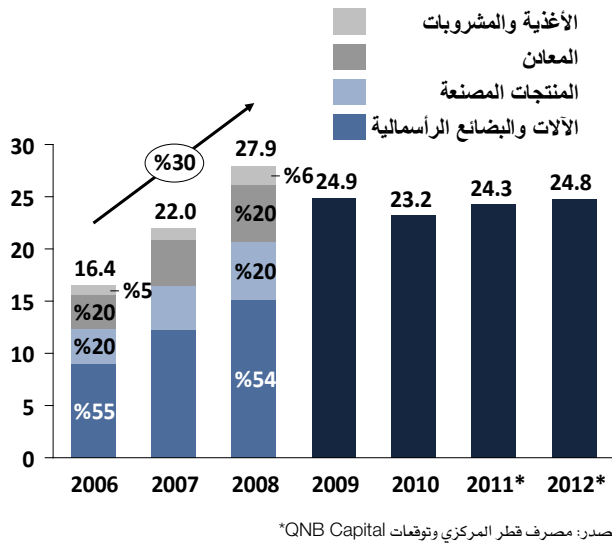
ولا يتوقع تحليل QNB Capital أن تتراجع الاحتياطيات كثيراً تحت هذا المستوى لفترة طويلة، بل على العكس تشير التوقعات إلى أن الاحتياطيات الدولية سترتفع إلى ما يقارب 25 مليار دولار في نهاية 2012. وفي جميع الأحوال تمتلك الدولة، مع احتياطيات مصرف قطر المركزي، أصولاً أجنبية كبيرة من خلال جهاز قطر للاستثمار، وهي تعتبر ضماناً من الاحتياطيات ويتم اللجوء إليها فقط عندما تتراجع أسعار النفط والغاز لفترة طويلة.

¹⁹ يتكون حساب رأس المال من المدفوعات مقابل الالتزامات الجارية، مثل الاستثمار، وعلى الجانب الآخر، يتكون الحساب الجاري من المدفوعات الفورية التي لا تغطي على التزامات مستقبلية، مثل شراء الواردات أو استلام عائدات الاستثمار.



تأتي توقعاتنا بتحقيق نمو طفيف في الواردات خلال عامي 2011-12 بناءً على التوقعات بأن يستمر التراجع في الواردات الرأسمالية. وسيتم معادلة جزء من هذا التراجع عن طريق النمو في واردات بعض الفئات الأخرى. ومن المتوقع أن يستمر النمو القوي في واردات البضائع الاستهلاكية في فئات الأغذية والمنتجات المصنعة بحيث تتجاوز معدلات النمو السكاني. كما سيرتفع الطلب على واردات المعادن نظراً لحجم مشاريع الإنشاء قيد التنفيذ (الجزء 1 ج).

الشكل 5.4: الواردات²⁰ (2006-12)
(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



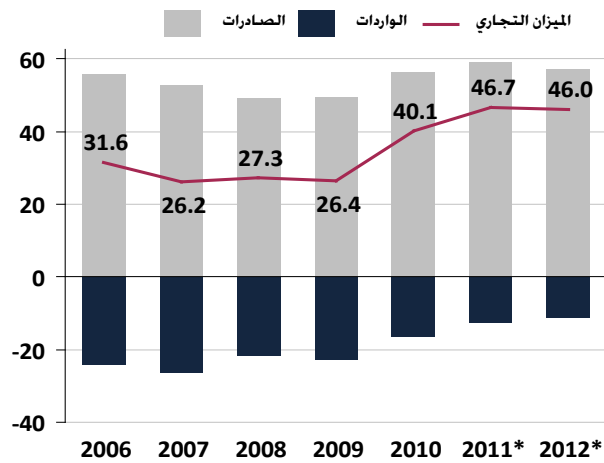
الدول الغربية تظل المصدر الرئيسي للواردات إلى قطر

تأتي معظم الواردات القطرية من شركائها التجاريين المتقدمين اقتصادياً، وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (الشكل 6.4). وقد استمرت حصة هذه الدول ثابتة تقريباً خلال العقد الماضي، حيث يبلغ متوسط الواردات من الولايات المتحدة 12% من إجمالي، في حين يبلغ متوسط الواردات من الاتحاد الأوروبي 35%، حيث جاءت ألمانيا على قمة هذه الدول واستحوذت على 8% من الواردات واستحوذت المملكة المتحدة على 6% من الواردات. يختلف هذا الوضع عن بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حيث شهدت الواردات من الدول الغربية انخفاضاً ملحوظاً وحلت مكانها واردات من دول أخرى مثل الصين (والتي استحوذت على متوسط معدل 5% فقط من الواردات القطرية خلال الفترة 2006-10). وقد احتفظت الدول الغربية بحصتها من الواردات القطرية بسبب الطلب المرتفع على البضائع الرأسمالية والبضائع الفاخرة.

صادرات الغاز الطبيعي المسال تدعم الفائض التجاري، الذي سيرتفع إلى 46% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2011-12

شهدت تركيبة الميزان التجاري القطري تحولات جوهرية خلال 2010 والتي من المتوقع أن تستمر في التأثير على الميزان خلال العقد المقبل. ففي السابق كانت الصادرات والواردات ترتفع بسرعة لكنها تحافظ على نفس المعدلات تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. وكان نمو الصادرات أعلى من الواردات مما أدى إلى تحقيق فائض تجاري بمتوسط معدل بلغ 27% خلال الفترة 2006-09 (الشكل 4.4). غير أن الارتفاع في الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال خلال 2010، بالتزامن مع تراجع الواردات، جعل الفائض التجاري يقفز بقوة إلى مستوى 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتوقع أن يستمر هذا المعدل في الارتفاع ليصل إلى متوسط 46% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2011-12.

الشكل 4.4: الميزان التجاري (2006-12)
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



الواردات تستقر بعد فترة من النمو السريع في إقامة المنشآت الصناعية والنمو السكاني

قد يبدو التراجع في تكاليف الواردات خلال 2010 مفاجئاً حيث شهد الاقتصاد نمواً قوياً وارتفعت أسعار البضائع التي تستوردها قطر خلال ذلك العام نظراً لخروج الاقتصاد العالمي من حالة الركود مما زاد الطلب. غير أن عاملين رئيسيين ساهما في تراجع الواردات.

أولاً، تراجعت بقوة معدلات النمو السكاني، وهو عامل رئيسي في زيادة نمو الواردات. فقد تراجع النمو السكاني من معدلات سريعة بلغت 16% سنوياً خلال الفترة 2006-09 إلى 3.7% في 2010 ومن المتوقع أن تظل عند هذه المعدلات المنخفضة خلال عامي 2011-12 (الجزء 1 ب).

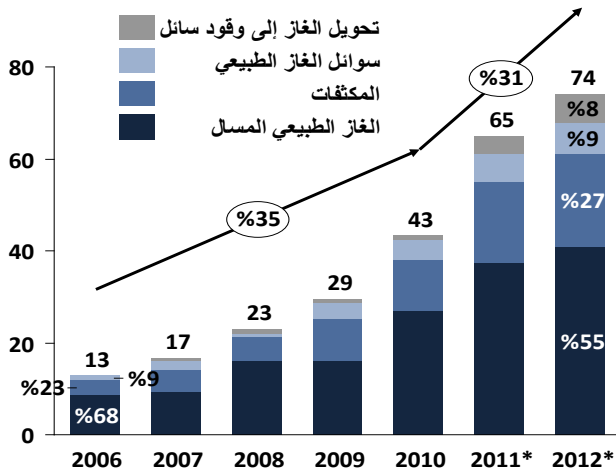
ثانياً، كانت واردات المعدات لخطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال العملاقة تمثل جزءاً كبيراً من الواردات خلال السنوات القليلة الماضية. وقد وصل معظم هذه المعدات قبل 2010، الأمر الذي أدى إلى تراجع الواردات في ذلك العام. وبتاح حالياً تصنيف الواردات حسب النوع حتى عام 2008 (الشكل 5.4)، لكن من المتوقع أن تكون حصة واردات الآلات والبضائع الرأسمالية شهدت تراجعاً مهماً خلال 2010، نظراً لقرب اكتمال أغلب خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال ومختلف المشاريع الصناعية الأخرى (الجزء 3 ب).

²⁰ قيمة الواردات التي تظهر هنا تتضمن قيمة السيف (التكلفة والتأمين والشحن)، وهي تمثل زيادة بحوالي 11% عن قيمة القوب (السعر عند التسليم) للبضائع نفسها. وفي ميزان المدفوعات يتم احتساب قيمة القوب للبضائع في الميزان التجاري، في حين يتم احتساب تكاليف التأمين والشحن ضمن حساب الخدمات في المدفوعات غير العينية.

الصادرات المرتبطة بالغاز تشهد نمواً كبيراً بمعدل 35% خلال السنوات الخمس الماضية

ساعد برنامج التصنيع في قطر، والذي يعتمد على استغلال مصادر الغاز في حقل الشمال، على مضاعفة الصادرات المرتبطة بالغاز أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2006-10. ونتوقع أن يستمر الارتفاع في قيمة الصادرات المرتبطة بالغاز لتصل إلى حوالي 74 مليار دولار خلال عام 2012 (الشكل 8.4) مع التوقعات بوصول إنتاج الغاز الطبيعي المسال ومنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل إلى الطاقة الإنتاجية الكاملة.

الشكل 8.4: الصادرات المرتبطة بالغاز (2006-12)
(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



المصدر: جهاز الإحصاء وتوقعات QNB Capital

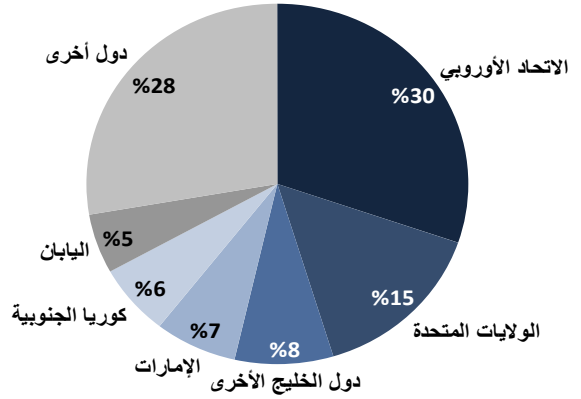
على الرغم من أن الغاز الطبيعي المسال يمثل مركز برنامج الصناعات المرتبطة بالغاز في قطر، إلا أننا نتوقع أن يمثل 55% فقط من إجمالي عائدات الصادرات المرتبطة بالغاز نظراً لأهمية صادرات المكثفات²¹ والسوائل المصاحبة للغاز الطبيعي. وعادة ما يتم استخلاص هذه المنتجات الهيدروكربونية السائلة من الغاز الخام قبل إنتاج الغاز الطبيعي المسال أو تحويل الغاز إلى وقود سائل²² أو ضخ الغاز في خطوط الأنابيب للاستهلاك المحلي والتصدير²³.

²¹ يشمل الشكل 8.4 حصة صادرات المكثفات الخام، ويتم تكرير جزء من المكثفات داخل قطر حيث يتم استخدامها محلياً أو تصديرها كمنتجات مكررة. ولا توضح بيانات جهاز الإحصاء أي من المنتجات المكررة تأتي من النفط الخام أو المكثفات، وبذلك فمن المحتمل أن يكون جزء من حصة المكثفات في الصادرات تأتي ضمن فئة النفط في الشكل 7.4. على أية حال بلغت قيمة صادرات المنتجات المكررة 1.6 مليار دولار في 2009، وهي تمثل جزءاً يسيراً من قيمة صادرات كل من النفط الخام أو المكثفات.
²² بيانات الصادرات لجهاز الإحصاء لا تحتوي حالياً على بيانات منفصلة لمنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل، ونحن نفترض أن هذه المنتجات تأتي ضمن فئة المكثفات.
²³ بيانات الصادرات لجهاز الإحصاء لا تحتوي على بيانات منفصلة حول صادرات الغاز عبر خط أنابيب دولفين إلى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. من المحتمل أن تكون هذه البيانات ضمن فئة المكثفات أو فئة الغاز الطبيعي المسال. نحن نقدر أن العائدات السنوية من هذه الصادرات من الغاز الطبيعي تصل إلى 1.3 مليار دولار، بدون احتساب العائدات من المكثفات قبل ضخ الغاز في الأنابيب.

تأتي 15% من الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، حيث تستحوذ الإمارات العربية المتحدة على ما يقارب نصف هذه الواردات، في الغالب من خلال إعادة التصدير من ميناء جبل علي في دبي، والتي تعتبر المركز التجاري في المنطقة. وقد شهدت الواردات من دول المجلس ثباتاً خلال العقد الماضي.

الشكل 6.4: مصادر الواردات (2010)

(نسبة مئوية من إجمالي الواردات)

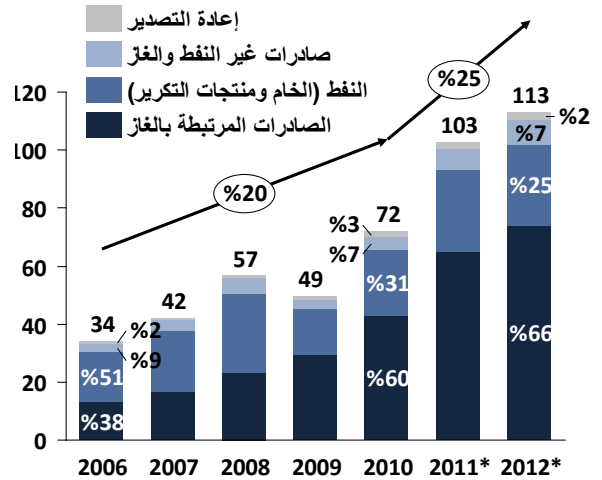


المصدر: إحصاءات وجهات التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي وتحليل QNB Capital

جميع فئات الصادرات تشهد نمواً قوياً وحصة الغاز تقفز بشدة

الشكل 7.4: إجمالي الصادرات (2006-12)

(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



المصدر: مصرف قطر المركزي وجهاز الإحصاء وتوقعات QNB Capital

أدى التوسع الصناعي السريع في قطر إلى نمو الصادرات بمعدل 20% سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية (الشكل 7.4). وشهدت عائدات تصدير النفط أعلى معدلات التقلبات بسبب التذبذب في أسعار النفط وحصة الإنتاج التي تقررهما منظمة أوبك. ومنذ 2009، ارتفع حجم الصادرات المرتبطة بالغاز الطبيعي (وتشمل الغاز الطبيعي المسال ومنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل والمكثفات والسوائل المصاحبة للغاز الطبيعي) أعلى من حجم صادرات النفط.

ورغم أن حصة الصادرات غير النفط والغاز تراجعت بشكل طفيف منذ 2006، إلا أنها حققت إنجازاً مهماً حيث تمكنت من النمو بمعدلات تقارب النمو في صادرات الغاز.

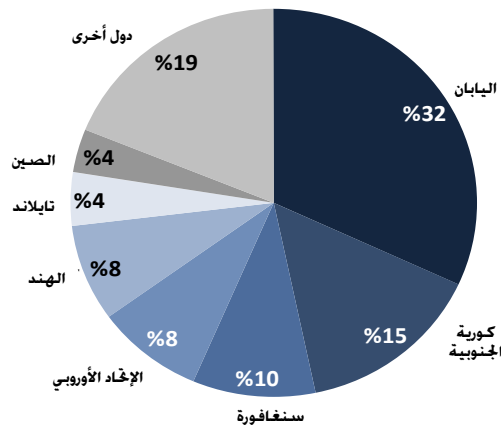
نتوقع أن يتسارع النمو في الصادرات خلال 2011 مع وصول إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى طاقته الكاملة. كما أن الصادرات ستواصل النمو في 2012 بفضل الزيادة في صادرات المنتجات غير النفطية ومنتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل لتصل إلى 113 مليار دولار، وهو ما يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات في 2006.



وأصبحت كوريا الجنوبية سوقاً هاماً للصادرات القطرية مؤخراً، حيث تضاعفت حصتها من الصادرات ثلاث مرات من 5% إلى 15% خلال الفترة 10 - 2008. وكانت سنغافورة وجهة مهمة للصادرات منذ زمن طويل نظراً لكونها مركزاً إقليمياً لعمليات تكرير النفط. وبالمثل تأتي الهند كوجهة تاريخية مهمة لصادرات النفط وحالياً بدأت تستورد الغاز الطبيعي المسال من قطر.

كما أصبحت الدول الأوروبية، وخاصة بلجيكا وإسبانيا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى تايلاند وجهات مهمة للصادرات القطرية خلال السنوات القليلة الماضية بعد توقيع عقود طويلة الأجل مع شركتي قطر للغاز ورأس غاز لتوريد الغاز الطبيعي المسال من مختلف خطوط الإنتاج العملاقة الجديدة.

الشكل 10.4: وجهات الصادرات (2010)
(نسبة مئوية من إجمالي الصادرات)



المصدر: إحصاءات وجهات التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي وتحليل QNB Capital

حساب المدفوعات غير العينية

توقعات بتراجع العجز في حساب المدفوعات غير العينية إلى متوسط معدل 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2011-12

تسجل قطر عجز باستمرار في الفئات الثلاث التي تشكل حساب المدفوعات غير العينية (الشكل 11.4). وهذا اتجاه مماثل للوضع في الدول الأخرى في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية.

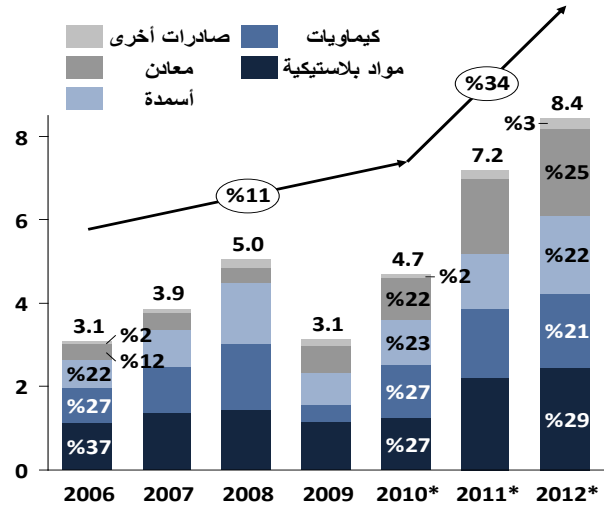
كما تعمل عائدات قطر من استثماراتها الخارجية على معادلة جزء من هذا العجز، لكن الكثير من هذه العائدات لا يتم تحويلها إلى داخل الدولة، حيث بلغت هذه العائدات 2.4 مليار دولار في 2010، مقابل 15.3 مليار دولار تم تحويلها للخارج.

تشكل تحويلات العاملين الوافدين البالغ عددهم 1.2 مليون نسمة الجزء الأكبر من العجز في حساب التحويلات. وقد بلغ متوسط هذه التحويلات 6,583 دولار لكل عامل وافد خلال 2010.

وتتوقع أن يتجاوز حجم هذه المنتجات الهيدروكربونية المستخلصة حجم النفط الخام خلال 2011. كما أن منتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل ستمثل أيضاً جزءاً هاماً من الصادرات بحيث تصل إلى 8% من إجمالي الصادرات المرتبطة بالغاز بحلول 2012 عندما يصل مشروع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى وقود سائل (الجزء 3 ب) إلى طاقته الإنتاجية الكاملة. كما يتم استغلال الغاز من حقل الشمال كمادة أولية أو كمصدر للطاقة في عدد من الصناعات، بما في ذلك إنتاج البتروكيماويات والمعادن (الجزء 3 ب).

شهدت عائدات الصادرات غير النفط والغاز تقلبات خلال الفترة 10-2006 بسبب التذبذبات في أسعار السلع في الأسواق العالمية (الشكل 9.4). ومن المتوقع أن تشهد هذه الصادرات ارتفاعاً قوياً خلال عامي 2011-12 نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج من المنشآت الجديدة معاً. وبشكل خاص، من المتوقع أن تعمل كل من شركة قطر للألومنيوم وشركة قطر للكيماويات المحدودة بكامل طاقتيها الإنتاجية، الأمر الذي سيعزز إنتاج الألومنيوم والمنتجات البلاستيكية والكيماوية.

الشكل 9.4: الصادرات غير النفط والغاز²⁴ (2006-12)
(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



المصدر: جهاز الإحصاء وتوقعات QNB Capital

اليابان والأسواق الآسيوية الأخرى تشتري معظم الصادرات القطرية

تتوجه الصادرات القطرية إلى مختلف أنحاء العالم، لكن آسيا تظل أهم منطقة (الشكل 10.4)، وبخاصة اليابان التي تعتبر السوق الرئيسي لكل من النفط والغاز الطبيعي المسال. وهذه العلاقات التجارية لها تاريخ طويل حيث كان يتوجه أكثر من نصف الصادرات إلى هناك خلال عقد التسعينات من القرن الماضي. ومن المتوقع أن ترتفع حصة اليابان من الصادرات خلال 2011، حيث سارعت قطر لمساعدة اليابان عقب موجات المد والكارثة النووية هناك، مما أدى إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال للمساعدة على الوفاء بالاحتياجات الطارئة لمصادر الطاقة.

²⁴ يصنف مصرف قطر المركزي الصادرات إلى ثلاث فئات: النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والصادرات الأخرى. ويضع المكشفات (وبالتالي منتجات تحويل الغاز إلى وقود سائل) ضمن فئة الغاز الطبيعي المسال، بينما يضع السوائل المستخلصة من الغاز الطبيعي والمنتجات المكررة ضمن فئة الصادرات الأخرى. لقد احتسبنا الصادرات غير الهيدروكربونية لعام 2010 عن طريق طرح بيانات جهاز الإحصاء حول صادرات الغاز الطبيعي المسال وتقديرنا لصادرات المنتجات المكررة من بيانات مصرف قطر المركزي في فئة الصادرات الأخرى.

وترتبط فئة السياحة بمدفوعات العملات الأجنبية التي يقوم بها السياح والمسافرون الآخرون. عادة ما كان يوجد عجز في هذه الفئة، غير أنه في 2010 جاء حساب الدائن أعلى قليلاً من حساب المدين نتيجة لزيادة مكانة الدوحة كوجهة للسياحة الرياضية والثقافية والسياحة المؤتمرات. كما أنه يأتي نتيجة لعمليات التوسع الجارية في الخطوط الجوية القطرية والتي تهدف إلى تحويل الدوحة إلى مركز لحركة الطيران. وعملية التحول في حساب السياحة لتحقيق فائض يبشر بمستقبل قوي لقطر كوجهة سياحية عالمية في المستقبل. ومن المتوقع أن يستمر الفائض في حساب السياحة في الارتفاع بشكل مستمر مع الاستعدادات لتنظيم كأس العالم لكرة القدم في 2022.

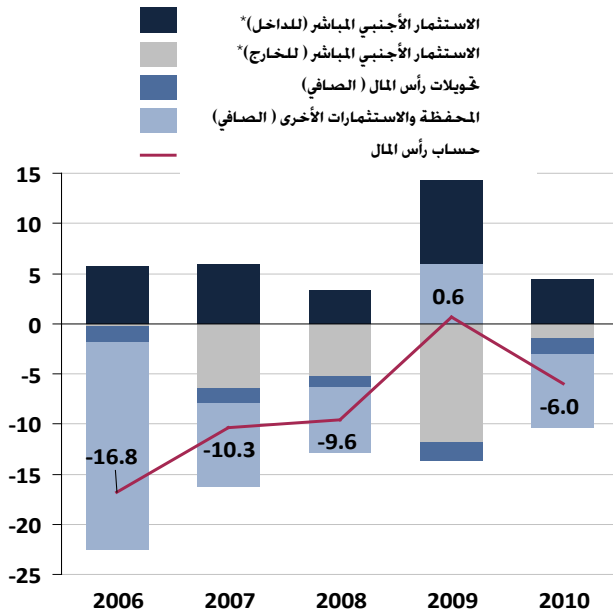
وأخيراً، يسجل حساب الخدمات الأخرى، والذي يتضمن المدفوعات للشركات في الخارج مقابل الخدمات المهنية والمالية التي تقدمها، عجزاً مهماً باستمرار.

ج. حساب رأس المال

عادةً ما يسجل حساب رأس المال عجزاً نتيجة لاستثمار عائدات الصادرات في أصول أجنبية في الخارج

الشكل 13.4: حساب رأس المال (2006-10)

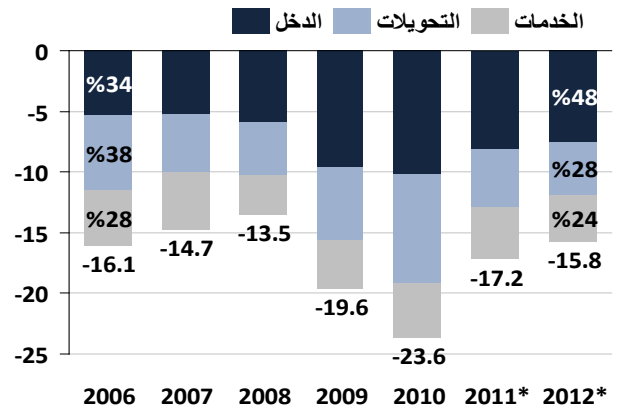
(مليار دولار)



المصدر: مصرف قطر المركزي، و*تقرير الاستثمار العالمي في 2011 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وتحليل QNB Capital

الشكل 11.4: حساب المدفوعات غير العينية (2006-12)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



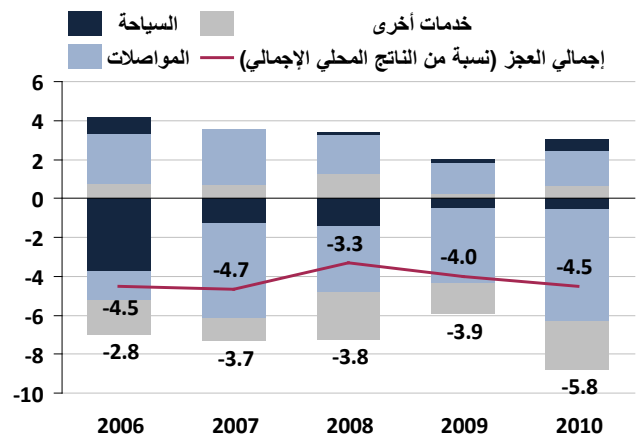
المصدر: مصرف قطر المركزي وتوقعات QNB Capital

يأتي العجز في حساب مدفوعات الدخل، والذي غالباً ما يمثل الجزء الأكبر من إجمالي العجز في حساب المدفوعات غير العينية، من تحويلات الشركات الأجنبية العاملة في قطر لأرباحها إلى دولها الأصلية. وأغلب هذه المدفوعات تقوم بها الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز مثل مايرسك واكسون موبيل وشل. ويشمل العجز في مدفوعات الدخل أيضاً توزيعات الأرباح للمستثمرين الأجانب في الشركات القطرية. ونتوقع بشكل عام أن يشهد العجز في حساب مدفوعات الدخل ثباتاً خلال عامي 2011-12، غير أنه من المتوقع أن تتراجع حصته مقابل الناتج المحلي الإجمالي بسبب النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

مصاريف شحن صادرات الغاز الطبيعي المسال تمثل معظم العجز في حساب الخدمات

الشكل 12.4: حساب الخدمات (2006-10)

(مليار دولار)



المصدر: مصرف قطر المركزي وتوقعات QNB Capital

يعتبر العجز في حساب الخدمات الأكثر تعقيداً من بين الفئات الثلاث في حساب المدفوعات غير العينية. ويتم تصنيفه إلى فئات السياحة والمواصلات والخدمات الأخرى مع تصنيف الدائن والمدين لكل فئة (الشكل 12.4). وبلغ إجمالي العجز في حساب الخدمات متوسط معدل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-10، ونتوقع أن يستمر بالقرب من هذا المستوى خلال عامي 2011-12. ومنذ 2007، كان معظم العجز يأتي في حساب المدين في المواصلات، ويرتبط أغلبه بتكاليف شحن صادرات الغاز الطبيعي المسال.

25 حقق حساب الدائن والمدين في السياحة ارتفاعاً غير عادياً في 2006، وهذا يمكن أن يكون له علاقة باستضافة قطر لدورة الألعاب الآسيوية في ذلك العام.

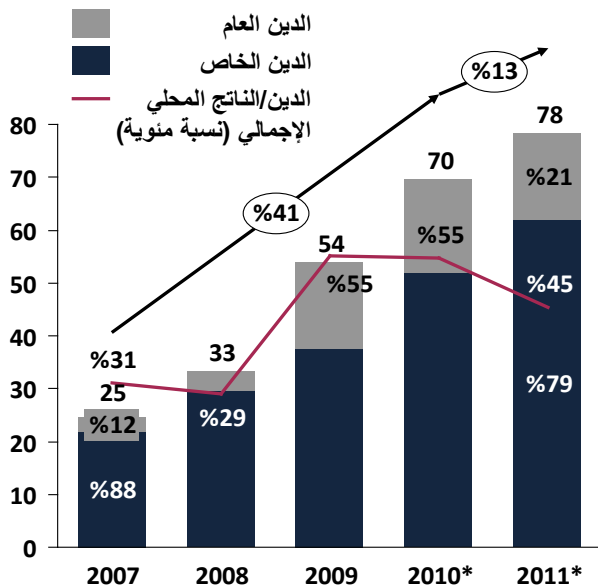


55% في 2009 إلى 47% في 2011. وهذا يعتبر معدل دين معتدل نسبياً مقارنة بالمستويات الإقليمية والدولية، ويمثل ثلاثة أرباع عائدات قطر المتوقعة من التصدير خلال 2011.

ويرجع جزء مهم من الدين الخارجي إلى عمليات تمويل خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال العملاقة، حيث يُقدّر صندوق النقد الدولي إجمالي الديون المرتبطة بمشاريع الغاز الطبيعي المسال، سواء الدين العام أو الخاص، بـ 19.7 مليار دولار في 2009، أو 36% من إجمالي الديون الخارجية في ذلك العام. كما تمثل عمليات تمويل التجارة قصيرة الأجل جزءاً كبيراً من الديون، حيث تشير تقديراتنا إلى أنها تجاوزت 20 مليار دولار في 2010، على أساس المقارنة مع الاقتصاديات الأخرى في المنطقة المشابهة لحجم الاقتصاد القطري.

الشكل 14.4: الدين الخارجي (2007-2010)

(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



المصدر: صندوق النقد الدولي وتقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي مع استبعاد ديون البنوك، وتحليل * QNB Capital

تسيطر التدفقات للخارج على حساب رأس المال²⁶، والتي ترتبط بقوة مع استثمار فوائض الصادرات الهيدروكربونية في أصول أجنبية. وتقوم الدولة (عن طريق جهاز قطر للاستثمار في معظم الأحيان) والشركات والأفراد بهذه الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى عجز في حساب رأس المال بمتوسط معدل بلغ 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-10، مع العلم بأنه حقق فائضاً على غير العادة خلال عام 2009 (الشكل 13.4).

وعادة ما تمثل محفظة الاستثمار أكبر مكون في حساب رأس المال، حيث تشتمل المحفظة على كافة الاستثمارات في الأوراق المالية، وبخاصة التي يمتلكها جهاز قطر للاستثمار. وقد غيرت هذه التدفقات اتجاهها لفترة وجيزة خلال 2009 عندما أدى التراجع في الأسواق العالمية إلى تسييل بعض الاستثمارات القطرية وتحويلها إلى داخل الدولة، وهو ما يفسر الفائض الطفيف الذي تحقق في حساب رأس المال خلال 2009.

تعتبر قطر مُصدِر ومُستَقْبِل مهم للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر قطر مُصدِر ومُستَقْبِل مهم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استقبلت 8.1 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر²⁷ خلال 2009، وهو ما يمثل 0.7% من الإجمالي العالمي. وبهذا احتلت قطر المركز الثاني في منطقة الشرق الأوسط من حيث ترتيب الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر بعد المملكة العربية السعودية وتوقفت على تركيا. وحسب بيانات جهاز الإحصاء، ذهب ما يقارب من نصف هذه الاستثمارات التي دخلت قطر إلى قطاع النفط والغاز، بينما استحوذ قطاع الصناعة على الربع. وكانت المملكة المتحدة المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2009، حيث استحوذت على حوالي ثلث الاستثمارات. وجاء معظمها عن طريق استثمارات شركة شل في مشروع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى وقود سائل. وجاء ما يقارب ربع الاستثمارات من الولايات المتحدة، في حين كانت الإمارات العربية المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية من بين أكبر المستثمرين في قطر.

كما قامت قطر باستثمارات أجنبية مباشرة في دول أخرى حول العالم بلغت 11.6 مليار دولار خلال 2009. وتُظهر بيانات جهاز الإحصاء أن أكثر من نصف هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ذهب إلى القطاع المصرفي وجاء بعد ذلك قطاعات النفط والغاز، والإنشاء، والصناعة. وكانت الولايات المتحدة أكبر مستقبل للاستثمارات القطرية وجاء بعدها الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وسلطنة عمان.

وقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2010، سواء التدفقات إلى داخل أو خارج قطر. لكننا نتوقع ارتفاعه في كلا الاتجاهين خلال الأعوام القادمة، حيث ستجذب مشاريع التطوير الضخمة في قطر الاستثمارات الأجنبية، وفي نفس الوقت سيتم توجيه الفائض التجاري القطري المرتفع للاستثمارات في الخارج.

د. الدين الخارجي

ديون قطر الخارجية ترتفع بقوة لكنها بدأت في التراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع الدين الخارجي بشدة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تشير التقديرات إلى أن متوسط معدل الارتفاع السنوي بلغ 41% خلال الفترة 2007-10 (الشكل 14.4). وشهد الدين العام الخارجي ارتفاعاً شديداً خلال 2009، غير أن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتباطأ معدل هذا النمو إلى 13% خلال عام 2011، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع معدل الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من ذروته عند

²⁶ يُشير صندوق النقد الدولي إليه باسم "حساب رأس المال والحساب المالي"، وفي تعريفه يضع التدفقات الاستثمارية تحت بند الحساب المالي، بينما يشتمل حساب رأس المال على فئة التحويلات الرأسمالية فقط في الشكل 13.4 (والتي تتضمن تحويلات الأصول غير المالية). غير أنه من الشائع عدم استخدام هذا التصنيف ويتم الإشارة إلى جميع هذه التدفقات ببساطة في حساب رأس المال. ويعتمد تحليل QNB Capital على هذا التصنيف المبسط.

²⁷ تتنوع تعريفات وحسابات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم أخذ البيانات الإجمالية من تقرير الاستثمار العالمي في 2011 الذي أصدرته منظمة الإوتكاتاد، نظراً لأنه يُعتبر المرجعية العالمية ويقدم بيانات التسلسل الزمني خلال الفترة 2008-10. وهو يختلف في بعض البيانات عن تقرير الاستثمار الأجنبي الذي يصدره جهاز الإحصاء، وهو مصدر تخصص القطاعات والدول في الاستثمار الأجنبي المباشر.

الارتباط مع الدولار يوفر الاستقرار، لكنه يحد من الأدوات النقدية لدى مصرف قطر المركزي

يرتبط سعر صرف الريال القطري مع الدولار الأميركي عند مستوى 3.64 ريال لكل دولار منذ 1981، الأمر الذي يقلص الأدوات النقدية التي يستطيع مصرف قطر المركزي التعامل بها (الجزء ب). غير أن عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، باستثناء الكويت، ترتبط أيضاً مع الدولار منذ وقت طويل.

وليس من المتوقع فك الارتباط أو إعادة تقييم الريال مقابل الدولار في المستقبل القريب، حيث أن هذا الارتباط يقلص التقلبات في عائدات الصادرات الهيدروكربونية إلى الحد الأدنى نظراً لتسعير النفط والغاز بالدولار. كما ساعد الارتباط طويل الأجل مع الدولار المستثمرين الأجانب على الحد من مخاطر التغيير في قيمة العملات وهي مخاطر عادة ما تطوي عليها الاستثمارات في الدول التي تترك سعر صرف عملاتها لأسعار السوق. ورغم أن الدولار شهد تقلبات قوية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هذا لم يؤدي إلى أي تحرك لتغيير الارتباط سواء في قطر أو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

سيناريوهات مقبولة يمكن أن تؤدي إلى تعديل الارتباط على المدى البعيد

إن تعديل الارتباط مع الدولار في المراحل التحضيرية لإطلاق الوحدة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي أمر وارد، حيث توجد خطط لإصدار عملة موحدة تضم كل من المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وقطر (انسحبت الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من المشروع). وقد تم تشكيل المجلس النقدي الخليجي في الرياض في 2010 كخطوة أولى باتجاه الوحدة النقدية.

في الغالب ستبدأ العملية بربط العملة الخليجية بالدولار، بحيث يتم تحويل الريال القطري إلى العملة الجديدة بنفس سعر الصرف الحالي. وفي مرحلة لاحقة، من المحتمل أن يتم التحول من الارتباط بالدولار إلى ربط العملة الخليجية بسلة عملات تعكس بشكل أفضل العلاقات التجارية لدول المنطقة - وهو ما يتشابه مع السياسة النقدية الحالية في الكويت.

غير أن السيناريو المستبعد هو حدوث تغيير في سعر صرف الريال مقابل الدولار لمواجهة التضخم المستورد، حيث لم يتم اتخاذ مثل هذه الخطوة عندما قفز التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين خلال 2008 إلى 15% (الجزء ج). ويرى بعض المحللين أن إعادة تقييم الريال مقابل الدولار سيساهم في تقليص التضخم عن طريق تخفيض تكاليف الاستيراد. لكن لكي تدرس دولة قطر بقوة مسألة تعديل سعر صرف العملة والتضحية بالاستقرار الذي وفره الارتباط طويل الأجل بالدولار، فإن ذلك سيتطلب تآكل مستمر في قيمة الدولار وارتفاع قوي في التضخم المستورد لفترات طويلة. ومثل هذا السيناريو مستبعد على المدى القريب أو المتوسط نظراً لأن الدولار ما زال يحتفظ بأهميته في النظام المالي العالمي.

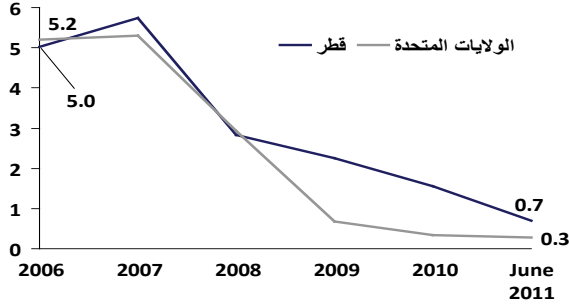
ب. عرض النقد وأدوات السياسة النقدية

استبعاد قيام قطر بزيادة أسعار الفائدة حتى 2013 تماشياً مع إجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي

يتطلب ارتباط الريال بالدولار أن تتوافق مستويات أسعار الفائدة في قطر مع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لمنع حدوث تدفقات نقدية كبيرة ذات طبيعة مضاربية للمتاجرة في فروق أسعار الفائدة بين المملتين. كما أن أسعار الفائدة بين البنوك تتبع بشكل كبير أسعار الفائدة الرسمية الأساسية (الشكل 1.5). لذلك قام مصرف قطر المركزي باتخاذ سلسلة من القرارات لتخفيض سعر الفائدة على الودائع لأجل

ليلة من 4% في بداية 2008 لتصل إلى 0.75% في أغسطس 2011. وجاء آخر قرار بتخفيض سعر الفائدة بمعدل 25 نقطة أساس²⁸ في العاشر من أغسطس 2011 بعد يوم واحد من قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الإبقاء على سعر الفائدة الأساسي عند نطاق 0.00-0.25% حتى 2013. وفي نفس الوقت خفض مصرف قطر المركزي سعر الإقراض لأجل ليلة بمعدل 50 نقطة أساس لتبلغ 4.5%.

الشكل 1.5: أسعار الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة أشهر (2006-يونيو 2011)



المصدر: مصرف قطر المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأميركي وتحليل QNB Capital

نظراً لأن أسعار الفائدة في الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ثابتة حتى عام 2013، فإن تحليل QNB Capital لا تتوقع أي ارتفاع في أسعار الفائدة في قطر حتى ذلك الحين، بل من المحتمل تخفيض أسعار الفائدة في حال استمر الضعف في نمو التسهيلات الائتمانية.

ويستخدم مصرف قطر المركزي بشكل رئيسي متطلبات احتياطي رأس المال في البنوك وحدود الإقراض كأدوات للسياسة النقدية

- يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة 4.75% من إجمالي الودائع، بما في ذلك الودائع الأجنبية، كاحتياطي نقدي.
- يتعين ألا تتعدى نسبة القروض مقابل الودائع معدل 90%.

ارتفاع العرض النقدي يتزامن مع الانتعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط ونمو التسهيلات الائتمانية

بلغ عرض النقد الواسع (م 2) 265 مليار ريال (ما يساوي 73 مليار دولار، أو 57% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2010، حيث حقق معدل نمو بلغ 25% خلال الفترة 2001-10، مقارنة مع نمو بلغ 7.8% خلال العقد السابق. هذا التسارع في نمو عرض النقد جاء نتيجة للطفرة الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من العقد الماضي (الشكل 2.5)، الأمر الذي ساعد الحكومة على زيادة الإنفاق. كما أن النمو في التسهيلات الائتمانية المحلية ساهم في نمو عرض النقد الواسع.

ويمثل بند شبه النقد²⁹ أكبر مكون في عرض النقد الواسع حيث يبلغ 74% من الإجمالي في 2010. وقد حقق معدلات نمو أسرع من النمو في عرض النقد (م 1)، مرتفعاً بنسبة 36% سنوياً خلال الفترة 2006-10، مقابل نمو في عرض النقد بلغ 20% فقط. لكن من المحتمل أن تتباطأ معدلات النمو في بند شبه النقد مقارنة مع النمو في عرض النقد بسبب تطور القطاع المصرفي على المدى المتوسط.

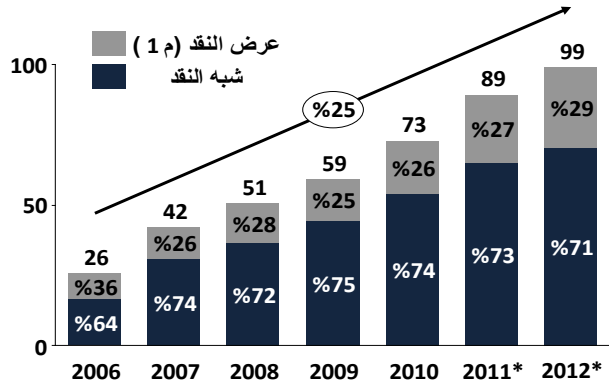
²⁸ نقطة الأساس هي معدل التغيير في النسبة المئوية حيث أن 1 نقطة أساس = 0.01%، وبناءً عليه فإن 25 نقطة أساس = 0.25%

²⁹ شبه النقد يمثل الأصول التي يسهل تحويلها إلى سيولة نقدية مثل حسابات سوق المال والودائع المصرفية



الشكل 2.5: عرض النقد (2006-12)

(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب، الإجمالي هو عرض النقد الواسع أوم2)



المصدر: مصرف قطر المركزي، وتوفقات QNB Capital

التضخم يرتفع بفعل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وتكاليف السكن

جاء الارتفاع في معدلات التضخم نتيجة للانتعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي القوي، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة الطلب المحلي. كما أن اعتماد قطر بكثافة على استيراد الأغذية والبضائع الأخرى أدى إلى زيادة التضخم المستورد نظراً لارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية.

مؤشر أسعار المستهلكين

الإيجارات تقود الارتفاع والانكماش في مؤشر أسعار المستهلكين

تمثل مجموعة الإيجار والوقود والطاقة أكبر الأوزان في مؤشر أسعار المستهلكين في قطر، حيث تستحوذ على 32% من المؤشر. وشهدت المجموعة معدلات نمو أسرع من المجموعات الأخرى في المؤشر خلال الفترة 2005-08، حيث بلغ معدل النمو 25% (الشكل 4.5). كما أن الإيجارات ارتفعت بسرعة كبيرة خلال فترة الطفرة الاقتصادية في قطر.

وحسب مسح أجرته شركة دي تي زد، وهي شركة بريطانية متخصصة في أبحاث سوق العقارات، ارتفعت تكلفة إيجارات المكاتب المتميزة في المنطقة الدبلوماسية في الدوحة بنسبة 67% من 49 دولاراً للمتر المربع في الشهر إلى 82 دولاراً للمتر المربع في الشهر خلال الفترة بين النصف الأول من 2006 والنصف الأول من 2008. كما ارتفعت إيجارات الفلل السكنية المكونة من أربع غرف بمعدل 35% خلال نفس الفترة، من 4,900 دولاراً شهرياً إلى 6,600 دولاراً شهرياً. وهذا كان السبب وراء ارتفاع التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 14% خلال الفترة 2005-08.

كما كانت الإيجارات العامل الرئيسي في الانكماش الذي شهده مؤشر أسعار المستهلكين خلال عامي 2009-10، حيث تراجع بمعدل 12% سنوياً. وحسب تقرير شركة دي تي زد، تراجعت إيجارات المكاتب المتميزة بنسبة 13% منذ النصف الأول من 2008 لتصل إلى 71 دولاراً للمتر المربع شهرياً في النصف الثاني من 2010، في حين انخفضت إيجارات الفلل بنسبة 38% لتصل إلى 4,100 دولاراً شهرياً خلال نفس الفترة.

واستمرت أسعار الإيجارات في التراجع خلال النصف الأول من 2011 بحيث يبلغ متوسط التراجع السنوي 4.5% وهو ما يتماشى مع التوقعات. غير أن جزءاً من هذا التراجع سيعدله ارتفاع بنسبة 25% في أسعار الوقود الذي أقرته الحكومة القطرية في يناير 2011، والذي سيظهر في مجموعة النقل والاتصالات. ومن المتوقع أن تبدأ أسعار الإيجارات في التعافي خلال النصف الثاني من 2011.

وتمثل مجموعة النقل والاتصالات ثاني أكبر مكون في مؤشر أسعار المستهلكين بحصة تبلغ 21% من إجمالي المؤشر. وشهدت المجموعة تحركات أكثر اعتدالاً حيث ارتفعت بنسبة 4.3% خلال الفترة 2005-08، في حين تراجعت بنسبة 1% خلال عامي 2009-10. ويؤثر في المجموعة أسعار السيارات وأسعار الهواتف المتحركة وهي بضائع تتميز بثبات نسبي في الأسعار مقارنة مع أسعار السلع الأساسية الأخرى.

وبدأت الأسعار ترتفع في المجموعة خلال النصف الأول من 2011، حيث بلغ متوسط الارتفاع السنوي 6.1%. ونتوقع أن يصل معدل النمو إلى 7.9% خلال العام الجاري بسبب قوة ثقة المستهلكين، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات أعلى من الذروة التي بلغت في 2008، لكن معدل التضخم من المتوقع أن يتباطأ إلى ما يقارب 1.5% في 2012.

تراجع مهم في الودائع بالعملة الأجنبية

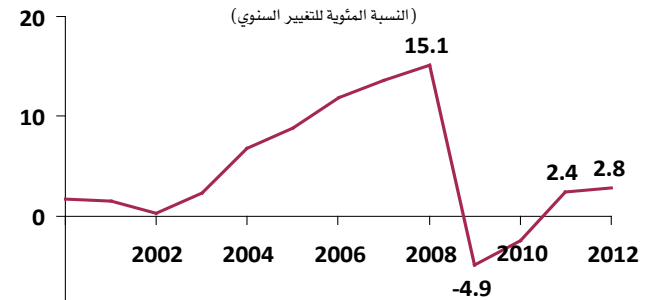
تشهد الودائع بالريال القطري اتجاهاً تصاعدياً على المدى البعيد، في حين تتخفف الودائع بالعملة الأجنبية والتي تراجعت حصتها من 34% من إجمالي الودائع في يناير 2007 إلى 22% في يونيو 2011. جاء ذلك في الغالب لانخفاض معدلات الفائدة على العملات الأجنبية، وكذلك نتيجة للأزمة المالية وحالة الركود في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي شجع القطريين على سحب مدخراتهم من العملات الأجنبية التي يُعتقد أنها تتطوي على مخاطر.

كما تراجعت أيضاً الودائع تحت الطلب من 28% في يناير 2007 إلى 23% في يونيو 2011، الأمر الذي يعكس زيادة الرغبة بين القطريين للادخار.

ج. الأسعار والرواتب

تاريخياً، ظل التضخم في قطر عند مستويات متدنية، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 3.0% خلال الفترة 1995-04. لكن المعدل ارتفع بقوة إلى 14% خلال الفترة 2005-08 التي شهدت الطفرة في أسعار النفط. غير أن التضخم شهد انكماشاً بنسبة 3.7% سنوياً خلال مرحلة الركود العالمي في عامي 2009-10 (الشكل 3.5).

الشكل 3.5: مؤشر أسعار المستهلكين (2000-12)



المصدر: جهاز الإحصاء، وتوفقات QNB Capital في 2011-12

توقع ارتفاع التضخم الكلي بمعدل 2.6% خلال عامي 2011-2012

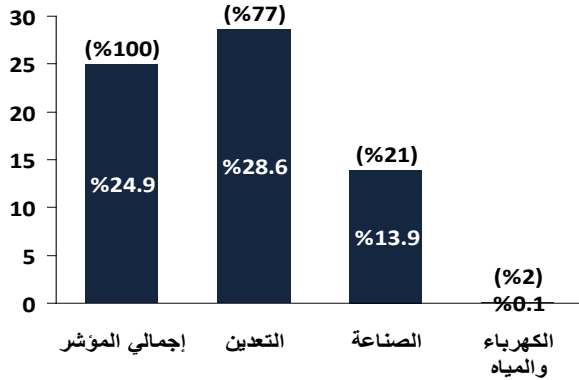
نتوقع أن يتجاوز الارتفاع في مجموعتي الغذاء والمشروبات والتبغ، والنقل والاتصالات الانخفاض المتوقع في مجموعة الإيجار والوقود والطاقة. وهذا سيؤدي إلى ارتفاع التضخم بما يقارب 2.4% في 2011، بحيث تتعافى معظم الأسعار في نهاية العام الجاري من الانكماش الذي حدث في 2009 عقب الأزمة المالية. ومن المتوقع أن يتباطأ الارتفاع في التضخم في معظم المجموعات خلال 2012، بالرغم من توقعاتنا بأن الإيجارات ستعاود الارتفاع العام القادم ولذلك فإن الارتفاع في التضخم سيبلغ 2.8% في 2012.

مؤشر أسعار المنتجين

ارتباط قوي بين مؤشر أسعار المنتجين وأسعار النفط

تستحوذ مجموعة التعدين على أكبر وزن في مؤشر أسعار المنتجين وتمثل 77% من الإجمالي (الشكل 5.5)، حيث تنقسم إلى النفط الخام الذي يمثل 50% من المجموعة، بينما يمثل الغاز الطبيعي 32% وتمثل المكثفات 18%. وقد ارتفع التضخم في هذه المجموعة بمعدل 29% خلال الفترة بين الربع الأول من 2010 والربع الأول من 2011. ونظراً لارتباط أسعار الغاز الطبيعي والمكثفات بأسعار النفط، فإن توقعات المجموعة سترتبط بقوة مع توقعات أسعار النفط بحيث تحقق ارتفاعاً بما يقارب 35% خلال 2011 ثم تتباطأ إلى 4.8% في 2012.

الشكل 5.5: مؤشر أسعار المنتجين (الربع الأول - الربع الأول 2010 - الربع الأول 2011)
(نسبة مئوية، الوزن في المؤشر بين قوسين)



المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital

تأتي مجموعة الصناعة كثاني أكبر وزن في المؤشر حيث تستحوذ على 21%، وارتفع التضخم فيها بنسبة 14% خلال الفترة بين الربع الأول من 2010 والربع الأول من 2011 نتيجة لارتفاع أسعار منتجات تكرير النفط بنسبة 18% وارتفاع أسعار الكيماويات الأساسية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات بنسبة 11%. وهناك ارتباط وثيق أيضاً بين هذه المجموعة وأسعار النفط نظراً لأن النفط والغاز يمثلان المادة الخام لصناعات التكرير والبتروكيماويات.

تمثل مجموعة الكهرباء والمياه الجزء المتبقي من المؤشر والذي يبلغ 2% وهي تشهد ثباتاً ومن المتوقع استمرار هذا الثبات حيث أن الحكومة تقوم بتثبيت الأسعار. وشهدت المجموعة تراجع طفيف في التضخم بلغ 0.1% خلال الفترة بين الربع الأول من 2010 والربع الأول من 2011.

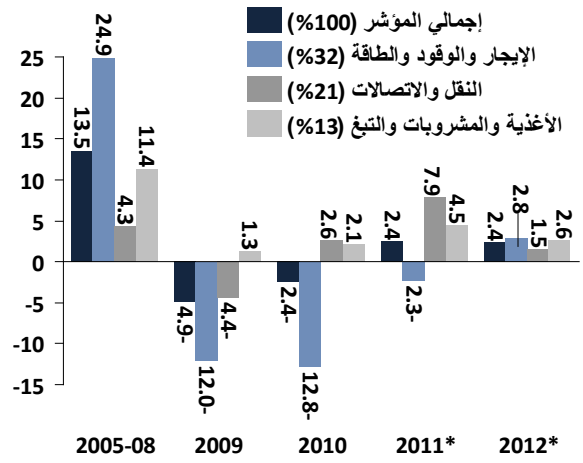
مجموعتا الغذاء والمشروبات والتبغ، والنقل والاتصالات تساهم في ارتفاع التضخم

تعتبر مجموعة الغذاء والمشروبات والتبغ من المكونات المهمة في مؤشر ثقة المستهلكين التي ساهمت في زيادة التضخم، حيث تحتل المركز الثالث في ترتيب الأوزان وتستحوذ على 13% من إجمالي المؤشر. وقد ارتفع التضخم في المجموعة بمعدل 11% خلال الفترة 2005-2008، لكنه تراجع إلى 1.7% خلال عامي 2009-2010. ويتم استيراد أغلب السلع في هذه المجموعة وبالتالي فإن معدل التضخم يتأثر بأسعار الغذاء في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت هذه الأسعار بقوة في الفترة 2005-2008 لكنها تراجعت خلال فترة الركود.

غير أن الأسعار في مجموعة الغذاء والمشروبات والتبغ عاودت الارتفاع خلال النصف الأول من 2011 بمتوسط معدل سنوي بلغ 4.8% بسبب الارتفاعات الجديدة في أسعار الغذاء العالمية، ونتوقع أن يصل معدل التضخم في أسعار الغذاء إلى 4.5% على مدار 2011، ثم يتراجع بعد ذلك إلى 2.6% خلال 2012.

الشكل 4.5: مؤشر أسعار المستهلكين (2005-2012)

(نسبة مئوية، الوزن في المؤشر بين قوسين)



المصدر: جهاز الإحصاء، توقعات QNB Capital*

لقد تم حذف خمسة مجموعات أخرى صغيرة من (الشكل 4.5)

- التعليم والترفيه والثقافة (11% من المؤشر)
- الأثاث والمنسوجات والأجهزة المنزلية (8.2%)
- السلع والخدمات المتفرقة (7.2%)
- الملابس والأحذية (5.8%)
- العناية الطبية والخدمات الصحية (2%)

الرواتب

تُظهر الأبحاث التي أجراها جهاز الإحصاء أن متوسط الرواتب ارتفع من 17,200 دولار سنوياً في 2006 إلى 25,700 دولار في 2009، بمعدل زيادة سنوية بلغت 14%، وهو ما يتماشى مع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين. ويضم (الجدول 1.5) في الأسفل الرواتب في أفضل القطاعات. وأعلنت الحكومة في سبتمبر 2011 عن زيادة رواتب الموظفين القطريين في القطاع الحكومي بنسبة 60%. وزيادة رواتب الضباط في الجيش بنسبة 120% وزيادة رواتب العسكريين من رتب أخرى بنسبة 50%. وهو ما سيؤدي إلى زيادة متوسط الرواتب في قطاع الإدارة العامة خلال 2011.

الجدول 1.5: أعلى القطاعات من حيث الرواتب (2010)

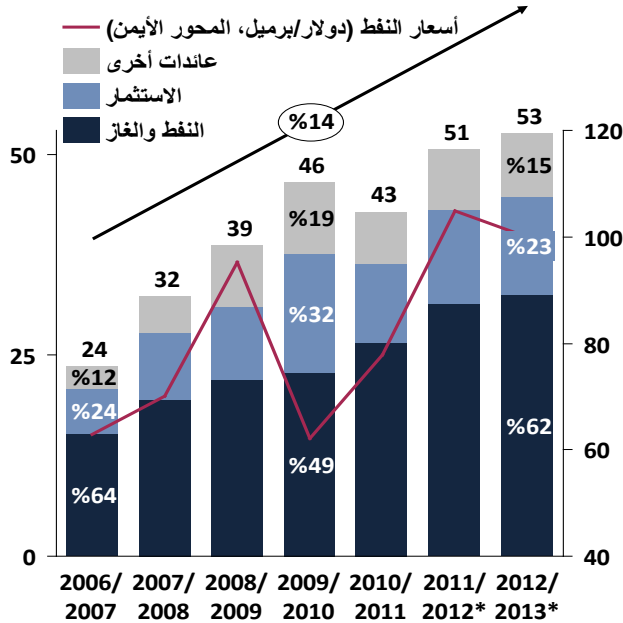
القطاع	متوسط الراتب السنوي (بالدولار)
التعدين والمحاجر	55,279
الإدارة العامة	50,093
الكهرباء والمياه والغاز	49,098
الوساطة المالية	49,055

المصدر: جهاز الإحصاء وتحليل QNB Capital



تأتي عائدات الاستثمار كثاني أكبر مساهم في العائدات الحكومية بمتوسط بلغ 26% من إجمالي العائدات خلال الفترة بين السنة المالية 2006/07 والسنة المالية 2010/11. وتتكون هذه العائدات من دخل الدولة من استثماراتها داخل قطر وخارجها عن طريق جهاز قطر للاستثمار والشركات الأخرى التابعة للحكومة. ويشهد هذا الدخل تقلبات حسب أداء الأسواق.

الشكل 2.6: عائدات الموازنة (من 2006/07 إلى 2010/11)
(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، توقعات QNB Capital*

تمثل العائدات الأخرى النسبة المتبقية وهي 16% من إجمالي العائدات خلال الفترة بين السنة المالية 2006/07 والسنة المالية 2010/11. وتتكون بشكل رئيسي من الضرائب على الشركات والرسوم الجمركية ورسوم التراخيص، لذلك فهي تتحرك حسب أداء النشاط الاقتصادي في الدولة. وارتفعت حصة هذه الفئة من متوسط 9% من إجمالي العائدات في الفترة من السنة المالية 2001/02 إلى السنة المالية 2005/06 لتصل على 16% خلال السنوات الخمس اللاحقة.

انخفاض الاستثمار ومصادر الدخل الأخرى يؤدي إلى تراجع العائدات في السنة المالية 2010/11

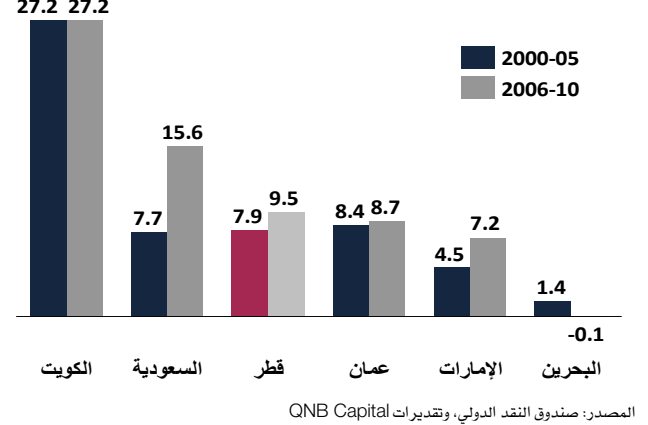
تشير البيانات الأولية لوزارة الاقتصاد والمالية حول العائدات الفعلية في موازنة 2010/11 إلى أن إجمالي العائدات تراجعت بنسبة 7.8% لتصل إلى 43 مليار دولار. ورغم أن عائدات النفط والغاز ارتفعت بنسبة 16.5% لتبلغ 27 مليار دولار، فإن هذا التراجع في إجمالي يرجع إلى انخفاض عائدات الاستثمار بنسبة 33% لتصل إلى 9.9 مليار دولار، فضلاً عن انخفاض العائدات الأخرى بنسبة 29% إلى 6.3 مليار دولار.

ومن الأرجح أن تخفيض الضرائب على الشركات³² كان العامل الرئيسي في تراجع العائدات الأخرى، كما أن تراجع نشاط القطاع الخاص خلال السنة المالية 2010/11 يمكن أن يكون قد ساهم في هذا التراجع.

أسعار النفط المرتفعة توفر فوائض نقدية كبيرة لدولة قطر وأغلب دول مجلس التعاون الخليجي

حققت أغلب الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي فوائض نقدية ضخمة خلال العقد الماضي (الشكل 1.6)، بفضل أسعار النفط المرتفعة. وارتفع متوسط سعر برميل النفط القطري من 32 دولار خلال الفترة 2000-05 إلى 74 دولار خلال الفترة 2006-10، مما ساهم بقوة في تحقيق فوائض كبيرة خلال الفترة الثانية.

الشكل 1.6: الموازنات في دول مجلس التعاون الخليجي (2000-10)
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، وتقديرات QNB Capital

حققت قطر فائضاً في الموازنة العامة خلال جميع السنوات المالية³⁰ منذ السنة المالية 2000/01، حيث تشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية إلى أن متوسط الفائض السنوي في الموازنة بلغ 5.6 مليار دولار أو 9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين السنة المالية 2001/02 والسنة المالية 2010/11. ويتوقع تحليل QNB Capital أن يصل الفائض في موازنة 2011/12 إلى 8.5 مليار دولار (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، ثم يتراجع قليلاً إلى 7.5 مليار دولار (3.8% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية 2012/13³¹.

1. العائدات

عائدات النفط والغاز ترتفع بمعدل 17% في موازنة السنة المالية 2010/11

تعتبر شركة قطر للبترول المصدر الرئيسي للعائدات الحكومية، نظراً لأن الشركة تتولى جميع عمليات النفط والغاز في الدولة. وتساهم عائدات النفط والغاز بالجزء الأكبر من عائدات الموازنة العامة حيث ساهمت بمتوسط 58% تقريباً من إجمالي العائدات خلال الفترة بين السنة المالية 2006/07 والسنة المالية 2010/11 (الشكل 2.6).

وقد ارتفعت عائدات النفط والغاز بمعدل 21% خلال الفترة بين السنة المالية 2001/02 والسنة المالية 2005/06 حينما ارتفع متوسط سعر برميل النفط من 24 دولار في 2001/02 إلى متوسط 52 دولار في 2005/06، غير أن معدل النمو في عائدات النفط والغاز تراجع إلى 19% خلال الفترة بين السنة المالية 2006/07 والسنة المالية 2010/11.

³⁰ تبدأ السنة المالية في قطر من 1 أبريل إلى 31 مارس وبالتالي فإن السنة المالية 2006/07 تبدأ من 1 أبريل 2006 وتنتهي في 31 مارس 2007.

³¹ تتضمن القواعد الجديدة للموازنة في إستراتيجية التنمية الوطنية في قطر 2011-16 على عملية تحديث لوضع موازنة برنامجية. ومن المقرر البدء في إعداد موازنة 2012/13 وما بعدها ترتكز على التصنيف الجديد للنفقات وتستند إلى خطط إستراتيجية وتشغيلية تضمنها الوزارات



³² يحدد القانون رقم 21 لسنة 2009، والذي أصبح سارياً منذ 2010/1/1، معدل الضرائب بنسبة ثابتة عند 10%. في حين كانت الضرائب في السابق متغيرة وتصل على 35%. ويهدف وضع حد منخفض للضرائب إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تستحوذ النفقات الجارية على الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي، حيث تبلغ 69% في 2010/11، في حين تأخذ الاستثمارات الرأسمالية الجزء المتبقي (الشكل 3.6). كما يستحوذ بند النفقات الأخرى على أكبر جزء من النفقات بنسبة 49% من الإجمالي، ولا يوجد تفاصيل لهذا البند لكن في الأغلب يتضمن الإمدادات والخدمات للإدارة العامة والدفاع والأمن. وقد ارتفعت النفقات الجارية الأخرى بمعدل 25% خلال السنوات الخمس الماضية.

شهدت الرواتب والأجور أيضاً نمواً سريعاً بمعدل 28% خلال الفترة بين السنة المالية 2006/07 والسنة المالية 2010/11، نظراً لأن الحكومة توفر الوظائف لأغلب المواطنين الذين يدخلون سوق العمل. كما أن زيادة الرواتب في مؤسسات الدولة والجيش التي تم الإعلان عنها في سبتمبر 2011 (الجزء 5 ج) والتي تبلغ قيمتها 2.7 مليار دولار وستؤدي إلى نمو الإنفاق في هذا البند خلال السنة المالية 2011/12.

الإنفاق الرأسمالي ينمو بوتيرة أسرع من النمو في الإنفاق الجاري عند معدل 26%

ارتفع الإنفاق الرأسمالي نتيجة لاستمرار الالتزام الحكومي ببرامج التنمية الضخمة ليلعب معدل 26% سنوياً خلال الفترة بين السنة المالية 2006/07 والسنة المالية 2010/11، مما أدى إلى ارتفاع حصة الإنفاق الرأسمالي من 26% من إجمالي الإنفاق في 2006/07 إلى 31% في 2010/11، رغم أن الإنفاق الرأسمالي يشهد تقلبات من عام إلى آخر.

ونتيجة لقيام الحكومة بزيادة الدين العام بمعدلات أكبر لتمويل الإنفاق الجاري والرأسمالي، فإن الفوائد التي تدفعها لهذه الديون ارتفعت أيضاً بمعدل 24%.

ويشهد الإنفاق الرأسمالي أكبر نمو في الموازنة التقديرية لعام 2011/12 بنسبة 33% ليصل إلى 16 مليار دولار، في حين أن الإنفاق الجاري من المتوقع أن يرتفع بنسبة 10% ليلعب 23 مليار دولار. وتنقسم أكبر مخصصات الإنفاق الرأسمالي إلى:

- 8.2 مليار دولار لمشاريع البنية التحتية، والتي تشمل استكمال إنشاء مطار الدوحة الدولي الجديد، وميناء الدوحة الجديد، والطرق، وشبكة الصرف الصحي، واستصلاح الأراضي، وتوسيع شبكة الكهرباء والمياه
- 5.3 مليار دولار لمشاريع التعليم ورعاية الشباب، والتي تشمل بناء مباني تعليمية وإقامة منشآت للتدريب
- 2.4 مليار دولار لمشاريع العناية الطبية، بما في ذلك استكمال المستشفيات والمنشآت الطبية الجديدة

تعتبر الموازنة السنوية جزءاً من إطار أوسع للتخطيط التنموي على مدار ست سنوات، حيث وضعت الحكومة إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16، والتي تم الإعلان عنها في مارس 2011. وتحدد الإستراتيجية إطار العمل لتوجيه الموازنة السنوية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وتسعى إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16 إلى التعامل مع خمس تحديات حددتها رؤية قطر الوطنية 2030:

- التحديث مع الحفاظ على الثقافة والتراث القطريين
- التوازن بين متطلبات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة
- إدارة النمو وتجنب التوسعات غير المنضبطة
- الموازنة بين حجم وكفاءة العمالة الوافدة وبين عملية التنمية
- التوافق بين النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع وحماية البيئة

وتعتمد إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-16 على تقارير إستراتيجية حول 14 قطاعاً³⁴، والتي تحدد الأولويات وتضع المبادرات لانجاز هذه الأهداف الخمسة.

وقام قطاع النفط والغاز بمعادلة التراجع في عائدات الاستثمار والعائدات الأخرى، نتيجة لارتفاع أسعار النفط بمعدل 21% خلال السنة المالية 2010/11 إلى متوسط 85 دولاراً للبرميل. لكن إنتاج قطر من النفط لم يتجاوز 793 ألف برميل يومياً بسبب حصص الإنتاج التي أقرتها منظمة أوبك، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع طفيف في عائدات النفط والغاز في الموازنة العامة.

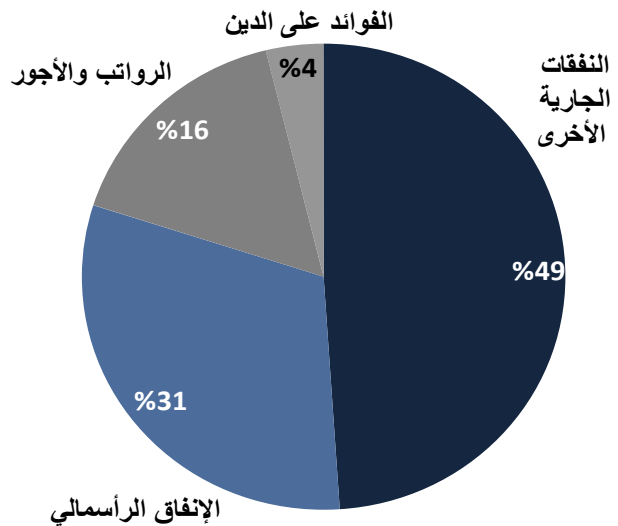
أعلنت دولة قطر عن أكبر موازنة عامة في تاريخها في مارس 2011 بعائدات متوقعة تبلغ 45 مليار دولار وبناءً على افتراض متحفظ لسعر النفط عند 55 دولاراً للبرميل، في حين أن متوسط سعر برميل النفط بلغ 112 دولاراً للبرميل خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية 2011/12.

وبناءً على توقعاتنا للنمو وتوقعاتنا لسعر النفط القطري فإن العائدات الفعلية سترتفع بمعدل 18% لتصل إلى 51 مليار دولار في 2011/12، وتواصل الارتفاع بنسبة 3.8% في 2012/13 لتصل إلى 53 مليار دولار. ورغم الارتفاع في العائدات بالأسعار الجارية إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ستخف من 27% خلال السنة المالية 2012/13 مقارنة مع 34% في 2011/12 نتيجة لتوقعاتنا بأن النمو في الاقتصاد الكلي سيكون أسرع من النمو في العائدات.

ب. الإنفاق

نمو الإنفاق يتجاوز نمو العائدات خلال السنوات الخمس الماضية

الشكل 3.6: الإنفاق الحكومي (2010/12)



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وتحليل QNB Capital

ارتفع الإنفاق بمعدل 23% خلال الفترة من السنة المالية 2006/07 إلى السنة المالية 2010/11 ليصل إلى 39 مليار دولار، في حين أن العائدات ارتفعت بمعدل 19% خلال نفس الفترة. وقد أعلنت الحكومة أنها بصدد إنفاق 38 مليار دولار خلال 2011/12، غير أن الإنفاق الحقيقي عادةً ما يتجاوز التقديرات الأولية للموازنة.

وبالتالي فإن تحليل QNB Capital يتوقع أن يصل الإنفاق في 2011/12 إلى 42 مليار دولار، بارتفاع قدره 7.6% عن السنة المالية 2010/11، ويواصل الارتفاع بنسبة 7.1% ليصل على 45 مليار دولار في السنة المالية 2012/13.³³

³⁴ القطاعات هي الثقافة، والتنوع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، والبنية التحتية الاقتصادية، والإدارة الاقتصادية، والتعليم والتدريب، والبيئة، والتماكك الأسري وتمكين المرأة، والرعاية الصحية، والتحديث والتطوير المؤسسي، وسوق العمل، وإدارة الموارد البشرية، والأمن والسلامة العامة، والحماية الاجتماعية، والرياضة

³³ لم يؤدي التراجع في أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية إلى تخفيض الإنفاق، ففي 2009 على سبيل المثال، انخفضت أسعار النفط بنسبة 33% لكن الحكومةواصلت زيادة الإنفاق بنسبة 16%. وبناءً عليه، فإن التوقعات بتراجع طفيف في أسعار النفط خلال 2012 ليس من المحتمل أن تؤدي إلى تقليص الإنفاق.

ج. الدين العام

الحكومة تصدر أدوات دين قصيرة وطويلة الأجل لتطوير سوق الدين المحلي

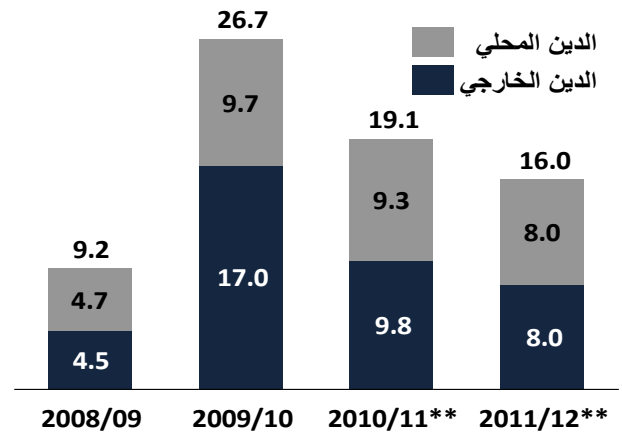
بلغ إجمالي السندات المستحقة على الحكومة 25 مليار دولار في يونيو 2011. ومواعيد استحقاق هذه السندات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات وبمعدلات فائدة بين 5-8%. وقد تم إصدار معظم هذه الديون طويلة الأجل بالعملة المحلية. وحسب مؤسسة ديولوجيك للأبحاث توجد سندات بقيمة 10 مليار دولار أصدرتها الحكومة القطرية بالعملة الأجنبية حتى أغسطس 2011. كما أطلقت الحكومة منذ بداية 2011 برنامجاً شهرياً لإصدار أذون خزانة بالعملة المحلية تستحق بعد ثلاثة أشهر حيث بلغ حجمها 960 مليون دولار (3.5 مليار ريال) في يونيو 2011. ويهدف برنامج إصدار السندات وأذون الخزانة إلى وضع الأسس لسوق محلي للدخل الثابت. كما يتم استخدام أذون الخزانة كأداة لامتصاص السيولة الزائدة في النظام المصرفي.

الدين العام يتراجع وهو ما يشجع على نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص

انخفض الدين العام لدولة قطر إلى 9.9 مليار دولار (9.2% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2008، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي (الشكل 4.6)، حيث ساعدت فوائض الميزانية الضخمة خلال السنوات السابقة الحكومة على سداد الكثير من ديونها. لكن الدين العام ارتفع بقوة بنسبة 184% خلال السنة المالية 2009/10 ليصل إلى 28 مليار دولار (27% من الناتج المحلي الإجمالي) عندما تدخلت الحكومة بقوة لدعم الاقتصاد المحلي بعد انكماش الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

الشكل 4.6: الدين العام (من 2008/09 إلى 2011/12)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، *تقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي وتحليل QNB Capital

في الإمكان إدارة مستويات الدين العام في قطر بسهولة بسبب تدني هذه المستويات مقارنة مع الدول الأخرى³⁵. ومع تعافي القطاع الخاص فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى انخفاض مستويات الدين العام في 2010، ومن المتوقع استمرار التراجع خلال 2011. وهذا يعكس عزم الحكومة على تحقيق الاستقرار في مستويات الدين العام، وهو ما سيؤدي إلى تراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقيام الحكومة بتخفيض الاقتراض من النظام المالي سيشجع البنوك على توسيع الائتمان للقطاع الخاص، وهو ما يتوافق مع سياسات مصرف قطر المركزي حالياً التي تشجع نمو الإقراض للقطاع الخاص.

³⁵ على سبيل المثال بلغ الدين العام في الولايات المتحدة 100% من الناتج المحلي الإجمالي

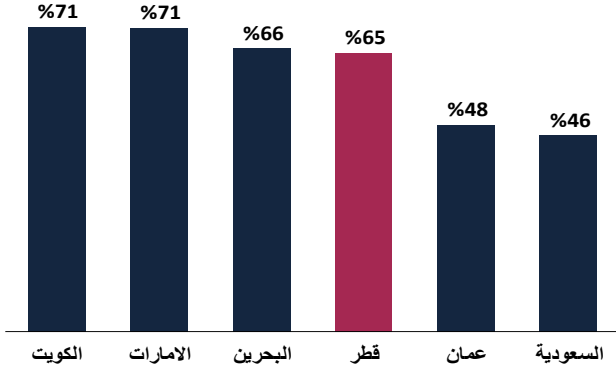


7. القطاع المصرفي

أ. نظرة عامة

ويعتبر معدل التسهيلات الائتمانية في السوق المحلي مرتفع نسبياً في قطر، ومرتفع بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، حسب المستويات الإقليمية (الشكل 3.7)، وهذا يشير إلى أن القطاع المصرفي يغطي السوق المحلي جيداً.

الشكل 3.7: التعرض للائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي
(الائتمان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

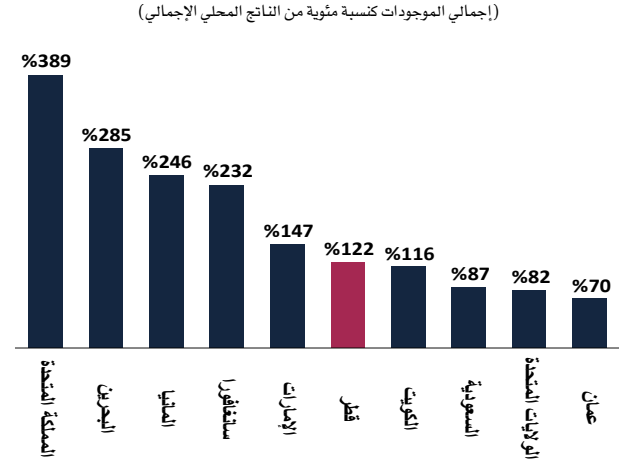


المصدر: المصارف المركزية وتحليل QNB Capital

بلغ إجمالي موجودات القطاع المصرفي 122% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 (الشكل 1.7). وجاء نمو الموجودات نتيجة للنمو الاقتصادي السريع والاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي شجعت التسهيلات الائتمانية، والتي تمثل الجزء الأكبر من الموجودات (55% في يونيو 2011) وهي العامل الرئيسي لنمو الموجودات منذ 2006.

وتعكس نسبة موجودات القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية القطاع المصرفي للاقتصاد ككل. وتعتبر الموجودات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في قطر منخفضة نسبياً مقارنة مع اقتصاديات أخرى، غير أن جودة هذه الموجودات مرتفعة جداً مقارنة مع القطاع المصرفي في دول أخرى والتي تشهد ارتفاع معدلات القروض المتعثرة. ونجد أن الارتفاع القوي في الموجودات مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوروبية تحول إلى مصدر قلق في السنوات القليلة الماضية بسبب مشاكل جودة القروض. ولذلك فإن المعدلات في دولة قطر تظل ضمن المستويات الآمنة.

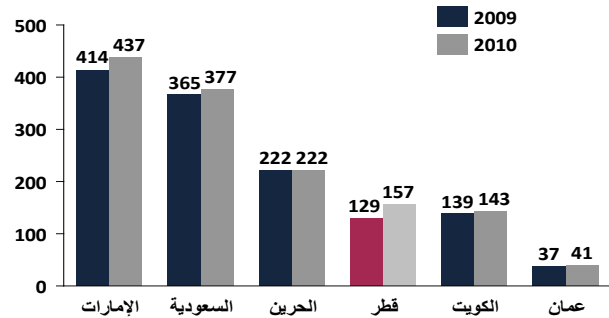
الشكل 1.7: إجمالي الموجودات المصرفية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي (2010)
(إجمالي الموجودات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: المصارف المركزية وتحليل QNB Capital

تمتلك قطر رابع أكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابع أكبر قطاع مصرفي (الشكل 2.7). وحقق القطاع المصرفي أعلى معدلات نمو في الموجودات بين دول مجلس التعاون الخليجي، بنسبة 22% خلال 2010.

الشكل 2.7: إجمالي موجودات القطاع المصرفي في مجلس التعاون الخليجي
(مليار دولار)



المصدر: المصارف المركزية وتحليل QNB Capital

الإجراءات الإشرافية الحذرة تحافظ على متانة القطاع المصرفي

يعتمد مصرف قطر المركزي على نظرة استباقية في الرقابة على النظام المصرفي لضمان استمرار حماية³⁶ القطاع. وقام مصرف قطر المركزي بتطبيق مقررات بازل 2 منذ 2007³⁷، كما أنه يسبق الجدول الزمني لتطبيق مقررات بازل 3، والتي تتطلب الالتزام بالمعايير الدولية للإفصاح المالي. ومن المقرر تطبيق مقررات بازل 3 من خلال جدول زمني يبدأ من 2013 إلى عام 2019. وقام المصرف منذ 2008 بإلزام البنوك بتكوين احتياطي تبلغ 4.75% من الودائع، كما يقوم بفرض غرامات على البنوك التي يتجاوز فيها معدل التسهيلات الائتمانية نسبة 90% من الودائع. وقام مصرف قطر المركزي في ابريل 2011 بوضع حد أقصى للائتمان مقابل رواتب الأشخاص، سواء بالنسبة لحجم القروض أو فترة السداد:

- 549,500 دولار للقطريين لمدة ست سنوات
- 110,000 دولار للوافدين لمدة أربع سنوات

كما وضع المصرف حداً أقصى لمعدلات الفائدة على القروض الشخصية وحددها عند 1.5% فوق معدل الفائدة الأساسية، والتي تبلغ حالياً 4.5% لذلك فإن الحد الأقصى للفائدة هو 6%.

كما اتخذت قطر أيضاً عدداً من الإجراءات الإضافية لحماية القطاع المصرفي من تداعيات الأزمة المالية خلال الفترة 2008-11:

- في يناير 2009، التزمت الحكومة بشراء حصة تتراوح بين 10-20% من أسهم البنوك القطرية المدرجة (حسب أسعار أكتوبر 2008). وتم الانتهاء من عملية الاستحواذ الأولى بنسبة 10% على مرحلتين، حيث قامت الحكومة بشراء 5% في يناير 2009 بقيمة 714 مليون دولار وقامت بشراء حصة أخرى بنسبة 5% في يناير 2010 بقيمة 741 مليون دولار. كما قامت الحكومة بإجراء عملية الاستحواذ الثانية بنسبة 10% من أسهم البنوك خلال الربع الأول من 2011. وقد تم استبعاد مجموعة QNB، والتي تمتلك قطر القابضة 50% من أسهمها، من عملية الاستحواذ.

³⁶ منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف C- للقوة المالية في القطاع المصرفي القطري (تصنيف القوة المالية في البنوك هو تقييم موديز للقوة والمتانة الفعلية في المؤسسة المصرفية). وهذا التصنيف مماثل لتصنيف القطاع المصرفي في دول مثل ألمانيا والمملكة المتحدة واليابان. كما أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني منحت البنوك القطرية نظرة مستقبلية مستقرة في يونيو 2011. وقالت فيتش إن البيئة التشغيلية للبنوك مستقرة في التحسن خلال 2011

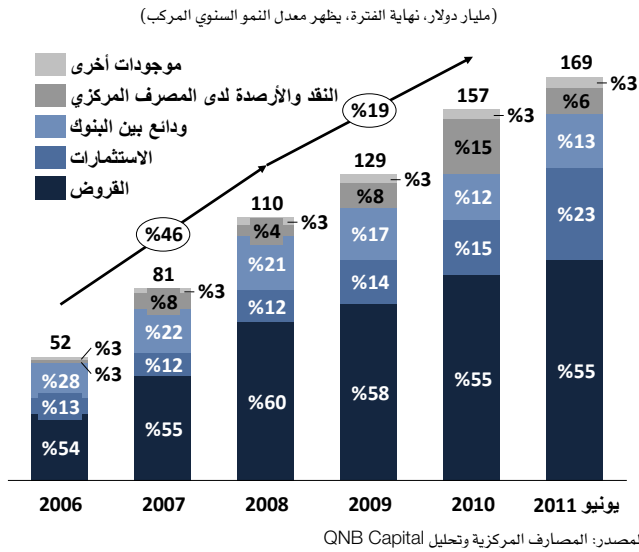
³⁷ بازل 2 هي مجموعة من التوصيات الدولية للهيئات الرقابية والإشرافية لاسترشاد بها في عملية إدارة المخاطر ورأس المال

ب. أداء البنوك

نمو إجمالي الموجودات بمعدل 31% خلال الفترة بين عامي 2006-2010 بفضل نمو التسهيلات الائتمانية

حققت موجودات البنوك التجارية نمواً بمعدل 31% خلال الفترة 2006-2010، وجاءت أعلى معدلات النمو خلال الفترة 2006-08 عندما بلغت 46%، ثم تباطأ النمو إلى 19% بين 2008-10 (الشكل 5.7). تمثل التسهيلات الائتمانية أكبر مكون في إجمالي الموجودات حيث ارتفعت بمعدل 54% خلال الفترة 2006-08. وأمتد هذا النمو القوي في الائتمان إلى القطاع العام والخاص نتيجة للنمو الاقتصادي القوي وارتفاع الاستهلاك الخاص والمخصصات الحكومية الكبيرة للإنفاق على مشاريع التطوير العملاقة.

الشكل 5.7: موجودات القطاع المصرفي (من 2006 إلى يونيو 2011)



تضاعفت احتياطات البنوك التجارية لدى مصرف قطر المركزي (نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي) ما يقارب خمس مرات خلال الفترة 2008-10، نتيجة لقرار المصرف المركزي بزيادة الاحتياطي الإلزامي من 2.75% إلى 4.75% في ابريل 2008. وكان قرار زيادة الاحتياطي يهدف إلى امتصاص السيولة الزائدة في النظام المصرفي.

استمرت استثمارات البنوك التجارية في النمو بمعدل ثابت عند 30%. كما تضاعفت تقريباً الاستثمارات المحلية خلال الأشهر الستة الأولى من 2011، حيث بلغت 31 مليار دولار في يونيو، وبالتالي ارتفعت حصة الاستثمارات من إجمالي الأصول من 15% في ديسمبر 2010 لتصل إلى 23% في يونيو 2011. هذا النمو القوي جاء نتيجة لاستثمارات البنوك التجارية في السندات الحكومية وأذون الخزانة (الجزء 6 ج)، حيث ارتفعت استثمارات البنوك في هذه الأدوات من 11 مليار دولار في ديسمبر 2010 إلى 26 مليار دولار في يونيو 2011.

- في مارس 2009، قام مصرف قطر المركزي بشراء محافظ الأسهم في بورصة قطر التي ترغب البنوك في بيعها، حيث بلغت حجمها 1.8 مليار دولار
- في يونيو 2009، قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ برنامج لشراء جزء من محفظتي القروض العقارية والاستثمار في البنوك المحلية، وبلغ حجمها ما يقارب من 4 مليارات دولار.

وقد ساهمت هذه الإجراءات على ضمان حماية القطاع المصرفي، حيث ظل معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي القطري عند مستويات مرتفعة خلال السنوات القليلة الماضية. وتظهر بيانات المصرف أن هذا المعدل ارتفع من 13.5% في 2007 إلى 16.1% في 2010، وهو معدل أعلى من متطلبات مصرف قطر المركزي عند 10% ومن متطلبات بازل 2 عند 8%.

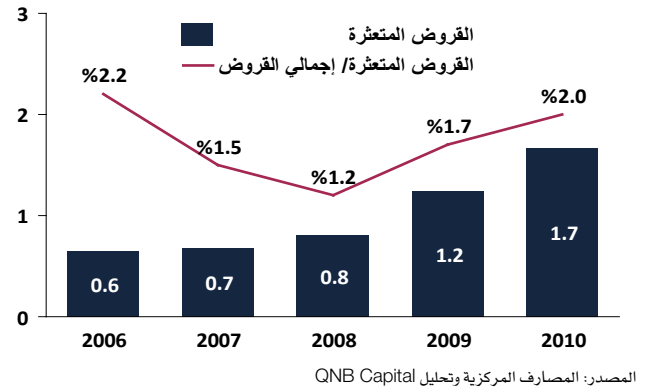
وساهمت المبادرات الحكومية للقطاع المصرفي في ضمان متانة رسمة البنوك وتوفير سيولة إضافية لها.

أدنى معدل للقروض المتعثرة في المنطقة

ارتفعت القروض المتعثرة بشكل طفيف في 2009 في أعقاب الأزمة المالية، مثل معظم الدول الأخرى، غير أن معدل القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية يظل أدنى معدل في المنطقة. وقد ارتفعت القروض المتعثرة من 1.2% من محفظة التسهيلات الائتمانية في 2008 إلى 1.7% في 2009، ثم ارتفعت إلى 2% في 2010 (الشكل 4.7).

الشكل 4.7: حجم ومعدلات القروض المتعثرة

(مليار دولار)

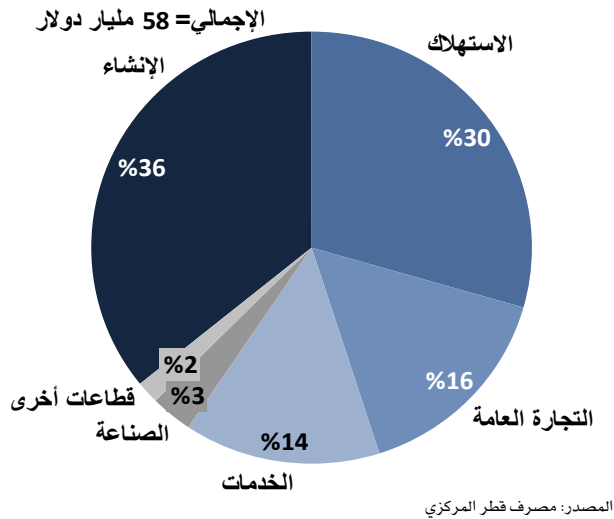


جاء هذا الارتفاع نتيجة للضغط على الاقتصاد المحلي من حالة الركود في الاقتصاد العالمي. كما أن البنوك القطرية معرضة للقطاع العقاري حيث بلغت التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري 27% من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص في 2010. وتستمر المخاطر من القروض للشركات العقارية نظراً لانخفاض الإيجارات بسبب ارتفاع مستويات العرض.



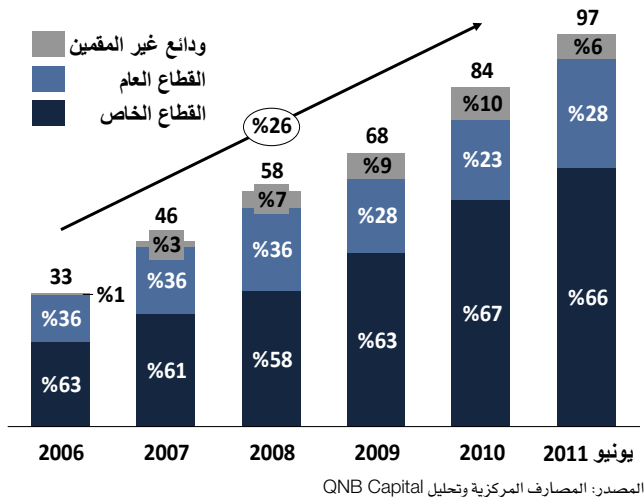
تشكل القروض الاستهلاكية (أغلبها قروض شخصية) ثاني أكبر مكون في التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حيث تستحوذ على 30%. وساهم النمو القوي في مستويات الرفاهية في قطر في دعم الائتمان للقطاع الاستهلاكي، غير أن النمو في هذا القطاع كان بطيئاً نسبياً عند 10% خلال الفترة 2006-2010.

الشكل 7.7: الائتمان للقطاع الخاص (يونيو 2011)



الودائع متوسطة وطويلة الأجل تنمو أسرع من الودائع قصيرة الأجل

الشكل 8.7: الودائع في القطاع المصرفي (من 2006 إلى يونيو 2011)

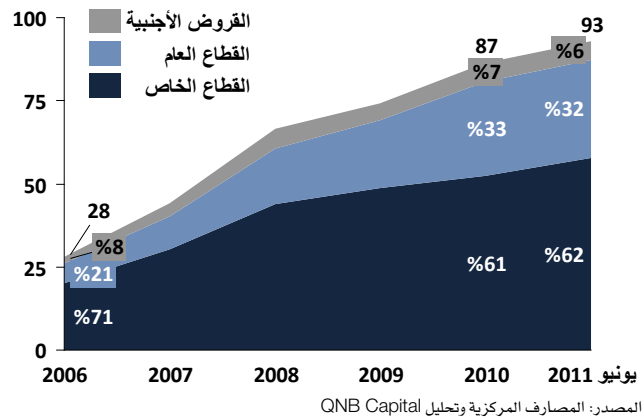


التسهيلات الائتمانية للقطاع العام تنمو بوتيرة أعلى من التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص خلال الفترة بين عامي 2006-2010

تتوجه معظم التسهيلات الائتمانية إلى القطاع الخاص (الشكل 6.7)، غير أن التسهيلات الائتمانية للقطاع العام ارتفعت بوتيرة أسرع خلال الفترة 2006-2010، حيث بلغ معدل النمو 45% مقارنة مع نمو التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بنسبة 25%. ويرجع ذلك إلى مشاريع التطوير الضخمة التي تولت الحكومة تمويلها عن طريق البنوك التجارية.

ويبدو أن التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص تتسارع حالياً، حيث ارتفعت بنسبة 10% خلال الأشهر الستة الأولى من 2011، مقارنة مع ارتفاع في التسهيلات الائتمانية للقطاع العام بلغ 3.4% خلال نفس الفترة. وهذا يعطي مؤشراً على عودة النشاط في القطاع الخاص وقيام البنوك بتخفيف القيود على التسهيلات الائتمانية. وإجمالاً، شهدت التسهيلات الائتمانية نمواً جيداً بلغ 7.6% خلال الأشهر الستة الأولى من 2011.

الشكل 6.7: التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي (من 2006 إلى يونيو 2011)



قرار مصرف قطر المركزي بتخفيض سعر الفائدة يهدف إلى تعزيز النمو في التسهيلات الائتمانية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية إلى الخارج بمعدل 40% خلال الفترة 2006-08، لكنها انكمشت بنسبة 3% في عامي 2009-10 بسبب الأوضاع السلبية في الاقتصاد العالمي، وبعد ذلك بدأت في التعافي حيث ارتفعت بنسبة 0.2% خلال الأشهر الستة الأولى من 2011. وبشكل عام، ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 8% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2011. وقام مصرف قطر المركزي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي 50 نقطة أساس ليصل إلى 4.5% في أغسطس 2011 بهدف دعم النمو في الائتمان. علاوة على ذلك، أدى تخفيض سعر الفائدة في الولايات المتحدة إلى زيادة الفارق بين أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وقطر (الجزء 3 ب)، وهو ما يعتبر سبب آخر لقيام مصرف قطر المركزي بتخفيض سعر الفائدة الأساسي.

قطاع الإنشاء يحظى بأكثر وأسرع معدلات النمو الائتماني

يستحوذ قطاع الإنشاء على أكبر حصة من التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (الشكل 7.7)، حيث بلغت حصته 36% من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص. وارتفع الائتمان لقطاع الإنشاء بمعدل 45% خلال الفترة 2006-2010، وبذلك يكون أسرع القطاعات نمواً في الائتمان، ويدعمه في ذلك الطفرة في الإنشاءات التي تشهدها قطر. وارتفع الائتمان للقطاع بنسبة 8.4% خلال الأشهر الستة الأولى من 2011 مقارنة مع انكماش في الائتمان بنسبة 25% خلال نفس الفترة من 2010، الأمر الذي يعكس التعافي القوي في الإنشاء.



مجموعة QNB تحقق أعلى أرباح في القطاع المصرفي الإقليمي خلال النصف الأول من 2011

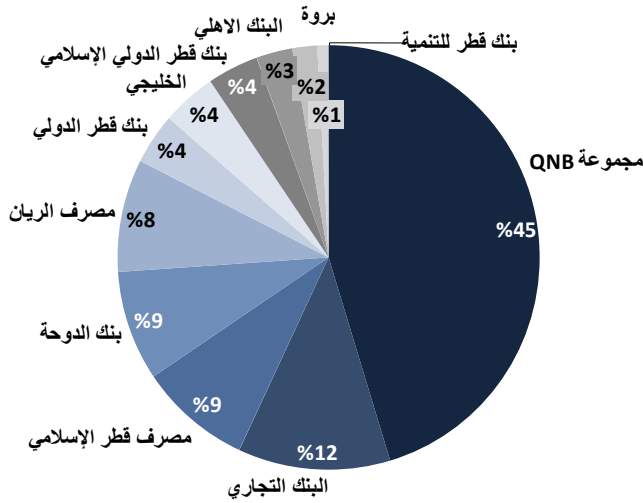
سجلت مجموعة QNB أعلى أرباح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الأشهر الستة الأولى من 2011 حيث بلغت 966 مليون دولار، مرتفعة بمقدار 30% عن أرباح الفترة المماثلة في 2010. وجاء مصرف الراجحي في المركز الثاني حيث ارتفعت أرباحه بنسبة 2.3% لتصل إلى 945 مليون دولار. وجاء البنك الأهلي التجاري في المركز الثالث مع نمو أرباحه بنسبة 11% لتصل إلى 781 مليون دولار.

وفي بورصة قطر، حققت مجموعة QNB أعلى معدلات ربحية بين البنوك خلال النصف الأول من 2011، حيث حققت أربعة أضعاف الأرباح التي حققتها البنك صاحب المركز الثاني وهو البنك التجاري. وحققت المصرف الخليجي التجاري (الخليجي) أعلى معدل نمو في الأرباح خلال النصف الأول من 2011 بنسبة 122% لتصل إلى 68 مليون دولار.

ج. تركيبة القطاع المصرفي

يتكون القطاع المصرفي من ستة بنوك محلية تقليدية وأربعة بنوك إسلامية متوافقة مع الشريعة وبنك واحد متخصص (بنك قطر للتنمية وهو بنك مملوك للحكومة يهدف إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة). وتعتبر مجموعة QNB أكبر بنك في قطر من حيث إجمالي الأصول (الشكل 10.7).

الشكل 10.7: حصص البنوك المحلية في السوق حسب إجمالي الأصول (يونيو 2011)



المصدر: مصرف قطر المركزي وتحليل QNB Capital

كما أن مجموعة QNB هي ثالث بنك على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي الأصول في نهاية يونيو 2011 والتي بلغت 72 مليار دولار. وجاء بعد بنك الإمارات دبي الوطني (78 مليار دولار) والبنك الأهلي التجاري (84 مليار دولار). كما حققت المجموعة أعلى معدل نمو في الأصول بين أكبر عشرة بنوك في المنطقة بنسبة 42% خلال النصف الأول من 2011، وهو ما ساعد البنك على التقدم من المركز الرابع في يونيو 2010 إلى المركز الثالث في يونيو 2011. كما ظلت مجموعة QNB تحتفظ بأعلى معدلات النمو في الأصول بين أكبر عشرة بنوك في المنطقة خلال الربع الثاني من 2011 بمعدل 8.6%.

عند النظر إلى الجزء الآخر من الميزانية العمومية نجد أن إجمالي الودائع في البنوك التجارية شهدت أيضاً نمواً قوياً بمعدل 26% خلال الفترة 2006-10 (الشكل 8.7)، وبلغت حصتها 57% من إجمالي مطلوبات البنوك التجارية في يونيو 2011. وارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 25% خلال الفترة 2006-10، مقارنة مع ارتفاع ودائع القطاع العام بنسبة 18% خلال نفس الفترة. وبذلك تكون حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع ارتفعت من 63% في 2006 إلى 66% في يونيو 2011.

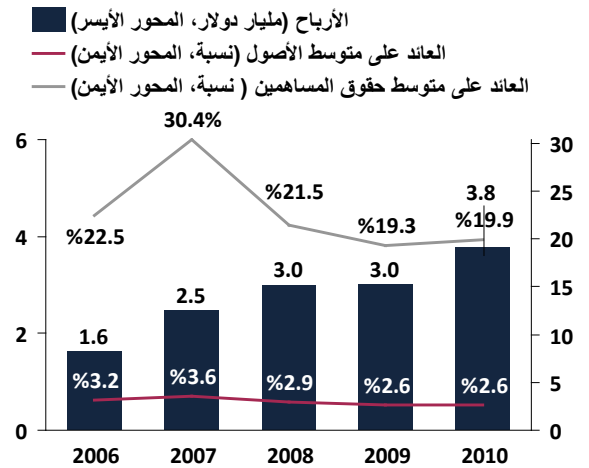
وتمثل الودائع تحت الطلب 29% من إجمالي الودائع، في حين تمثل الودائع لأجل وودائع الادخار 65% من إجمالي الودائع (6% المتبقية هي ودائع غير المقيمين وليس هناك تصنيف حسب موعد استحقاقها). وشهدت الودائع لأجل والادخار معدلات نمو أعلى من الودائع تحت الطلب بسبب النمو الاقتصادي القوي ووجود اهتمام بالادخار في المجتمع، حيث تتميز قطر بارتفاع نسبي في الودائع لأجل والادخار (على سبيل المثال، تبلغ الودائع لأجل والادخار في السعودية 46% من إجمالي الودائع) الأمر الذي يعكس ارتفاع معدل الرفاهية في قطر أو الابتعاد عن الاستثمارات التي تتطوي على مخاطر مرتفعة.

وتبلغ الودائع بالعملة المحلية 78% من إجمالي الودائع بينما تمثل الودائع بالعملة الأجنبية 22%، والتي شهدت تراجعاً من 29% في 2008 نظراً لأن الأزمة المالية أدت إلى تراجع شهية المستثمرين على الاحتفاظ بثرواتهم على شكل عملات أجنبية.

أرباح القطاع المصرفي ترتفع بمعدل 23% سنوياً خلال الفترة بين عامي 2006-10

حققت البنوك التجارية نمواً ثابتاً في أرباحها بمعدل 23% خلال الفترة 2006-10 (الشكل 9.7) حيث تمكنت البنوك القطرية من المحافظة على نمو أرباحها طوال تلك الفترة، وحتى في 2009 عندما واجهت أغلب البنوك العالمية والإقليمية خسائر.

الشكل 9.7: أرباح وعائدات القطاع المصرفي (2006-10) (مليار دولار)



المصدر: مصرف قطر المركزي والبيانات المالية المعلنة وتحليل QNB Capital

ويرجع تراجع متوسط العائد على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي من 30% في 2007 إلى 19% في 2009 إلى ارتفاع قاعدة رأس المال في البنوك القطرية بعد قيام الحكومة بشراء حصة في هذه البنوك (باستثناء مجموعة QNB). وهذا ينطبق أيضاً على متوسط العائد على الموجودات.



قرار مصرف قطر المركزي في فبراير 2011 يمكن أن يؤدي إلى زيادة حصة المصارف الإسلامية في السوق

المصارف الإسلامية هي:

- مصرف قطر الإسلامي
- بنك قطر الدولي الإسلامي
- مصرف الريان
- بنك بروة

تستحوذ المصارف الإسلامية على 22% من إجمالي الأصول ومن المتوقع أن تستفيد المصارف الإسلامية من قرار أصدره مصرف قطر المركزي في فبراير 2011 والذي طالب البنوك التقليدية بإغلاق عملياتها الإسلامية في نهاية 2011. وأغلب البنوك التقليدية المحلية لديها فروع للعمليات الإسلامية بالإضافة إلى بنك أجنبي هو HSBC.

ونتيجة لهذا القرار فإن بعض البنوك تعمل على بيع محفظة العمليات الإسلامية مثلما فعل بنك قطر الدولي الذي باع أصوله الإسلامية لبنك بروة في أغسطس 2011. كما تقوم مجموعة أخرى من البنوك بتحويل محفظتها الإسلامية إلى العمليات التقليدية. وتستطيع البنوك الاحتفاظ بالقروض الإسلامية الحالية حتى موعد استحقاقها، بالرغم من حظر القيام بأي عمليات إسلامية جديدة (على الأصول أو المطلوبات).

التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك الأجنبية ترتفع 14% خلال النصف الأول من 2011

بلغ إجمالي أصول البنوك الأجنبية السبعة في الدولة 9.4 مليار دولار في يونيو 2011، ما يوازي 5.5% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، غير أن حصتهم من التسهيلات الائتمانية أقل من ذلك عند 4.5%. وقد ارتفعت أصول البنوك الإجمالية بمعدل 23% خلال الفترة 2006-10، بمعدل أبطأ قليلاً من النمو في أصول البنوك المحلية. وتشمل قائمة البنوك الأجنبية على:

- البنك العربي
- بنك صادرات إيران
- بي إن بي باريس
- HSBC
- بنك المشرق
- ستاندرد تشارترد
- البنك المتحد

يعتبر بنك HSBC أكبر بنك أجنبي في قطر حيث بلغ إجمالي أصوله 5.3 مليار دولار (يمثل 3.4% من إجمالي أصول القطاع المصرفي) في نهاية 2010، والتي تمثل 46% من إجمالي أصول البنوك الأجنبية في ذلك الحين. ويأتي في المركز الثاني بنك ستاندرد تشارترد بإجمالي أصول بلغت 2.2 مليار دولار، وهي أقل من نصف أصول HSBC، لكنه يشهد نمواً قوياً حيث تضاعفت أصوله أكثر من مرتين منذ 2008.

وارتفعت التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك الأجنبية بنسبة 14% خلال النصف الأول من 2011 لتصل إلى 4.2 مليار دولار، مقارنة مع 3.7 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2010. وتمثل القروض الشخصية حوالي ربع التسهيلات الائتمانية في البنوك الأجنبية، في حين بلغ معدل التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بالنسبة لإجمالي التسهيلات في البنوك الأجنبية 20% في يونيو 2011، وهو معدل أقل من البنوك المحلية. وبسبب القيود على رأس المال، تميل البنوك الأجنبية إلى تقديم تسهيلات ائتمانية إلى مشاريع القطاع الخاص الصغيرة نسبياً بدلاً من تقديم تسهيلات للمشاريع الضخمة التي ينفذها القطاع العام.

كما تراجعت أصول البنوك الأجنبية بنسبة 17% خلال النصف الأول من 2011، الأمر الذي يرجع بشكل رئيسي إلى قيام البنوك الأجنبية بتخفيض احتياطياتها لدى مصرف قطر المركزي بنسبة 59% من 3.5 مليار دولار إلى 1.4 مليار دولار. ويرجع ذلك في الغالب بسبب قيام مصرف قطر المركزي بتخفيض سعر الفائدة، حيث تراجعت الفائدة من 2% في يونيو 2010 على 1% في يونيو 2011. وبالمثل تراجعت احتياطيات البنوك المحلية لدى مصرف قطر المركزي خلال النصف الأول من 2011، لكن بمعدل 12%.

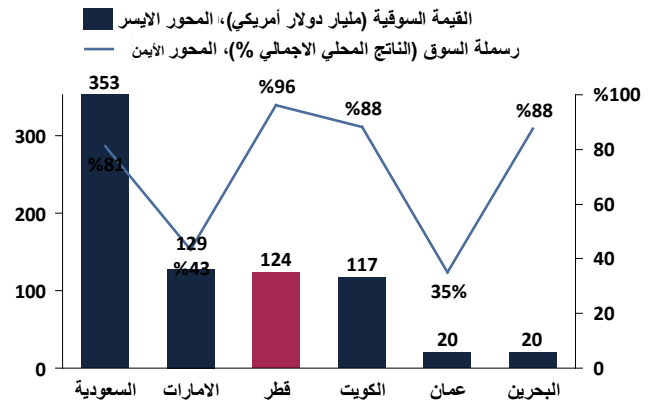
وانخفضت أيضاً استثمارات البنوك الأجنبية في السوق المحلي بنسبة 29% من 2.6 مليار دولار في يونيو 2010 إلى 1.8 مليار دولار في يونيو 2011. وقد استفادت البنوك المحلية من أدوات الدين التي أصدرها مصرف قطر المركزي، غير أن البنوك الأجنبية غير مصرح لها بالاستثمار في هذه الأدوات.



بورصة قطر هي ثالث أكبر سوق للأسهم في مجلس التعاون الخليجي وتمتتع بفرص كبيرة للنمو

تحتل بورصة قطر المركز الثالث بين أسواق الأسهم في مجلس التعاون الخليجي (الشكل 1.8)، حيث بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة 124 مليار دولار في نهاية 2010، وتعادل 16% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المنطقة والبالغة 764 مليار دولار. وحظيت بورصة قطر بأعلى معدل للقيمة السوقية مقابل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 96% في 2010. وجاء الارتقاء القوي في القيمة السوقية خلال السنوات القليلة الماضية عقب قيام الشركات المدرجة برفع رأسمالها وقيام الحكومة بالاستحواذ على نسبة تتراوح بين 10-20% من أسهم البنوك المدرجة (الجزء 7 أ). وهناك مجال أمام بورصة قطر لتحقيق مزيد من النمو في المستقبل بسبب التوقعات القوية بتحقيق الاقتصاد القطري معدلات نمو عالية مقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة.

الشكل 1.8: القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي (2010)



المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق المال والتقارير السنوية³⁸، وتحليل QNB Capital

وقد تم إنشاء بورصة قطر (كانت تُسمى سوق الدوحة للأوراق المالية) في 1995 وبدأت عملياتها في 1997، وسمحت بتداولات الأجنبي في أبريل 2005، لكن حددت سقف ملكيتهم عند 25% من إجمالي الأسهم المتداولة التي لا تمتلكها الحكومة. وارتفع عدد الشركات المدرجة من 17 شركة عند بداية عمل البورصة إلى 42 شركة حالياً. ويتم التداول على الأسهم فقط حتى الآن، لكن من المتوقع السماح بتداول أصول أخرى مثل السندات في نهاية 2011. كما توجد مبادرات لتشجيع الشركات الصغيرة على إدراج أسهمها في البورصة عن طريق إنشاء سوق موازي يسمح بطرح نسبة قليلة من أسهم الشركة.

القواعد الجديدة الصادرة في 2009 تسهم في زيادة عدد شركات الوساطة

كانت البنوك تعمل في مجال الوساطة المالية قبل 2006، لكن خلال الفترة 2006-09 تم منع البنوك من ممارسة الوساطة المالية وتم إنشاء شركة دلالة لتستحوذ على خدمات الوساطة التابعة للبنوك، ولذلك أصبح هناك سبع شركات وساطة نشطة فقط في بورصة قطر.

وقامت هيئة أسواق المال القطرية في مايو 2009 بإصدار تشريعات جديدة للخدمات المالية والتي وضعت خدمات الوساطة في إطار الخدمات المالية وبالتالي سيتم الإشراف عليها من قِبَل الهيئة. وسمحت هذه التشريعات للبنوك بتولي عمليات الوساطة المالية من جديد. ودفعت التشريعات الجديدة بعض البنوك التجارية إلى

الدخول في عمليات الوساطة مجدداً، حيث حصلت شركة QNB للخدمات المالية على أول ترخيص للقيام بعمليات الوساطة وبدأت عملياتها. كما بدأت أيضاً شركة البنك التجاري لخدمات الاستثمار وشركة الأهلي للوساطة عملياتهما. وحصل بنك الخليجي على ترخيص بمزاولة عمليات الوساطة المالية ومن المقرر أن يبدأ عملياته قريباً. وارتفع عدد شركات الوساطة العاملة في أغسطس 2011 إلى 10 شركات.

ولعبت التشريعات الجديدة في 2009 دوراً هاماً في فتح المجال أمام أنشطة مختلفة في سوق رأس المال مثل أنشطة الوساطة المالية وإدارة الأصول وخدمات الحفظ الأمين والأبحاث، وستتولى هيئة أسواق المال القطرية ترخيص جميع هذه الأنشطة. وتهدف هذه التشريعات إلى فتح المجال أمام لاعبين جدد لزيادة كفاءة وعمق أسواق المال في الدولة، حيث أن وجود هيئة تشريعية ورقابية موحدة لجميع أسواق رأس المال يساعد على زيادة الشفافية وثقة المستثمرين (بخاصة المستثمرين الأجانب). كما تساعد دولة قطر على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الرقابة والإشراف على الأسواق.

ويعتبر إنشاء بورصة قطر (سوق الدوحة للأوراق المالية سابقاً) في 2009 خطوة مهمة في تحقيق مسمى قطر لإقامة مركز مالي عالمي يشتمل على سوق عالمية للأدوات المالية. وبورصة قطر عبارة عن شراكة إستراتيجية بين قطر القابضة (الذراع الاستثمارية لهيئة الاستثمار القطرية)، التي تمتلك حصة 80% منها، وتحالف بورصة نيويورك ونيورونكست (NYSE Euronext) التي تدير عدداً من أكبر أسواق المال العالمية وتمتلك حصة 20% من بورصة قطر. وهذه الشراكة ساعدت بورصة قطر على الاستفادة من أحدث التقنيات والخبراء والملكية الفكرية في إن واي اس إي نيورونكست، حيث أطلقت نظام تداول جديد في 2010 والذي ساعد على زيادة كفاءة عمليات البورصة وزيادة الشفافية لجذب مزيد من المستثمرين الأجانب. ويقدم نظام التداول الجديد قاعدة مهمة للتوسع في المستقبل حيث يسمح بالتداول في منتجات مالية جديدة مثل السندات والمشتقات والصناديق الاستثمارية المتداولة (ETF).

بورصة قطر تظل تحت المراجعة للانضمام إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة

مؤشر بورصة قطر هو المؤشر الرئيسي في البورصة ويتكون من أكبر 20 سهم مُدرج في البورصة. ويأتي مؤشر بورصة قطر ضمن مؤشر MSCI للأسواق، لكنه تحت المراجعة في الوقت الحالي من أجل ضمه إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ومن المتوقع اتخاذ قرار بهذا الشأن في ديسمبر 2011.

ومن المتوقع تخفيف القيود على ملكية الأجنبي في بعض الشركات الرئيسية في بورصة قطر من أجل الانضمام إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. ولا يوجد حالياً سوق للأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، لكن بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوجد سوقي الأسهم في مصر والمغرب ضمن المؤشر. وتشير تقديرات QNB Capital إلى أن انضمام مؤشر بورصة قطر إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة سيؤدي إلى تدفق أكثر من مليار دولار من صناديق الاستثمار الأجنبية التي تتبع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

القيمة السوقية للبورصة تشهد تقلبات لكنها تظل متماسكة وتسير في اتجاه تصاعدي

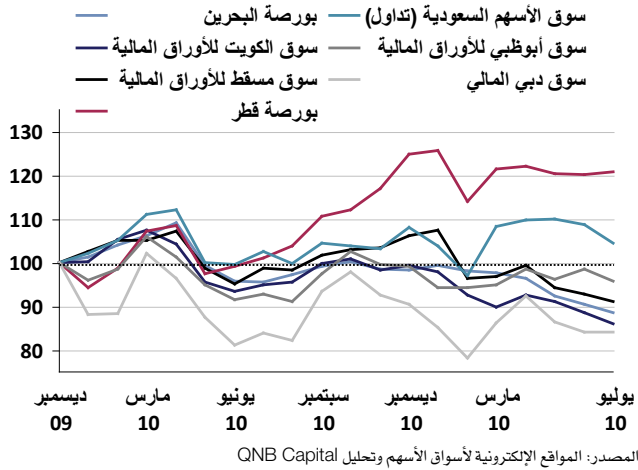
ارتفعت القيمة السوقية للأسهم القطرية بمعدل 37% خلال الفترة 2001-10 من 7.3 مليار دولار إلى 124 مليار دولار (الشكل 2.8)، بسبب إدراج شركات جديدة وزيادة رأس مال الشركات المدرجة وزيادة الاهتمام بالاستثمار في سوق الأسهم مع استمرار النمو الاقتصادي.

³⁸ المواقع الإلكترونية للأسواق والتقارير السنوية من سوق الأسهم السعودي تداول في المملكة العربية السعودية، وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي في الإمارات، وبورصة قطر في قطر، وسوق الأسهم الكويتية، وسوق مسقط للأوراق المالية في سلطنة عمان، وسوق الأسهم البحريني

ورغم أن قطر لم تتأثر بهذه التغييرات إلا أن القيمة السوقية للأسهم تراجعت بنسبة 1.1% خلال النصف الأول من 2011 لتصل إلى 122 مليار دولار. وتراجع مؤشر بورصة قطر بنسبة 3.7% خلال تلك الفترة نتيجة لتراجع أسهم الشركات الكبيرة في المؤشر بمعدل أكبر من التراجع في أسهم الشركات الصغيرة.

الشكل 3.8: أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي (2010-11)

(قيمة المؤشر شهرياً، يبدأ من نهاية ديسمبر 2009)

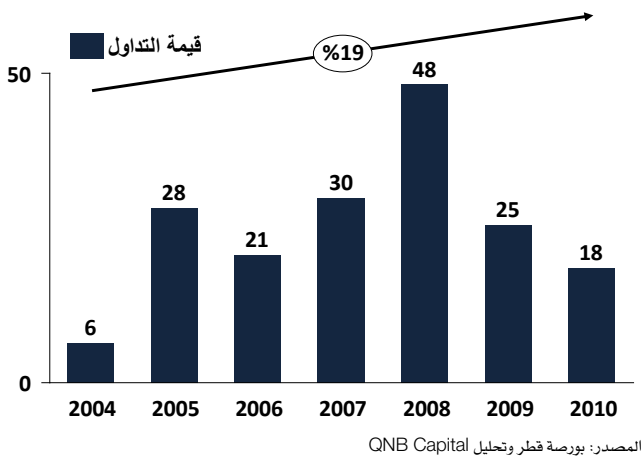


تراجع قيمة التداولات منذ 2009 نتيجة للتشريعات وتوقف الاكتتابات الأولية الجديدة

شهدت قيمة التداولات ارتفاعات مستمرة وسريعة خلال الفترة 2001-08، ورغم التصحيح القوي في 2006، تعافت قيمة التداولات بقوة في عامي 2007-08. لكن بعد أن وصلت إلى ذروتها في 2008 عند 48 مليار دولار، تراجعت قيمة التداولات خلال عامي 2009-10 (الشكل 4.8).

الشكل 4.8: قيمة الأسهم المتداولة (2004-10)

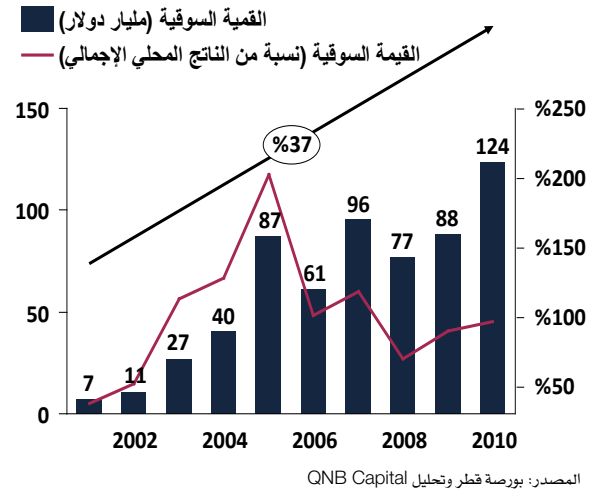
(مليار دولار، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



غير أن النمو في السوق لم يكن متواصلًا حيث بلغت القيمة السوقية للأسهم 87 مليار دولار في نهاية 2005، قبل أن يشهد السوق عملية تصحيح واسعة في 2006 وتراجع القيمة السوقية بنسبة 30% لتصل إلى 61 مليار دولار. وتزامن فتح سوق الأسهم أمام المستثمرين الأجانب بشكل جزئي في 2005 مع تزايد اهتمام المستثمرين بالمنطقة، حيث شهدت الفترة 2001-05 استثمارات قوية من قبل المستثمرين الأفراد. هذا الوضع أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم إلى مستويات عالية جداً وبلغ معدل سعر السهم بالنسبة للعائد على السهم (مضاعف الربحية) في بورصة قطر إلى 29 ضعف في 2005، وبالتالي حدث تصحيح قوي في 2006، ثم عملية ارتداد وتعافي في 2007. كما فقد السوق 20% من قيمته عندما تراجعت القيمة السوقية للأسهم إلى 77 مليار دولار في نهاية 2008 مع تراجع أسواق الأسهم في المنطقة نتيجة لنشج السيولة في الأسواق العالمية.

الشكل 2.8: القيمة السوقية لبورصة قطر (2001-10)

(نهاية العام، يظهر معدل النمو السنوي المركب)



وتشهد بورصة قطر مرحلة تعافي قوية منذ منتصف 2009 مع تزايد اهتمام المستثمرين بالنمو الاقتصادي في قطر نتيجة لنمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال. كما أن اتجاه الحركة في مؤشر السوق يُظهر ترابطاً مع أسعار النفط العالمية. ولعب الدعم الحكومي للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في دعم بورصة قطر، عندما قامت بشراء حصص في رأس مال البنوك بقيمة 1.4 مليار دولار بالإضافة إلى قيامها بشراء بعض محافظ الأسهم والأصول العقارية. وبلغت حصة القطاع المصرفي متوسط 35% من القيمة السوقية للبورصة خلال الفترة 2008-10، مما يعكس أهمية الدور الحكومي في دعم سوق الأسهم خلال تلك الفترة.

ورغم النمو في سوق الأسهم خلال الفترة الماضية، إلا أن تقييمات الأسهم مازالت عند حدود مقبولة حيث بلغ مضاعف الربحية 11 ضعف في نهاية أغسطس 2011، حسب بيانات بلومبرغ. وبالمقارنة فإن مضاعف الربحية بلغ 14 في المملكة العربية السعودية، و30 في دبي، و11 في البحرين، و13 في الولايات المتحدة، و8.3 في سنغافورة. ومن المتوقع أن تشهد بورصة قطر مزيداً من الثقة والنمو خلال العقد القادم مع حالة التفاؤل التي ترافق فوز الدولة في ديسمبر 2010 بتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2022 ومشاريع البنية التحتية العملاقة استعداداً لهذا الحدث.

القيمة السوقية لبورصة قطر تستقر في 2011 بعد مكاسب قوية في 2010

ساعد النمو الاقتصادي القوي على ارتفاع مؤشر بورصة قطر بنسبة 25% في 2010، وهو أفضل أداء بين مؤشرات الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي. وخلال الفترة بين نهاية ديسمبر 2009 ونهاية يوليو 2011، شهدت بورصتا قطر والسعودية فقط أداءً إيجابياً بين أسواق المنطقة (الشكل 3.8). وأدت التغييرات في المنطقة خلال 2011 إلى تداعيات سلبية على معظم الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي.



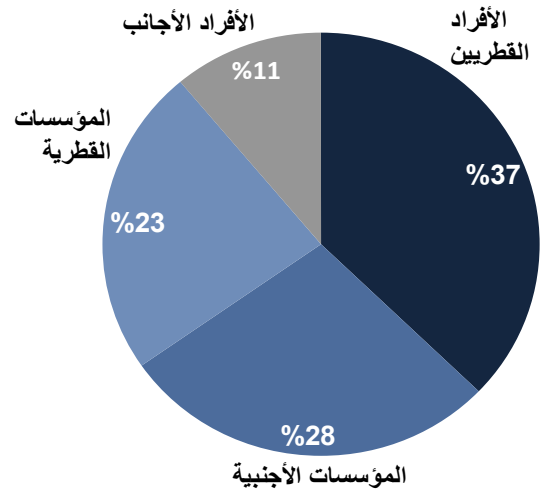
ويأتي هذا التراجع لعدة أسباب من بينها:

- قرارات مصرف قطر المركزي بمنع البنوك من شراء محافظ للأسهم في السوق المحلي خلال الربع الأول من 2009، ورفع هذه القيود بشكل جزئي بعد ذلك بعام لكن مع وضع حد أقصى عند 150 مليون ريال قطري (41 مليون دولار) لكل بنك
- حظر مصرف قطر المركزي على البنوك تقديم تسهيلات ائتمانية للمتاجرة في الأوراق المالية منذ يونيو 2009

تعافت قيمة التداولات خلال النصف الأول من 2011 لتصل إلى 13 مليار دولار، مقارنة مع 9.7 مليار دولار خلال النصف الأول من 2010 و8.7 مليار دولار خلال النصف الثاني من 2010. وقام مصرف قطر المركزي في ابريل 2011 بتخفيض الحد الأقصى للقروض الشخصية ليصل إلى 2 مليون ريال للمواطنين و400 ألف ريال للوافدين، وهو قرار يمكن أن يقلص من نشاط المتداولين الأفراد.

المؤسسات الأجنبية تعزز تواجدتها في بورصة قطر

الشكل 5.8: تصنيف المستثمرين حسب النوع (يونيو 2011)



المصدر: بورصة قطر وتحليل QNB Capital

تتناقص حصة المستثمرين الأفراد في بورصة قطر حيث تراجع حصتهم في قيمة التداولات من 66% في 2008 إلى 57% في 2010 (الشكل 5.8). واستمرت حصتهم في التراجع خلال النصف الأول من 2011، حيث انخفضت إلى 48% في يونيو، في حين ارتفعت حصة المؤسسات وأصبحت الأغلبية لأول مرة.

ورغم ارتفاع حصة المؤسسات الاستثمارية في بورصة قطر، إلا أنها مازالت أقل من المستويات في الأسواق المتقدمة مثل نيويورك ولندن والتي تتجاوز 80% من قيمة التداولات في تلك الأسواق. وأحد العوامل التي تحد من تواجد المؤسسات الاستثمارية هو القيود المفروضة على تداولات الأجانب حيث يتعين على الشركات المدرجة في بورصة قطر أن تسمح بتملك الأجانب لنسبة 25% من الأسهم المتداولة، باستثناء حصة الحكومة في هذه الشركات. وبعض هذه الشركات تسمح بالحد الأقصى لتملك الأجانب عند 49% من أسهمها المتداولة، وفي حال زيادة النسبة المسموح بها لتملك الأجانب فإن هذا يدعم من تواجد المؤسسات الاستثمارية في السوق.

قطاعا الخدمات والبنوك يقودان الارتفاع في سوق الأسهم خلال 2010، بينما يتراجع قطاع الصناعة

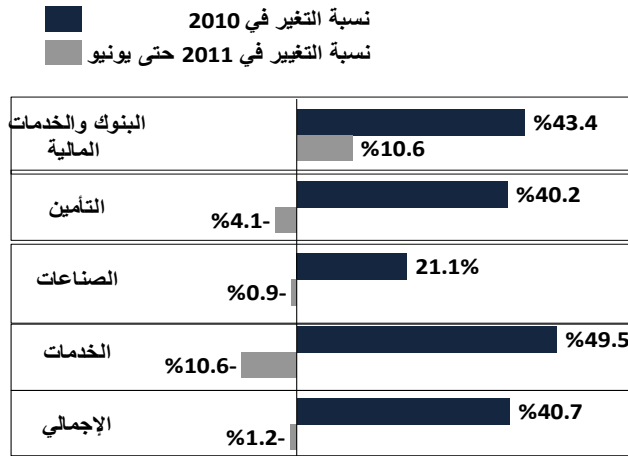
قاد قطاعا الخدمات الارتفاع في القيمة السوقية للبورصة، حيث ارتفع بنسبة 50% وهو أعلى من معدل الارتفاع في مؤشر البورصة (الشكل 6.8). وكان هذا الارتفاع القوي نتيجة مباشرة لإدراج شركة ازدان العقارية، وهي أكبر شركة في قطاع الخدمات وثالث أكبر شركة مدرجة في بورصة قطر من حيث القيمة السوقية، حيث استحوذت



على 14% من القيمة السوقية الإجمالية في يونيو 2011. لكن القيمة السوقية لقطاع الخدمات تراجعت بنسبة 11% خلال النصف الأول من 2011. كما أن القطاع يمثل 43% من القيمة السوقية للبورصة في نهاية 2010 (الشكل 6.8).

الشكل 6.8: أداء القطاعات في بورصة قطر حسب القيمة السوقية

(2010- يونيو 2011)



المصدر: بورصة قطر وتحليل QNB Capital

يأتي قطاع البنوك والمؤسسات المالية كثاني أكبر قطاع في بورصة قطر من حيث القيمة السوقية ويستحوذ على 35% من إجمالي القيمة السوقية. وحقق القطاع نمواً بلغ 43% خلال 2010، ثم أصبح القطاع الوحيد في السوق الذي يواصل النمو خلال النصف الأول من 2011 بنسبة 11%. وتأتي مجموعة QNB كأكثر شركة مدرجة في بورصة قطر حيث استحوذت على 20% من إجمالي القيمة السوقية في يونيو 2011. وبالإضافة إلى متانة الأساسيات في القطاع، فإن قيام مجموعة QNB بزيادة رأسمالها بنسبة 25% في مايو 2011 ساعد على نمو القيمة السوقية للقطاع.

ويأتي قطاع الصناعة في المركز الثالث في بورصة قطر بنسبة 20% من القيمة السوقية. وتستحوذ شركة صناعات قطر على معظم القطاع وهي ثاني أكبر شركة مدرجة في السوق في يونيو 2011، حيث استحوذت على 17% من إجمالي القيمة السوقية. ويدعم الشركة عدد من المشاريع الصناعية الضخمة، خاصة في مجال صناعة الأسمدة والبتروكيماويات.

الجدول 1.8: أكبر الشركات من حيث القيمة السوقية (أغسطس 2011)

القيمة السوقية (مليار دولار)	الشركة
25	مجموعة QNB
19	صناعات قطر
16	أزدان العقارية
7.0	اتصالات قطر
5.5	البنك التجاري
5.2	مصرف قطر الإسلامي
5.0	مصرف الريان
3.6	شركة قطر للكهرباء والماء
3.4	بنك الدوحة
3.2	بروة العقارية

المصدر: بورصة قطر وتحليل QNB Capital

يأتي ضمن أكبر 10 شركات في السوق:

- خمس بنوك (QNB، مصرف قطر الإسلامي، البنك التجاري، ومصرف الريان، وبنك الدوحة)
- أربع شركات خدمات (أزدان العقارية، وبروة العقارية، واتصالات قطر، وهي أكبر مشغل للاتصالات، وكهرباء ومياه قطر، وهي أكبر شركة للمرافق العامة)
- شركة صناعية واحدة هي صناعات قطر

الشكل 7.8: القيمة السوقية وقيمة التداولات (2010)

القيمة السوقية (الإجمالي = 126 مليار دولار) ■
قيمة التداول (الإجمالي = 18.5 مليار دولار) ■

البنوك والخدمات المالية	34.5%	36.2%
التأمين	2.3%	1.9%
الصناعة	19.9%	18.2%
الخدمات	43.2%	43.7%

المصدر: بورصة قطر وتحليل QNB Capital

تشمل قائمة أكبر خمسة أسهم من حيث إجمالي العائدات³⁹ في 2010 على:

- الشركة الوطنية للإجارة أو الإجارة، وهي شركة خدمات تركز على مشاريع البنية التحتية في لوسيل ومنتجات الإجارة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث حقق السهم عائداً بنسبة 145%
- المجموعة للرعاية الطبية، وهي شركة خدمات تدير مستشفى الأهلي، وحقق السهم عائداً بلغ 100%
- قطر الإسلامية للتأمين، وهي أصغر شركة تأمين من حيث حصتها من إجمالي أقساط التأمين في السوق، وحقق السهم عائداً بنسبة 71%
- قطر للوقود أو وقود، وهي الشركة الوحيدة لتوزيع مختلف أنواع الوقود، وحقق السهم عائداً بلغ 69%
- QNB وحقق السهم عائداً بلغ 66%

³⁹ يشمل إجمالي العائدات على الأرباح من حركة سعر السهم بالإضافة إلى الأرباح الموزعة سواء التوزيعات النقدية أو أسهم المنحة



الموردين المحليين وتطور العمليات الإنتاجية ساهم في تحسن ترتيب قطر في فئة تطور وابتكارات الأعمال.

كما تحسن ترتيب قطر في الفئات الآتية:

- المتطلبات الأساسية، نتيجة لمشاريع البنية التحتية الضخمة التي يتم تنفيذها
 - تعزيز الكفاءة، نتيجة لتطور سوق المال وزيادة كفاءة أسواق التجزئة
- ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإجراء مسح للأعمال في إطار تقييم التنافسية حيث يرى أن أهم المعوقات التي تواجه الأعمال هي:
- قوانين العمل
 - الحصول على تمويل
 - النقص في القوى العاملة المتعلمة
 - النقص في البنية التحتية

قطر تأتي في الترتيب الثاني على مستوى العالم في فئة سهولة دفع الضرائب على مؤشر البنك الدولي لممارسة الأعمال

جاءت دولة قطر في المركز الثاني بعد جزر المالديف ضمن 183 دولة في فئة سهولة دفع الضرائب في ترتيب البنك الدولي لممارسة الأعمال في 2011. وقد قامت الدولة بتعديل قوانين الضرائب في 2010 بحيث جعلت الضرائب على الشركات من شريحة واحدة بنسبة 10% وألغت الضرائب السابقة التي كانت من عدة شرائح.

وتقدم ترتيب قطر أيضاً في الفئات الآتية:

- الحصول على تراخيص بناء (الترتيب 30) – تقل تكلفة الحصول على التراخيص في قطر عن أي دولة مماثلة، حيث توازي 0.8% من الدخل لكل فرد
- تصفية الأعمال (الترتيب 36)
- التجارة عبر الحدود (46)

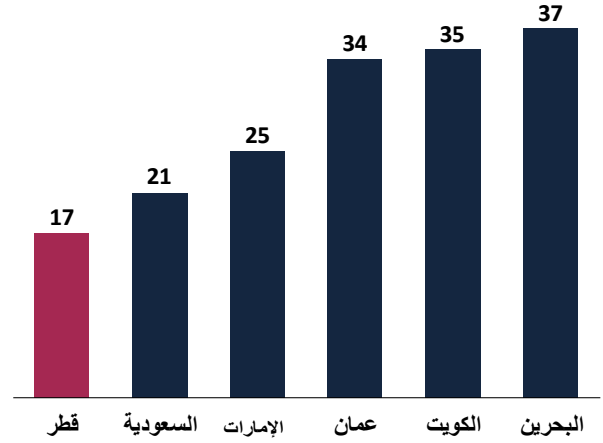
وجاءت دولة قطر في المركز الرابع بين دول مجلس التعاون الخليجي في ترتيب ممارسة الأعمال لسنة 2011، حيث تقدمت على سلطنة عمان والكويت، لكنها جاءت بعد المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة. ويركز ترتيب البنك الدولي على القضايا التشريعية والإجرائية، في حين يقدم ترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي تقييماً موسعاً لمختلف جوانب بيئة الأعمال مع تقييم عوامل متنوعة مثل التعليم والبنية التحتية وقوة الاقتصاد والكفاءة في الأعمال.

وقد جاءت دولة قطر في الترتيب 50 على مؤشر ممارسة الأعمال في 2011 بعد أن كانت في الترتيب 39 في 2010، بسبب إضافة فئة جديدة حول إجراءات التسجيل لدفع الضرائب وإجراءات الحصول على ختم الشركة.

كما قام البنك الدولي خلال العامين الماضيين بإضافة فئات جديدة لتقرير ممارسة الأعمال تتعلق بالحصول على الكهرباء والحصول على البيانات، لكنه لم يضيف هذه الفئات للتقرير حتى الآن. وتبلغ تكلفة الكهرباء في قطر رابع أدنى تكلفة على مستوى العالم كنسبة من دخل الفرد عند 5.1%، كما أنها تحظى بأقل معدل من الإجراءات للتواصل عبر الإنترنت من خلال 3 إجراءات فقط.

قطر تحظى بأعلى مستوى تنافسية بين دول مجلس التعاون الخليجي طبقاً لترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي

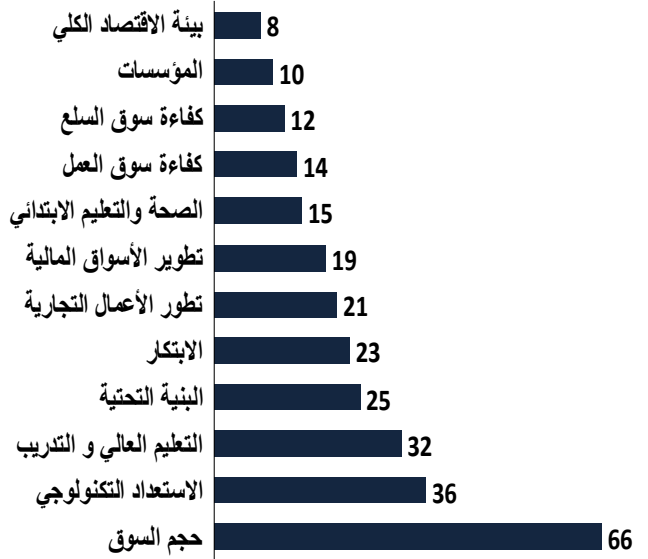
الشكل 1.9: ترتيب التنافسية في دول مجلس التعاون الخليجي (2010-11) (الترتيب ضمن 139 دولة)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير التنافسية العالمية وتحليل QNB Capital

جاءت دولة قطر في المرتبة 17 من بين 139 دولة في تقرير التنافسية العالمية 2010-11 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. وحقت قطر تقدماً قوياً من المرتبة 22 من بين 133 دولة في تقرير 2009-10، وهو ما يضع الدولة في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل 1.9).

الشكل 2.9: ترتيب التنافسية حسب الفئات (2010-11) (الترتيب ضمن 139 دولة)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير التنافسية العالمية وتحليل QNB Capital

جاء الارتفاع في ترتيب دولة قطر بشكل رئيسي من التقدم الكبير في فئة تطور وابتكارات الأعمال، بالإضافة إلى تقدم الدولة في فئات أخرى منها فئة الاستعداد التكنولوجي وفئة الاستثمار في التكنولوجيا، مع التركيز على توفير العلماء والمهندسين والإنفاق على الأبحاث والتطوير. وهذا ساعد على رفع ترتيب قطر في فئة القدرة على الابتكار بقوة من الترتيب 109 إلى الترتيب 45. كما أن التطور الكبير في عدد وجودة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1.8	1.8	1.7	1.6	1.4	1.2	1.0	السكان الإجمالي (مليون)
3.0	3.5	3.7	13.3	19.1	16.5	15.1	معدل النمو (%)
196.6	173.0	127.3	97.8	115.3	79.7	60.9	الناتج المحلي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)
114.8	100.9	65.9	43.8	63.3	41.2	32.3	قطاع النفط والغاز (مليار دولار)
81.8	72.1	61.5	54.0	52.0	38.5	28.6	القطاع غير النفط والغاز (مليار دولار)
13.7	35.9	30.2	-15.2	44.6	30.9	36.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)
10.2	21.0	15.2	12.0	17.7	18.0	26.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
13.1	29.5	28.8	4.5	13.2	13.8	11.7	نمو قطاع النفط والغاز (%)
7.4	14.1	6.0	17.6	21.3	21.6	42.1	نمو القطاع غير النفط والغاز (%)
26.7	29.3	33.6	47.5	33.6	40.6	38.8	المؤشرات المالية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
22.9	24.3	30.7	32.3	23.6	29.7	30.3	العائدات
3.8	4.9	2.9	15.2	10.0	10.9	8.5	الإنفاق
-	16.0	19.1	28.7	9.2	-	-	ميزان المدفوعات
							الدين العام
58.2	49.6	21.0	6.7	15.9	9.2	9.5	الحساب الجاري (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
29.6	28.7	16.5	6.8	13.8	11.5	15.5	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
89.3	79.3	40.1	26.4	27.3	26.2	31.6	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
111.6	101.2	56.6	49.4	49.1	52.7	55.9	الميزان التجاري
-22.3	-21.9	-16.4	-23.0	-21.8	-26.5	-24.3	الصادرات
-7.6	-7.3	-4.5	-4.0	-3.3	-4.7	-4.5	الواردات
-14.9	-14.1	-10.2	-9.6	-5.9	-5.3	-5.4	حساب الخدمات
-8.6	-8.3	-8.9	-6.0	-4.4	-4.7	-6.1	حساب الدخل
24.8	22.6	30.7	18.3	8.3	11.7	8.7	حساب التحويلات الجارية
85.9	78.4	69.5	54.0	33.5	24.8	19.5	الاحتياطي الدولي
							الدين الخارجي (مليار دولار)
820.0	809.0	801.0	781.0	842.8	845.3	802.9	المؤشرات الصناعية
100.0	105.0	77.7	61.9	94.7	69.6	62.5	إنتاج النفط (ألف برميل يومياً)
15.9	14.1	11.3	8.6	7.4	6.1	4.9	سعر النفط الخام (دولار/برميل)
							إنتاج الغاز الخام (مليار قدم مكعب/يوم)
2.8	2.4	-2.4	-4.9	15.2	13.6	11.8	مؤشرات نقدية (%)
2.6	4.5	2.1	1.3	19.9	7.3	7.3	التضخم في أسعار المستهلكين
2.8	-2.3	-12.8	-12.0	19.7	29.3	26.0	الأغذية والمشروبات
-	-	1.6	2.3	2.8	5.8	5.0	الإيجارات والصيانة والمياه
10.7	22.8	23.1	16.9	19.7	73.4	37.9	التضخم في أسعار تجارة الجملة
3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	معدل الفائدة بين البنوك
							النمو في عرض النقد الواسع
							سعر صرف الدولار: الريال (متوسط)

المصدر: جهاز الإحصاء، مصرف قطر المركزي، صندوق النقد الدولي، توقعات QNB Capital

تم الانتهاء من تحرير التقرير في 6 سبتمبر 2011

الفريق الاقتصادي

محمد معبي، نائب المدير العام، (mohamad.moabi@qnb.com.qa +974 44407660)
 روي توماس، اقتصادي أول، (roy.thomas@qnb.com.qa +974 44534508)
 مينكو ماركوفسكي، اقتصادي، (minko.markovski@qnb.com.qa +974 4453 4519)
 جاستن أليكساندر، اقتصادي دولي أول، (justin.alexander@qnb.com.qa +974 4453 4510)
 روري فايف، اقتصادي دولي، (rory.fyfe@qnb.com.qa +974 4453 4507)



ص.ب. 1000 ، الدوحة ، دولة قطر
الهاتف: 4440 7407 (+974) الفاكس: 4441 3753 (+974)
العنوان الإلكتروني: www.qnb.com.qa البريد الإلكتروني: ccsupport@qnb.com.qa

الفروع

القاعدة الجوية	مسعيد
الغرافة	جامعة قطر - بنات
الخور	جامعة قطر - بنين
التحريطات	راس لغان
الوكرة	طريق سولي (عين خالد)
مؤسسة قطر	كيوتل
الطريق الدائري الثالث	الشحانية
سبتي سنتر الدوحة	فندق ومنجع فريج شرق
فندق ماريوت الدوحة	فندق ومنجع شيراتون الدوحة
مركز قطر الدولي للمعارض	المول
حمد الكبير	فندق ريتز كارلتون الدوحة
مؤسسة حمد الطبية	الخليج الغربي
المنطقة الصناعية	فيلاجيو
الريان	مركز قروض السيارات
مركز البطاقات	مركز التمويل العقاري
كتارا	QSTP
قطر للغاز - برج الملاحة	راس غاز (برج الدانة)
سكن الطلاب بالمدينة التعليمية	

الفروع المنتقلة

الفرع المنتقل ١	
المكتب المنتقل ٢	
المكتب المنتقل ٣	
المكاتب	
مطار الدوحة الدولي	Q-post
وزارة التربية والتعليم	راس غاز (لغان)
قطر للغاز (لغان)	قطر للبترو - المقر الرئيسي
قطر للبترو - السد بلازا	التخطيط العمراني
سوق واقف	

4440 7777

مركز خدمة العملاء على مدار 24 ساعة

فروع QNB والشركات التابعة

الفروع الدولية والمكاتب التمثيلية

المملكة المتحدة

٥١ شارع غروفينور
لندن W1K 3HH
هاتف: ٢٠٧ ٦٤٧ ٣١٠٠ (+٤٤)
فاكس: ٢٠٧ ٦٤٧ ٣١٤٧ (+٤٤)
QNB.London@qnb.com.qa

فرنسا

٣٥ شارع إينا
باريس ٧٥١١٦
الهاتف: ١ ٥٢ ٢٢ ٠٠٧٧ (+٣٣)
الفاكس: ١ ٥٢ ٢٢ ٠٠٧٧ (+٤٤)
QNB.Paris@qnb.com.qa

الكويت

برج العربية، شارع حمد الجابر،
منطقة الشرق
ص.ب. ٥٨٢
دسمان ١٥٥٥٦
الهاتف: ٢٢٢٦٧٠٢٢ (+٩٦٥)
الفاكس: ٢٢٢٦٧٠٢١ (+٩٦٥)
QNB.Kuwait@qnb.com.qa

لبنان

مبنى كايتهال بلازا - شارع أحمد شوقي
فيينا الحسن سوليدار - بيروت
الهاتف: ١ ٧٦٢ ٢٢٢ (+٩٦١)
الفاكس: ١ ٣٧٧ ١٧٧ (+٩٦١)
QNB.Lebanon@qnb.com.qa

موريتانيا

سبتي سنتر الخيمة
١٠ شارع مامادو كويتاني
الهاتف: ٤٥٢٤ ٩٦٥١ (+٢٢٢)
الفاكس: ٤٥٢٤ ٩٦٥٥ (+٢٢٢)
QNB.Mauritania@qnb.com.qa

عمان

مبنى بنك قطر الوطني
منطقة VDB - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. ٤٠٥٠ الرمز البريدي: ١١٢ روي
الهاتف: ٢٤٧٨ ٣٥٥٥ (+٩٦٨)
الفاكس: ٢٤٧٧ ٩٣٣٣ (+٩٦٨)
QNB.Oman@qnb.com.qa

سنغافورة

شارع وان تاساك
٢٢٠٢ برج ميلينا
سنغافورة ١٩٢ ٠٢٩
الهاتف: ٦٤٩٩ ٠٨٦٦ (+٦٥)
الفاكس: ٦٨٤٤ ٩٦٩٩ (+٦٥)
QNB.Singapore@qnb.com.qa

جنوب السودان

ص.ب. ٥٨٧
جوبا - جنوب السودان
QNB.SouthSudan@qnb.com.qa

السودان

طريق أفريقيا - شارع العمارات رقم ٩
ص.ب. ٨١٢٤
الهاتف: ١٨٢ ٤٨ ٠٠٠٠ (+٢٤٩)
الفاكس: ١٨٢ ٤٨ ٦٦٦٦ (+٢٤٩)
QNB.Sudan@qnb.com.qa

اليمن

مبنى بنك قطر الوطني
شارع الزبيري
ص.ب. ٤٣١٠ صنعاء
الهاتف: ١ ٥١٧٥١٧ (+٩٦٧)
الفاكس: ١ ٥١٧٦٦٦ (+٩٦٧)
QNB.Yemen@qnb.com.qa

إيران - المكتب التمثيلي

بنية تفاق - الطابق السادس
وحدة ١٤ أفريقيا طهران
الهاتف: ٢١ ٨٨ ٨٨٩ ٨١٤ (+٩٨)
الفاكس: ٢١ ٨٨ ٨٨٩ ٨٢٤ (+٩٨)
QNB.Libya@qnb.com.qa

ليبيا - المكتب التمثيلي

برج الفاتح - الطابق ١٩
ص.ب. ٩١٣٥١ طرابلس
الهاتف: ٢١٢٣٦١٢١ / ٢ (+٢١٨)
الفاكس: ٢١٢٣٦١٢٤ (+٢١٨)
QNB.Libya@qnb.com.qa

فروع QNB والشركات التابعة

إندونيسيا

بني تي بنك كسوان نبي كي - فرعي
جي. آي. هايام فوروك رقم ٣٣
جاكرتا بوسات ١٠١٢٠ - إندونيسيا
الهاتف: ٢١٢٥٠٨٨٨٨ (+٦٢)
الفاكس: ٢١٢٤٨٣٣٣٩ (+٦٢)
www.bankkesawan.co.id

العراق

بنك فلتسور - شركة تابعة
ص.ب. ٣١٦٢
مركز البريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: ١ ٧١٧٥٥٨٦ (+٩٦٤)
الفاكس: ١ ٧١٧٥٥١٤ (+٩٦٤)

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
ص.ب. ٧٦٩٢
الرمز البريدي ١١١١٨ عمّان
الهاتف: ٦ ٥٢٠ ٤٠٠ (+٩٦٢)
الفاكس: ٦ ٥٦٧٨١٢١ (+٩٦٢)

قطر

شركة الجزيرة للتمويل - شركة تابعة
ص.ب. ٢٢٢١٠ الدوحة
الهاتف: ٤٤٦٨ ٢٨١٢ (+٩٧٤)
الفاكس: ٤٤٦٨ ٢٦١٦ (+٩٧٤)

سويسرا

الفرع الخاص بQNB سويسرا
٣ شارع الألب
١٢١١ جنيف ١
الهاتف: ٢٢٩٠٧٧٠٧٠ (+٤١)
الفاكس: ٢٢٩٠٧٧٠٧١ (+٤١)

سورية

فرع QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. ٣٣٠٠٠ دمشق
الهاتف: ١١-٢٢٩٠ ١٠٠٠ (+٩٦٣)
الفاكس: ١١-٤٤ ٢٢٢٢١ (+٩٦٣)

تونس

البنك القطري تونس - شركة تابعة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. ٣٣٠ - ١٠٨٠ تونس
الهاتف: ٧١٧١ ٣٥٥٥ (+٢١٦)
الفاكس: ٧١٧١ ٣١١١ (+٢١٦)

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي - شركة تابعة
ص.ب. ٤٤٤٩ دبي، شارع الرقة، ديرة
الهاتف: ٤٤ ٢٢٧٥٦٥ (+٩٧١)
الفاكس: ٤٤ ٢٢٧٩٠٣٨ (+٩٧١)



